

بقلم  
محمد تقی الطوسی

# مُحَاضِرَاتُ الْفَقْهِ الْأَسْلَامِيِّ

کتاب الحج

أَقَامَهَا

هذه الأمانة الأستاذ المرحوم آية الله العظمى  
السيد عبد الله الموسوي الشيرازي

مُظَلَّلَ الْوَارِثَ

ایران خراسان مشهد المقدس

# محاضرات في الفقه الاسلامي

كتاب الحج

أقامها

مكتبة  
المحققين الطبائفيين

هذه الأمانة المستأجرة المرحم الديني المجاهد  
السيد عبد الله الموسوي الشيرازي

مظلة الوارث

إيران - خراسان - مشهد المقدس

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين .

اما بعد : فقد لاحظت ما ألفه الشيخ السند والحبر المعتمد عماد الاعلام وثقة الاسلام آقا شيخ محمد تقى الطبسى دامت تأييداته فى مسائل الحج من اول الحج المنذور الذى باحثته فى المشهد المقدس الرضوى بعد ما باحثنا كتاب الحج من الاول الى هناك فى النجف الأشرف فوجدت ما كتبه من تقرير البحث حاويا لما القيناه فيه من المطالب العاليه ومن اقوال العلماء العظام — قدس سرهم — بالتحقيقات الشريفة والتدقيقات اللطيفة فله دره وعليه سبحانه اجره واسئله جل ذكره ان يستفيد منه اهل العلم والعلماء فى الامصار ويكون من باقيات الصالحات لنا والسلام عليه ورحمة الله وبركاته .

فى ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ الهجرى ، على هاجراها الف

التحية والسلام .

السيد عبدالله الشيرازى





## فصل

### فى الحج الواجب بالنذر والعهد واليمين

يقع البحث عنه من جهات :

١- هل الحكم فى الاقسام الثلاثة يتعلق على نحو الحكم الوضعى  
فهى مثل الدين او بنحو الحكم التكليفى او فى بعضها حكم تكليفى وفى  
الآخر وضعى .

٢- هل الاقسام من العقود او من الايقاعات ؟

٣- هل يتمشى الاقسام من الكافر او تختص بالمؤمن ؟

هل يشترط فيها شروط العامة من البلوغ والعقل والقصد والاختيار

ام لا ؟

اما الجهة الاولى : و يبتنى البحث عنها على تقديم كلمات :

الف- الكلام الصادر من المتكلم على قسمين :

١- قضية خبرية لها صلاحية الصدق والكذب بما هى حاكية عن

نفس الامر .

٢- قضية انشائية لا تحكى عن شئ وانما هى اعتبار بيد المعتبر

كما يعتبر العاقد علقه الزوجية والملكية ولم يكن لها فى الخارج وجود

لا جوهر ولا عرضا بل هى صرف اللحاظ وقيامها بالنفس قد يعتبرها

الشارع وقد يرد عنها .

ب- الانشاء على قسمين :

١- ما يحتاج الى القبول و يسمى بالعقد .

٢- ما لا يحتاج الى القبول و يسمى بالايقاع وفى المقام مقتضى



التحقيق هو ان النذر بالحج يكون من الاحكام الوضعية و هو من الايقاعات حيث ان النادر يعتبر بنذره عمل الحج ملكا لله ولا يحتاج الى القبول .  
اليك الدليل و هو ان كلمة لله فى قوله لله على ان احج يفيد  
انشاء الملكيه و يشهد لذلك ما فى بعض الاخبار دين الله احق ان يقضى :  
كما ان الحكم فى حجة الاسلام يكون وضعيا بمقتضى كلمة الله واللام  
فى قوله تعالى لله على الناس حج البيت المفيد للملكيه .

ان قلت ان مقتضى الامر فى قوله تعالى و اتموا الحج و العمرة لله  
هو الحكم التكليفى قلت بل هذا ارشاد الى اداء الدين الذى يحكم  
العقل بوجوبه نظير ساير اوامر الارشادية . ثم انه قد انقدح مما ذكرنا ما  
فى كلام العلماء من كون الاستطاعة هى شرط الوجوب . لانه لم يكن فى  
الباب تكليف حتى يقال هل الاستطاعة شرط الوجوب او شرط الواجب .

تنبيه :

ما هو الفرق بين الحكم التكليفى و الحكم الوضعى .  
اليك الفرق و هو ان التكليف عبارة عن خطابات الشارع الى العبيد  
بايجاد الماهية . قال صاحب الكفايه التكليف هو طلب ايجاد الشئ . ولا  
يتوقف على وجود القبلى للمتعلق خارجا مثلا قوله ابن الدار يكون المتعلق  
(الدار) معدوما و يطلب وجوده . و الحكم الوضعى يتوقف على وجود  
السابقى للمتعلق خارجا حتى يعتبره كقوله ملكتك دارى .  
و بالجملة ( ل ) فى النذور و آية الحج نظير ( ل ) فى آيه انما  
الصدقات للفقراء و يشهد لذلك ما ورد فى الاخبار من ان الفقراء شركاء



مع الاغنياً و نظير آية و اعلّموا انما غنمتم فان لله خمسة . ثم انه لا فرق فى المتعلق بين كونه عيناً مثل له على درهم او عملاً مثل له على خياطة ثوب و قد تحقق مما ذكرنا قاعدة كلية من انه كلما اقترن الكلام باللام فهو يفيد الملكية و هى الفرد الاجلى فى حق الاختصاص الا اذا اقيم قرينة على الخلاف و بالقرينة يرفع اليد عن ظهورها فى الملكية مثل الجل للفرس و تظهر الثمرة بين القولين فيمن مات و عليه دين الحج فعلى مبنى المختار يخرج من صلب المال و هذا على القاعدة و بمقتضى آية من بعد وصية يوصى بها او دين و على مبنى من قال بكونه من الحكم التكليفى فيخرج من الاصل ايضاً ولكنه من باب التعبد المستفاد من الاخبار .

قال بعض يكون اللام للصلة ، و توضيح كلامه يبتنى على ذكر مقدمة :  
و هى ان الاشياء على ثلاثة اقسام :

١- جوهر قائم بنفسه .

٢- عرض اذا وجد وجد فى الموضوع و يعبر عنه بالمحمول بالضميمة

٣- امر اعتبارى و يعبر عنه بخارج المحمول و تابع للناظر اللاحظ

و فى المقام يكون اللام من قبيل الثانى اى المحمول بالضميمة و من النفس التزام بالحج المنذور فيعرض للالتزام على النفس اى نذر ان يحج صلة لله و هذا من عمل القلب و يعبر عنه بالعزيمة الجوانحى و فى الدعاء اشد على العزيمة جوانحى و فيه اولا ان هذا الحمل على خلاف الظاهر كما مر من ان اللام للملكية لله و يفيد الدين . ثم انه انقدح مما ذكرنا الفرق بين الالتزام و الملكية و يرد عليه ثانياً انه بناء عليه لو ترك الحج و اخره عن وقته فهو عاص و بعد موته لا يخرج من التركة و لكنه على المختار من



من الحكم بالملكية و الدينية لو تركه عصى و بعد موته يخرج من التركة .  
 و اما الحج الواجب بالعهد . فهو من المحمول بالضميمة و التزام  
 من النفس و عمل القلب و الحكم فيه تكليفى . و ربما يتوهم انه من خارج  
 المحمول و امر اعتبارى كالنذر و الفرق ان الناذر ينشأ الملكيه و المعاهد  
 ينشأ المعاهده .

أقول : بل هو من المحمول بالضميمة يعرض على النفس لا على  
 اللحاظ ولا يكون لحاظيا و امرا اعتباريا .  
 اليك جملة معترضه . هل معاهدات الدول احداث لا مراعاتبارى  
 و خارج المحمول او التزام و محمول بالضميمة . و على الاول كيف يتصور  
 المالك فى الحكومة الجمهورية و المشروطية .

أقول : هى من القسم الاول و المالك هو هيئة الدولة .  
 و بانعزال فرد منها او موته يقوم آخر مقامه .  
 والدليل عليه انه كما يكون عنوان الملك امرا اعتباريا فكذلك يكون عنوان  
 المالك امرا اعتباريا عند العقلاء . و يستشكل على القول بانها التزامات .  
 بان الالتزام امر قلبى مقوم بكل فرد فرد من افراد الدولة و بموت  
 فرد او انعزاله تزول المعاهدة الا ان يقال انه يلتزم من قام مقام الفرد  
 المنعزل من الطبقات بما التزم به الاول هذا الا ان الاشكال فى صحة  
 اصل المطلب . ان قلت يرد على مبنى الاول اى كون الهيئة مالكا انه  
 يستلزم ان يرث الوارث فيما اذا مات واحد منهم لذلك قلت بل المالك هو  
 الهيئة و هى مستمرة اعتبارا و لا يتصور فيه الموت حتى يورث و اما الحج  
 الواجب باليمن ، فهو اخبار بنحو أكد حيث انه يخبر عن وقوع الفعل فى



وقت كذا و يتصف بالصدق والكذب والحكم فيه تكليفى .  
 قال بعض هو وعد لا اخبار ولا انشاء و يقبح مخالفته ولا يتصف  
 بالصدق والكذب وفيه ان عد هذا قسما ثالثا و مباينا للاخبار والانشاء  
 لا وجه له . والدليل له هو ان القضية بعد تجريد ها عن اداة القسم  
 تكون جملة خبريه وبالاداة تصير مؤكده و يؤيد ذلك آية و اذكر فى الكتاب  
 اسماعيل انه كان صادق الوعد . تقريب الاستدلال حمل الصدق على الوعد  
 فى الآيه . واما قوله يقبح مخالفة الوعد فى مقابل حسن مخالفه الوعيد .  
 ففيه انه لا كلية لهذا القول لحسن مخالفة الوعد فيما وعد بالزنا و يقبح  
 مخالفة ما فيه التوعيد كالتوعيد بالقصاص . واما الجهة الثانية فالاقسام  
 الثلاثة ليست من العقود بل من الايقاعات كما عرفت . واما الجهة الرابعة  
 قال السيد فى العروة الوثقى و يشترط فى انعقادها البلوغ والعقل و  
 القصد والاختيار ، و ما يقرب له من الاستدلال من شرطية البلوغ :

١- حديث رفع القلم .

٢- الاجماع .

٣- حديث محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال عمد

الصبي و خطاه واحد .

٤- مقتضى الاصل العملى اى حينما يشك فى انعقاد نذر الغير

البالغ فيستصحب عدم الانعقاد .

أقول : اما الاستدلال بحديث الرفع فهو مبتنى على ان يكون المراد

من الحديث هو رفع جميع الآثار ومنها الحكم الوضعى اى صحة النذر

منه مرفوعه .



بيان ذلك يحتاج على ذكر الاقوال فى المراد من الحديث .

١- يكون المرفوع هو الحكم التكليفى فقط فينعقد و لكنه رفع وجوب الوفاء عنه .

٢- يكون المرفوع هو الحكم الوضعى و التكليفى كليهما و حينئذ لا ينعقد نذره .

٣- يكون المرفوع هو المؤاخذة الاخرى فينعقد نذره و يجب عليه الوفاء و لكنه غير مؤاخذ على تركه .

٤- يكون المرفوع هو القلم الالزامى فهو غير ملزم بالوفاء بالنذر فينعقد نذره فيكون عليه مستحب كسائر عباداته حيث ان العمومات و الاطلاقات لم يفرق فيها بين البالغين وغيرهم و يكون موضع الحديث فى مقابل العمومات بعنوان الامتنان و المناسب للامتنان هو رفع الثقل و التضييق منه .

و المنختار هو القول الرابع .

ولا منافات بين الحديث و ادلة ضمان ما اتلف حيث ان مقتضى الحديث هو عدم الزامه بالخروج عن عهده ما اتلفه مادام صغيرا و لكنه ضامن و عليه الخروج عنه بعد بلوغه .

توضيح ذلك : ان ثبوت شئ لشئ تارة بالفعل كالتكاليف الموضوعة على البالغين و اخرى بالاقتضاء فى مقام الثبوت لا فى مقام الاثبات و فى المقام يكون المقتضى للضمان فى مقام الثبوت موجودا مستمرا حتى يوجد المقتضى فى مقام الاثبات اى البلوغ فيصير خطاب من اتلف مال الغير فهو له ضامن فى حقه فعليا و فى الحقيقة يكون معنى الحديث فى مورد



الضمانات هو رفع الضمان ادّعاءً باعتبار رفع حكمه الا لزامى اى رفع وجوب خروجه عن عهدة الضمان مادام صغيرا فيكون النسبة بينهما نسبة حكومة و توافق و الحكومة اثباتية لا سلبية خلافا للشيخ حيث ذهب الى الحكومة السلبية و قال ان قاعدة الضمان تقيد حديث رفع القلم . و كذلك لا منافات بين حديث الرفع و اثر الدية فى جنايات ته توضيح ذلك ان جنايات مشمول لحديث اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عن على عليه السلام كان يقول عمد الصبيان خطاء يحمل على العاقلة و حديث محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال عمد الصبي والمجنون و خطائهما واحد . . . . . تقريب الاستدلال انه يحكم الموضوعين المتباينين :

١- عمد الصبي .

٢- خطاء الصبي بحكم واحد و هو ثبوت اثر الدية على العاقلة و هذا الاثر غير مرفوع لعله عدم هدر دم امرئ مسلم و الا فهو مخالف للامتنان .

و اما الاستدلال بالاجماع و لعله معلوم المدرك فلا حجية فيه .

و اما الاستدلال بحديث محمد بن مسلم فهو مختص باب جنايات ته .

و اما الاستدلال بالاصل العملى فلا يصل النوبة اليه مع وجود العمومات و الاطلاقات . و اما اشتراط العقل فى صحة النذر فهو لعدم قابلية المجنون و هكذا السكران لتوجيه الخطاب اليه و اما المغمى عليه فقد عدّه الفقهاء من افراد من ازيل منه العقل فى ابواب الفقه و لم يذكره فى باب النذر و نكتة ذلك ان الكلام يصدر من السكران و المجنون عن ارادة و توجه و لا يصدر عن عقل و المغمى عليه غير متكلم .



أقول : بل المغمى عليه هو فاقد الحس و الدرك فهو كالنوم و لو بنحو آخر و ذلك لمفارقة النفس عن الجسد مفارقة ضعيفة و الشاهد لذلك هو عروض الاغماء على المعصوم كما حكى ان الحسين عليه السلام قد غشى عليه ثلاث ساعات و المحكى عن امير المؤمنين على بن ابي طالب - عليه السلام - انه يصير كالخشب اليابس عند الاغماء و عن على بن الحسين - عليه السلام - انه يصير كالعود اليابس عند الاغماء و من هنا ظهر ما فى عد الفقهاء للاغماء من افراد زوال العقل من انه ليس فى محله لما عرفت من انه كم فرق بين مسألة الاغماء الذى هو مفارقة الروح و بين افراد السكران و الجنون و بالجملة هى ترادف الغشوه و المعنى انه غلب عليه الضعف و التفسير بزوال العقل يناهى شأن النبى - صلى الله عليه و آله - و تظهر الثمرة فى باب زكاة الفطرة و تقليد المجتهد .

على مبنى المشهور لا يجب الزكاة على المغمى عليه حين غروب ليلة الفطر و على المختار تجب . و لا يجوز تقليد المجتهد المغمى عليه على المشهور و على المختار يجوز . و اما الساهو فافل فهما مسلوب العبارة فلا ينعقد النذر منهما و اما المكروه فلا لعدم ارادة جدية منه و يشمله الحديث ايضا .

الجهة الثالثة - هل الا سلام شرط فى تحقق النذر و العهد و اليمن ام لا ؟ و فيه تفصيل مختار المشهور انه فى النذر لا فى اليمن لعدم اعتبار قصد القرية فى اليمن بخلاف النذر و لا يتمشى قصد القرية من الكافر . مختار السيد فى العروة عدم الاشتراط مطلقا .

أقول : مقتضى التحقيق هو ان النذر بمعناه المصدرى اى مع قطع

النظر عن متعلقه لم يكن امرا عباديا بل هو بعنوانه الاولى مكروه .  
 اليك الدليل : موثق اسحق بن عمار : قال : قلت لابي عبد الله  
 عليه السلام انى جعلت على نفسى شكر الله ركعتين أصليهما فى السفر  
 والحضر افاصليهما فى السفر بالنهار فقال نعم . ثم قال عليه السلام انى  
 لاكره الا يجاب ان يوجب الرجل على نفسه قلت انى لم اجعلهما لله على  
 انما جعلت ذلك على نفسى اصليهما شكر الله و لم اوجبهما على نفسى  
 افادعهما اذا شئت قال نعم . تقريب الاستدلال كلمة انى لاكره الا يجاب .  
 فيكون النذر مكروها . فلا يشترط فى تحقق النذر و اخويه من العهد  
 واليمين قصد القربة و هن من التوصليات هذا من نظر كبرى المسألة وعلى  
 فرض التسليم صغرى المسألة ايضا مخدوشة و ذلك لان غير المادى من  
 الكفار يتحقق منهم قصد القربة و ان لم يكونوا قابلين للتقرب وهذا بسوء  
 اختيارهم .

خلاصه الكلام : يتحقق النذر و اخويه من الكفار وعليهم عقابان :

١- عقاب مخالفه النذر .

٢- عقاب عدم الاسلام .

و مثلهم المخالفون . لان الايمان شرط صحة العبادة لا شرط  
 القبول على ما ذهب اليه البعض والعبادة بلا ايمان كالصلاة بلا وضوء  
 ولا يشملهم قوله تعالى و من يعمل مثقال ذرة خيرا يره لعدم تحقق خير  
 منهم .

ثم انه هل يظهر للقولين ثمرة ؟

اليك الثمرة : و هى انه على مبنى المختار لا يتحقق من المخالفين



احرام حتى يحتاجوا الى الاحلال بطواف النساء الذى هم لا يعتقدونه  
 فيحل لهم النساء من الاول واولادهم حلال وعلى مبنى البعض بتحقيق  
 منهم الاحرام فيصير النساء عليهم محرمه وهم لا يحلون واولادهم ولد زنا .  
 ثم نقل عن السيد الشاهرودى ( قد ه ) يكتفى بطواف الوداع الصاد ر  
 منهم عن طواف النساء واستدل لذلك بروايه قاصرة السند والدلاله .  
 قال بعض : يشترط فى تحقق النذر قصد القرية اى يقترن الصيغه  
 مع قصد القرية واستدل بان حرف ( ل ) فى قوله لله على مقترنا مع ( على )  
 للصله وهى من المحمول بالضميمه وعمل جوانحى فيشترط فيه قصد القرية  
 حيث ان النذر من الحكم التكليفى التزمه على نفسه . ويعتبر الرجحان فى  
 متعلقه ايضا .

وفيه انه بل اللام للاختصاص المفيد للملكيه وهو امر اعتبارى ومن  
 خارج المحمول والناذر جاعل الدين على نفسه لله كما ان الجاعل للدين  
 على العباد فى آية لله على الناس حج البيت وقوله تعالى فان لله خمس  
 وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء هو الله .

قال صاحب الجواهر : يكون اللام للصله والاختصاص وقد تعلق  
 حكم الوضعى وحكم التكليفى الى النذر اى الوجوب والدين تؤمان فى  
 النذر ويلزم قصد القرية فى الصيغه كما يلزم الرجحان فى متعلق النذر .  
 وفيه ان هذا من استعمال اللفظ فى اكثر من معنى واحد وهو غير جائز  
 خلاصه الكلام : المختار عدم لزوم قصد القرية فى الصيغه وعدم لزوم  
 الرجحان فى متعلق النذر . بل يكفى كونه مباحا . هذا مقتضى القاعده .  
 الا انه هناك روايات دالة على اعتبار الرجحان فى متعلق النذر



فيلزم قصد التقرب حين الاتيان بالمتعلق ولا تنافى بين كون اصل النذر مكروها و بين كون متعلقه محبوبا لله .

هل يظهر ثمرة بين القولين ؟

اليك الثمرة : على مبنى المختار لو مات الناذر ولم يف بالنذر يخرج من اصل التركة وعلى مبنى كونه حكما تكليفيا لا يخرج من التركة .  
وفى المقام يتحقق النذر من الكافر ولو قلنا باشتراط قصد القربه فى الصيغه وعليه الاسلام والوفاء . وان مضى وقته عليه الكفاره .  
هل حديث ( الاسلام يجب ما قبله ) يشمل المقام ام لا ؟

أقول : لا يشمل حديث الجب المقام لان معنى الحديث هو عدم لزوم اعادة ما عملوه حالة كفرهم . وفى المقام هو لم يعمل شيئا واسلم والوقت واف به نعم لو لم يف به الوقت فلا شئ عليه . هذا بناء على كونه من الحكم التكليفى واما بناء على كونه من الحكم الوضعى فالحديث لا يشملهم وتثبت الكفارة عليه لانه دين والحديث فى مقام الامتنان . فلو كان شاملا لموارد الدين يستلزم منه خلاف الامتنان فى حق من له الدين . هذا بناء على القول بان الكفارة من الدين ولكن مقتضى التحقيق هو ان الحكم فى الكفارات تكليفى وليست مثل الزكاة . هل الحديث يشمل الكافر اذا اسلم وكان مستطيعا حال كفره ام لا ؟

أقول : لا يشملهم لو بقى استطاعته الى حين اسلامه لانه لا يعمل شيئا . هل هو ينوى الحج اداء او قضاء .

قال السيد الاصفهانى ( قد ه ) ينوى اداء لعدم ورود نص دال على القضاء مع ان المأمور به هو صرف الطبيعة . وتحقيقها بصرف الوجود .

أقول : توضيحا لكلامه ، ان الاحكام على قسمين :

- ١- ما لم تقيد بوقت معين فيكون ظرف امثالها موسعا مهما اتى بها فهو ممثّل والعقل حاكم بجواز التأخير .
- ٢- ما يكون مقيدا بوقت معين كالفرائض . وفي المقام يكون فرض الحج من القسم الاول هذا ولكن سيجيئ ان باب الحج ليس من باب الواجب الموسع ولا من المضيق والكافر ينوى الحج اداءً وقال بعض بل ينوى قضاءً . وفيه ان هذا القول مستلزم لشمول حديث الجب له فلا يجب عليه القضاء . فافهم .

(مسأله ١) : اختلف في اشتراط اذن الوالد والزوج والمولى في

تحقق يمين الولد والزوجه والعبد على أقوال :

- ١- الاذن منهم شرط في الانعقاد .
  - ٢- المنع منهم مانع عن الانعقاد .
  - ٣- لا الاذن شرط ولا المنع مانع بل لهم حل العقد .
- منشأ الاختلاف هو الاختلاف في كيفية الاستفادة من الروايات .
- اليك الروايات :

- ١- منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام . قال رسول الله صلى الله عليه وآله - لا يمين للولد مع والده ولا للمملوك مع مولاه ولا للمرأة مع زوجها ولا نذر في معصية ولا يمين في قطيعة .
- ٢- خبر انس بن محمد عن ابيه عن جعفر بن محمد عن آبائه - عليهم السلام - في وصية النبي (ص) لارضاع بعد الفطام ولا يمين في قطيعة رحم ولا يمين لولد مع والده ولا للمرأة مع زوجها ولا للعبد مع



مولاه تقريب الاستدلال بالروايات هل يستفاد منها الاذن السابق فلا ينفع الاذن اللاحق او ينفع مطلقا او ينفع الاذن اللاحق على مبنى من اجاز الفضولية في الايقاعات او لا يستفاد منها اشتراط الاذن في انعقاد اليمين بل يستفاد منها ان منعهم من اليمين مانع عن الانعقاد او انه لهم حل اليمين مع تحقق الانعقاد او يتوقف جواز الحل او التوقف على الاذن منهم على ما كان المتعلق منافيا لحق المولى او الزوج و كان مما يجب فيه طاعة الوالد اذا امر او نهى او يكون ذلك الحق لهم وان لم يكن متعلق اليمين منافيا لحق من حقوقهم . ثم ان الروايات الواردة في مورد اليمين و هل يتعدى منه الى مورد النذر والعهد ام لا ؟ نعم هناك روايات واردة في النذر بالنسبة الى العبد والمرئة سنذكرها ان شاء الله تعالى . و بالجملة يكون اختلاف الانظار باختلاف كيفية الاستفاده من الروايات . قال السيد في العروة يحتاج الروايات الى تقدير و هو اما كلمه ( موجود ) اى لا يمين موجود للولد مع وجود والده ، وهذا يستفاد منه شرطية الاذن منه في انعقاد اليمين و اما كلمة منع اى لا يمين للولد مع منع والده وهذا يفيد مانعية المنع فيكون الرواية مجمله و يكون مقتضى الاطلاقات والعمومات هو وجوب الوفاء و القدر المتيقن الخارج منها هو صورة المنع و يشك في شرطية الاذن منهم في انعقاد اليمين فيتمسك بالعمومات مثل آيه و حافظوا على ايمانكم بانعقاد يمينهم و لهم حل اليمين اذا كان المتعلق مستلزما لتفويت حق من حقوقهم .

قال صاحب الجواهر و صاحب المستمسك يكون المقدرفى الروايات كلمة ( منع ) فلا اجمال للرواية . و الوجه فى ذلك لغويه كلمه ( وجود ) لان



الولد والوالد وهكذا المرء والزوجة والعبد والمولى من المتضافات  
وهذا يستلزم الوجود .

أقول : هذا القول غير سديد و يصح اخذ التقدير كلمة وجود بلحاظ  
أثر الوجود نظير لا صلاة لجمار المسجد الا في المسجد و يصير المعنى  
انه لا اثر ليمين الولد مع وجود والده . هذا والمختار هو عدم الاحتياج  
على اى تقدير والاصل عدم التقدير حيث ان عنوان الوالد تتضمن الوجود  
والوجود مندك و يستفاد شرطية الاذن من متن الرواية و يلزم تقدير الاذن  
على اليمين ولا يكفى الاذن اللاحق لعدم جريان الفضولية فى الايقاعات  
وانما تجرى فى العقود والدليل على جريان الفضولية فى العقود هو آية  
افوا بالعقود و يكون الالف واللام عوض المضاف اليه اى عقودكم و باجازه  
المالك ينسب العقد الصادر من الفضولى الى المالك لان الاجازة كالشرط  
من متمات العقد والعقد منتزع من اللفظ الدال فكذلك الاجازة والشرط  
لا بد ان يكونان من اللفظ وليس كذلك الايقاعات ولا دليل لجريان  
الفضولية فى الايقاعات .

ان قلت : بل يكفى طيب النفس والرضا الباطنى والدليل له  
توقيع الامام عجل الله فرجه الشريف لا تحل مال امرء مسلم الا بطيب نفسه  
حيث يدل على استفادة كفاية رضا الباطنى .

قلت : لم تكن الدلالة تامة لان التوقيع لم يكن فى مقام بيان كون  
الرضا والطيب تمام الموضوع بل فى مقام بيان شرطية الرضا ولا يثبت تحقق  
العقد الذى هو موضوع فى الآية الشريفه ومقتضى القاعده هو لزوم وجود  
لفظ صريح دال على الرضا فلا يكفى رضا الباطنى الا فى باب المعاطات

و يدل على ما ذكرنا من شرطية الاذن انه لا يصح تقدير كلمة منع فـسـى الروايات لانه على هذا يستلزم انعقاد اليمين و معنى منعهم ان لهم حل اليمين مع انه لا يتصور الحل فى الايقاعات و يتصور فى العقود فقط . ثم ان الظاهر من اطلاق الروايات انه يشترط الاذن منهم مطلقا اى سواء كان متعلق اليمين مستلزما لتفويت حق من حقوقهم ام لا حيث جعل الموضوع مطلق اليمين و تظهر الثمرة فى المملوك اذا حلف ان يحج اذا اعتقه المولى و فى الزوجه اذا حلفت ان تحج اذا مات زوجها و فى الابن اذا حلف ان يقرأ كل يوم جزوا من القرآن .

فعلى مبنى السيد فى العروه يحنث ان ترك و عليه الكفاره لتحقيق اليمين و على مبنى المختار لا حنث لعدم تحقق اليمين منهم و تظهر الثمرة فى لزوم الكفارة و عدمها فيما اذا حلف على ترك الحرام او فعل الواجب ثم خالف اليمين . قال السيد يكون المراد من الاخبار انه ليس لهم ان يوجبوا على انفسهم باليمين ما يكون منافيا لحق المذكورين و لـ اذا استثنى بعضهم الحلف على فعل الواجب اقول يرد عليه اولا انه لم يكن دليل على كون المناط فى شرطية الاجازة هو فى ما كان المتعلق منافيا لحق من حقوقهم حتى يشترط فيه الاذن او يشترط فيه عدم المنع و لعل المناط فى اشتراط الاذن هو تكريم الوالد و ثانيا هذا استثناء منقطع . توضيح ذلك انه يشترط فى انعقاد اليمين عدم مرجوحيه المتعلق و مهما كان المتعلق أمرا منافيا لحق منهم و استلزم التفويت لحق من حقوقهم فيكون المتعلق مرجوحا فلا يتحقق اليمين منهم لا انه تحقق اليمين و استثنى منه هذه الموارد .



والذى ينبغى ان يقال فى سحة صورة الاستثناء وهو ان كل يمين يشترط فيه الاذن فمن له الاذن الا يمين فعل الواجب او ترك الحرام فلا يشترط فيه الاذن لانه حق الله وحق الله مقدم . ثم انه قال بعض يلحق باليمين فى اشتراط الاذن نذر الزوجه والعبد والابن والدليل اولا وجود النص وهو ذيل موثقه سماعه . . . . . انما اليمين الواجبه اللتى ينبغى لصاحبها ان يفي بها ما جعل الله تعالى عليه فى الشكر ان هو عافاه من مرضه او عافاه من امر يخافه او رد اليه ماله او رده من سفره او رزقه رزقا فقال لله على كذا وكذا لشكر فهو الواجب على صاحبه الذى ان يفي به .

تقريب الاستدلال كلمة ( انما اليمين الواجبه ) مقارنا مع كمله ( لله على ) بصيغه النذر مع ان السلام يفيد الملكيه . فقد اطلق الامام كلمته اليمين على النذر وحينئذ يشمل روايات يمين الابن وامثاله لنذره فى شرطية الاذن .

و يناقش الاستدلال بان الاستدلال اعم من الحقيقة . واجاب سيد المرتضى عن هذه المناقشه بانه بل الاستعمال دليل الحقيقة ويرد عليه انه نسلم الاستعمال دليل الحقيقة ولكنه فيما كان معنى اللفظ معلوما قبل ولم نعلم هل اراد المتكلم هذا المعنى الحقيقى او اراد غيره من المعانى المجازى وفى المقام لم يكن معنى اللفظ معلوما فكيف يثبت معنى الحقيقى بهذا الاستعمال فيبقى مناقشه ان الاستعمال اعم من الحقيقة على حالها . ومن الادلة خبر عن ابي عبد الله ( ع ) قال قلت له جعلت فداك جعلت على نفسى مشيا الى بيت الله قال عليه السلام كفر فانما جعلت

على نفسك يمينا وما جعلته لله فبه . تقريب الاستدلال اطلق الامام عليه السلام كلمه اليمين (على نفسك يمينا) على كلمة النذر في كلام السائل (جعلت على نفسي) وفيه لا تدل الرواية على المطلوب لان كلمه جعلت على نفس اعم من النذر والعهد واليمين فتأمل .

ومن الادله رواية مسعدة بن صدقة : قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام و سئل عن رجل يحلف بالندب ونيته في يمينه التي حلف عليها درهم او اقل قال (ع) : اذا لم يجعل لله فليس بشئ . تقريــــــــــــب الاستدلال اطلاق النذر (اذا لم يجعل لله) على اليمين (ونيته في يمينه) وفيه ان الرواية ذواتا محتملين :

١- حلف عليها اي نذر عليها .

٢- حلف ان ينذر اي ينشأ النذر وقرر الامام عليه السلام النذر بكلمة لله على في قوله (اذا لم يجعل لله فليس بشئ) وبها ردع النذر لغير الله .

ومن الادلة التنقيح المناط الذي في يمين الابن . وفيه ان المناط لا يعبأ به والقياس باطل . وبالجملة المختار عدم اشتراط اذن الاب في انعقاد نذر الابن وعهده وفاقا للسيد في العروة واما نذر الزوجة والعبد فتحتاج الى اذن الزوج والمولى .

اليك الدليل : خبر قرب الاسناد عن جعفر (ع) عن ابيه (ع) كان يقول : ليس على المملوك نذر الا بأذن مولاه . وصحيح ابن سنان عن الصادق (ع) : ليس للمرء مع زوجها امر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا نذر في مالها الا بأذن زوجها الا في حج او زكاة او بر



والديها او صلة قرابتها . قال السيد فى العروة : ولا يضر ضعف خبر قرب الاسناد لانه منجر بالشهره .

وفيه انه نسلم الانجبار فيما علمنا كون عمل المشهور بمضمون الخبر مستندا الى الخبر ومهما لم يعلم ذلك واحتمل ان يكون مستندهم قاعدة او عموم فلا وجه للانجبار .

والتحقيق ان يستدل لاشتراط اذن المولى بآية عبد مملوك لا يقدر على شئ .

تقريب الاستدلال انه من الاشياء نذر العبد فهو غير قادر عليه شرعا فيحتاج الى اذن المولى فى نذره وكذلك فى عهده .

قال السيد : صحيح ابن سنان وان اشتمل على ما نقول ولكنـه غير مضر بالاستدلال فتحتاج الى اذن الزوج فى نذرها واما احتياج عهدها اليه فلا دليل عليه .

فرع : هل المراد بالزوجة هى الدائمة او يشمل المنقطعة فيه خلا ف قال صاحب الرياض تخص الدائمة مستدلا بان اطلاق الزوجه على المنقطعه مجاز . وفيه بل حقيقه وانما ذكر المدة من باب القيد والتزويج هو العلقه وهى امر اعتبارى وهى حاصلة فى المنقطعة ايضا وذكر القيد من باب تعيين خصوصيات الصنفى الموجبة لاختلاف احكام كل صنف والمختار هو احتياج المنقطعة الى اذن الزوج ايضا .

ان قلت : قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره قد اطلق الزوج على الدائم حيث انه يلزم ان يكون المحلل هو الزوج الدائم بعد الطلاق الثالث وبعد ما يطلق المحلل تحل الزوجة لزوجها الاول والطلاق يعتبر

فى العقد الدائم لا المنقطع .

قلت : تكون قيد الطلاق ايضا من خصوصيات الصنفى و قرينه على المراد بحيث لو لم يكن هذا القيد فى الايه لقلنا بكفايه الزوجية الانقطاعى فى المحلل ايضا .

فرع : هل الولد يشمل ولد الولد ؟

ذهب السيد رضى الله عنه فى العروة الى الترديد وجه الترديد هو احتمال انصراف قوله ( ع ) : ( لا يمين لولد مع والده ) الى الولد بلا واسطة مع ان الاطلاقات تشمل ولد الولد من الصلب سواء كان من الابن ام من البنت .

و يمكن المناقشة فى دليل الانصراف انه نحتاج فى خروج المنصرف عنه عن حيز الاطلاق الى اقامة قرينة صارفة . و هى مفقودة فلا وجه لرفع اليد عن الاطلاق .

فرع : اذا اذن المولى او الزوج فى نذر حج العبد او الزوجه لا يجب عليهما نفقه مصارف الحج . و هل هذا اذن فى تحصيلهم المقدمات و تخلية سرب لهما او يحتاج الى اذن آخر .

أقول فيه تفصيل و هو انه لو كان الاذن مطلقا بنحو الواجب المطلق فلا يحتاج الى اذن آخر حيث ان مثبتات الامارات حجة و هناك دلالة التزاميه على ان الاذن فى الحج اذن فى تحصيل المقدمات وعليه تخلية السرب .

وان كان الاذن بنحو الواجب المشروط مثلا يقول لك نذر الحج ان استطعت فلا يجب عليه تخلية السرب لعدم دلالة التزامية بذلك .



ثم انه قد انقدح مما ذكرنا ما فى الكلام السيد الشاهرودى ( قد ه )  
الاحتياج الى اذن ثانوى .

( مسأله ٢ ) : لا يشترط اذن اب الكافر فى انعقاد يمين الولد .

ثم اعلم ان اشتراط الاذن من الاب المستفاد من رواية لا يمين  
لولد مع والده منصرف الى الاب المسلم حيث ان المناط فى هذا الاشتراط  
هو تكريم الوالد ولاكرامة للكافر وبه قال السيد فى العروه واستدل ايضا  
بقوله ( ونفى السبيل ) والظاهر انه اشارة الى آية ( ولن يجعل الله  
للكافرين على المؤمنين سبيلا ) حيث ان اشتراط الاذن منه فى انعقاد  
يمين ولده سبيل له عليه و هو منفى بالآية .

قال بعض و يرد عليه عدم تمامية الاستدلال بالآية للمورد و ذلك  
لان المراد من الآية نفى سبيل الاخرى والشاهد لذلك جملة ليحكم  
بينهم يوم القيامة .

وفيه انه نقول بعدم المنافات بين كون بعض الآيه عاما و بعضها  
خاصا ليوم القيامة ولذلك قالوا ان المورد لا يخص والشاهد لذلك  
استدلال الاصحاب بالآية فى موارد سبيل الدنيوى .

أقول : ان لم يتم الاستدلال بهذه الآية من هذه الجهة حيث  
ان اطلاق الآية منصرف الى المورد اى الأمور الاخرى وهذا هو القدر  
المتيقن من الاطلاق نعم لو كان الآية على نحو العموم لثم الاستدلال بها  
فيكون الوجه فى عدم اشتراط اذن اب الكافر هو ما قلنا سابقا من كون  
المناط فى اشتراط اذن الوالد فى يمين الولد هو تكريم الوالد ولاكرامة  
للكافر نعم لا يجوز اذائه لحرمة الايذاء مطلقا .

ما هو الفرق بين القدر المتيقن في مقام التخاطب وبين الانصراف .  
 اليك الفرق : وهو ان الانصراف مستند الى كثرة استعمال اللفظ  
 في مورد خاص كما في قوله جئني بماء فهو منصرف الى الماء الحلو بحيث  
 لا يأتي في الذهن الا الفرد المنصرف اليه نظير التبادر واما القدر  
 المتيقن في مقام التخاطب فهو فيما يتوجه الذهن الى افراد آخر من  
 مصاديق اللفظ ولكنه تردد في شمول اللفظ لبعضها فيلزم الاخذ بالقدر  
 المتيقن من الاطلاق .

(مسأله ٣) : هل العبد يخص القن فيما يشترط فيه اذن المولى  
 او يشمل المبعوض ايضا فيه خلاف . قال بعض بالشمول لاطلاق قوله (ع)  
 لا يمين للعبد مع مولاه . هكذا نذره . وقال بعضهم بعدم الشمول  
 لانصراف كلمة عبد الى القن منه .

أقول : هذا الانصراف بدوي لا اعتبار به ولا اقل من الشك في  
 كونه بدويا او استقراريا فهذا مجمل غير قابل للاستدلال به . فيصـل  
 النوبة الى البحث عنه على طبق مقتضى القاعده وهي ان المبعوض المحايـ<sup>ت</sup>  
 يتحقق نذره ويمينه في نوبة نفسه وعليه الوفاء في نوبته ولا يتحقق في  
 نوبة سيده . وهذا القاعده مستخرجة من آية عبدا مملوكا لا يقدر على شئ  
 حيث جعل الملاك عدم القدرة ولكنه في نوبة نفسه قادر فيصح نذره .  
 هل الامة مثل العبد فيما ذكر :

أقول باللاحاق لتعميم الملاك وهو عنوان المملوكية وان لم يشملها  
 اللفظ مع ان لفظ العبد من باب التغليب يشمل الامة .

تذنيب : لا يجوز تبديل كلمة العبد في الادعية الى كلمة امته



لتوقيفية الادعية .

(مسألة ٤) : لفظ الولد في اللغة يشمل الذكر والانثى ولا تلحق

الام بالاب في اشتراط اذنها لعدم دليل عليه .

(مسألة ٥) : اذا اذن المولى نذر العبد و تحقق منه النذر وما ت

المولى وانتقل الى الورثة هل هو محتاج الى اذن الورثة في الايفاء بالنذر

ام لا ؟ فيه خلاف .

قال السيد الحكيم ( قد ه ) بالتفصيل و هو انه لو كان الايفاء

بالمتعلق غير مناف لسلطنة الورثة فيشملة آية و حافظوا على ايمانكم فعليه

الايفاء ولا يحتاج الى الاذن وان كان منافيا للسلطنة فاذن وجوب

اطاعة المنتقل اليه مستلزم لبطلان النذر .

أقول : و يرد عليه ان النذر حين الانعقاد وقع صحيحا ويشمله

امر الايفاء فاذن وجوب اطاعة مولى الاول المنتقل عنه مستلزم للحكم بلزوم

مخالفة المولى المنتقل اليه فلا يبقى موضوع حينئذ لحق المولى الثانى فلا

وجه لتفصيله ( قد ه ) .

قال صاحب الجواهر : يكون المقام من باب تراحم الواجبين :

١- وجوب الايفاء .

٢- وجوب اطاعة المنتقل اليه . فيقدم ما هو سببه متقدم اى الايفاء

بالنذر .

قال النائى : و حيث اعتبر الرجحان فى متعلق النذر حين العمل

و حينما هو عامل بنذره فيفوت حق مولى الثانى المستلزم للمعصية فاذن

بالانتقال يستكشف مرجوحية المتعلق فيكون نذره باطلا .

أقول : و يرد عليه انه لا دليل للزوم الرجحان حين العمل فيكفى  
الرجحان حين النذر اى اجراء الصيغة و هو موجود حينه كما قيل .  
و بالجملة المختار ما ذهب اليه صاحب الجواهر و لا يبعد ان  
يقال ايضا بان العبد انتقل مسلوب المنفعه بمقدار ايفائه بالنذر فلاحق  
للمنتقل اليه عليه .

و نظير هذا يتمشى الكلام فيمن نذر ان يزور الحسين ( ع ) فى  
عرفة كل سنة ثم صار مستطيعا فيتعارض وجوب كونه بعزفات مع وجوب كونه  
بكرلاء فى هذا اليوم فالواجبان متزاحمان و يقدم ما سببه متقدم اى الزيارة  
و قد بينا تفصيل المطلب .

فرع ١٤ اذا نذرت امرئة قبل الازدواج صوم كل خميس ثم ازدوجت  
و زاحم الصوم حق استمتاع الزوج هل عليها الايفاء بالنذر فيه خلاف .  
قال السيد فى العزوه عليها الايفاء لتقدم السبب . و قال بعض  
يبطل النذر لعدم الرجحان فى المتعلق حين العمل . نعم لو لم يناف  
العمل بالمتعلق حق الزوج فعليها العمل بالنذر .  
أقول : بل يكفى الرجحان حين النذر كما تقدم فيقدم النذر على  
حق الزوج لتقدم السبب .

فرع : لو نذرت المرئة قبل الازدواج صوم كل خميس و نذر الزوج  
الوقاع يوم كل خميس ايها مقدم . قال النائى نذر الزوج مقدم لمرجوحية  
متعلق نذر الزوجة حين العمل .

و فيه انه بل يكفى الرجحان حين النذر مضافا الى النقض بان نذر  
الزوجة يكشف عن مرجوحية متعلق نذر الزوج و لا اقل من التعارض .



أقول : يقدم ما هو المتقدم سببا لان الزمان صار ملكا لله بالنذر  
بجعل الناذر المتقدم فلا يبقى موضوع لصيرورة هذا الزمان ملكا لله بجعل  
الناذر المتأخر ولو اقترنا معا فيبنى على المغالبة حيث ان المغلوب  
منهما غير قادر فينتفى موضوع نذره كما قاله الفقيه السيد ابو الحسن  
الاصفهانى ( قد ه ) .

( مسأله ٧ ) : اذا نذر الحج المقيد وخالف القيد لم يبرأ ذمته  
من النذر فهل ما فعله من الحج وقع صحيحا ومستحبا او باطلا فيمخلاف  
باختلاف المباني فيما يرتبط بالاصول و تحقيق المسأله يفتقر الى بيان ما  
يتفرع على المسأله ثم الخوض فى كل فرع حتى يتضح محط البحث .

١- نذر الحج من بلد معين ولم يقيد به بسنة وحج من غير البلد .  
٢- نذر الحج من بلد معين وقيد به بسنة معينة وحج فى تلك  
السنة من غير البلد .

٣- نذر الحج المطلق ثم قيد به بالنذر الثانى وخالف النذر الثانى  
وحج حج المطلق .

٤- نذر حجة الاسلام من بلد معين وحج من غير البلد .  
اما الفرع الاول : يقع مستحبا اذا لم يكن عليه حجة الاسلام وذمت  
مشغول بالحج المنذور وعليه الاتيان به .

واما الفرع الثانى : فيتوجه عليه كفارة خلف النذر ولا يمكنه تدارك  
المنذور بفوات وقته واما ما فعله من الحج فهو محط البحث والمسأله  
مبنائى .

على مبنى من قال ان الامر بالشئ يقتضى النهى عن ضده الخاص

فما فعله من الحج بناءً على قصد داعويه الامر و لم نقل بصحة الترتب فى  
الاصول فاسد . توضيحه انه كان مأمورا بالحج من بلد معين فى سنة معينه  
بمقتضى نذره و هذا الامر يقتضى النهى عن ضده الخاص فما فعله من  
الحج من غير البلد فهو ضده الخاص و منهى عنه فهو فاسد و لا يشمل  
عمومات استحباب الحج فى كل سنة نظيره . فيما اذا كان مأمورا بازالة  
النجاسة عن المسجد اول الوقت و تركه و صلى .

قال الشيخ البهائى لو لم يكن الصلاه منهيًا عنها و لكنها غير مأمور  
بها لا استحالة الامر بازاله و الامر بالصلاة فى آن واحد و العبادة تحتاج  
الى الامر فهى باطلة لعدم الامر بها .

أقول : على القول بعدم الترتب كما هو الحق و عليه صاحب الكفايه  
وقع حجه فاسدا .

و على القول بالترتب فى الواجبين المتزاحمين و كان احدهما اهم  
و الآخر مهما فهو حينما ترك الا اهم و اخذ بالمهم يقع المهم و لو كان  
عاصيا بترك الا اهم صحيحا ( كالزنا و الصلاه فى مسأله التنظير ) لانه حينما  
ترك الا اهم يكون الامر بالمهم باقيا اى الامر الاستحبابى فى الحج .

و على مبنى عدم الاقتضاء كما هو الحق وقع حجه صحيحا و مستحبا .  
ثم ان هنا طريق آخر للبحث عن المسأله و هو يبتنى على تقديم  
مقدمة :

اليك المقدمة : هل متعلق الامر بطبيعة المقيد اى حصّة من  
الطبيعة على نحو يكون التقيد داخلا فى المأموريه و القيد خارجا و قد  
يعبر عنه بالحصّة التوامة .



او يكون متعلق الامر الطبيعة المطلقة اى المطلوب صرف الطبيعة  
 فيكون القيد و التقيد - كلاهما خارجان من متعلق الامر - و بعبارة اخرى  
 هل متعلق الامر نظير الكلى الطبيعى الموجود بوجود افراده مثاله حيوان  
 الناطق الموجود فى زيد غير الكلى الموجود فى ضمن عمر و نسبة الطبيعى  
 الى افراده نسبة الآباء الى الابناء على ما ذهب اليه بعض الفلاسفة .  
 فالحج المتقيد ببلد معين فى سنة معينة هذه الحصة وقعت متعلقا للنذر  
 و هى تبين الحج من غير البلد فيكون حجه باطلا لانّ التخالف فى نفس  
 الحجّين باعتبار الحصة لا فى المقدّمات او يكون متعلق الامر نظير الكلى  
 الطبيعى الذى نسبته الى الافراد نسبة اب واحد الى الابناء واليه اشير  
 فى المنطق الحقّ انّ وجود الطبيعى بوجود افراده على ما ذهب اليه  
 بعض المتأخرين من الفلاسفة فالحج الموجود فى ضمن الفرد الغيـر  
 البلدى عين الحج الموجود فى ضمن الفرد البلدى فيكون متعلق النذر  
 صرف الطبيعة و القيد و التقيد كلاهما خارجان فيكون الحج من غير البلد  
 صحيحا و مستحبا .

المختار هو البطلان و متعلق الامر و النذر هو الحصة و يكون التقيد  
 داخلا .

و ما قاله بعض الفلاسفة فى الكلى الطبيعى من كون نسبته الى  
 الافراد نسبة اب واحد الى الابناء فهو مردود لانه على قولهم يستلزم  
 التناقض فى المفهوم الواحد اى كيف يمكن ان يقال ان الانسان فى ضمن  
 زيد النائم عين الانسان فى ضمن عمرو المستيظ .

ولا يلزم التناقض على المختار لان حصته الانسان فى ضمن زيد

غير حصّة الانسان في ضمن عمرو واما الفرع الثالث - فيكون حجه من غير البلد مصداقا لنذره الأول و برء منه وعليه كفارة خلفه نذر الثاني .

ثم يجب التنبيه على امر يرتبط بمسألة ما اذا انذر الحج المطلق ثم قيده بالنذر الثاني و هو انه هل يجب الفوريّة في امثال متعلقات او امر المطلقه و المنذور المطلق ام لا ؟ فيه خلاف .

قال بعض لا تجب لعدم دلالة المأداة ولا الهيئة عليها ولا على التراخي بل المطلوب صرف الطبيعة و مادام يظن السلامة وعدم الموت يجوز له التأخير فان اتفق له الموت فهو غير عاص لانه كان عازما على الامتثال قال الحكيم ( قدّه ) يجب التعجيل في اداء الدين و باب حجة الاسلام و الحج المنذور دين الله و يشترط في جواز التأخير رضا الدائن و هو غير محرز .

أقول : و يناقش عليه انه لم يكن دليل على عدم الرضا و لو لم يرض لبيّنه .

قال السيد الاصفهاني ( قدّه ) : يكون الاطاعة و العصيان مما يحكم به العقل و بناء العقلاء في باب الحج على الفور . و في باب الصلاة على جواز التأخير الى آخر الوقت و الفرق بينهما انه كلما كان ظرف العمل واسع عما يقتضيه الأمور به فيجوز التأخير و كلما كان ظرف العمل مساويا مع مقدار ما يقتضيه الأمور به فلا يجوز التأخير . و في باب الحج ايام الحج يساوي ما يقتضيه المناسك فلا يجوز التأخير و في التأخير الى السنه الآتية احتمال الخطر و عدم حصول الاطمينان .

أقول : مقتضى التحقيق هو ما قاله السيد الاصفهاني من ان الفوريّة



فى الحج تستفاد من بناء العقلاء على عدم جواز التأخير . ولا فرق حينئذ بين حجة الاسلام والحج المنذور ويمكن استفادة الفوريه من اطلاق الاخبار الناهية عن تسويف الحج لكنه خاص بحجة الاسلام ولا يشمل نذر الحج المطلق ولا منافاة بين الحكم بأنه يكون فى التأخير كبيرة موبقة والحكم باتيانہ فيما بعد اداء لا قضاء لأن الكبيرة الموبقة لازم الاعم من الفورية الشرعية والعقلی .

واما الفرع الرابع : فيقع الكلام فى صحه تقييد حجه الاسلام بكونها من بلد كذا بمقتضى النذر الثانى هل يتصور الرجحان فى هذا القيد على مبنى من اشترط الرجحان فى متعلق النذر ام لا ؟  
و ينبغى تقديم شقوق المسألة ثم ننظر فى دخولها تحت اى قسم منها . وهى ان متعلق النذر على ثلاثة اقسام :

١- نفس العمل بنحو الاطلاق .

٢- العمل المتقيد بقيد .

٣- نفس القيد وفى المسألة تعلق النذر بنفس القيد ( بلد كذا ) .

و حينئذ يكون المسألة داخله تحت القسم الثالث اى يكون متعلق النذر هو البلد المعين ولا يتصور رجحان فى هذا القيد . فلا ينعقد نذره باتيان حجة الاسلام من بلد معين كما لا ينعقد نذره باتيان الصلاة فى الحمام وذلك لكراهته ولا ينعقد نذره باتيان الصلاة الواجبة فى منزله . وهكذا لا ينعقد نذره فى الفرع الاول فيما اذا نذر الحج المطلق من بلد معين وفى الفرع الثانى فيما اذا نذر الحج المطلق فى سنه معينة من بلد معين .

ثم ان السيد في العروة يعتقد لزوم الرجحان في متعلق النذر .  
و يرد عليه المناقشة بأنه كيف حكم بلزوم كفارة خلف النذر في الفرع الثاني  
والثالث والرابع وكيف حكم بلزوم اعادة الحج في الفرع الاول مع ان  
متعلق النذر في الفرع الاول غير راجح .

واما على مبنى من قال من كفايه عدم المرجوحية في متعلق النذر  
فيتمشى المباحث السالفة نفيا واثباتا . ولا تغفل عن المراد من  
المرجوحية حيث انها لا تشمل الكراهة بمعنى اقل ثوبا . مثلا صوم يوم  
الجمعة مكروه بمعنى ان صوم يوم الجمعة بالقياس الى صوم يوم الخميس  
يكون اقل ثوبا ومهما نذر صوم الجمعة فهو <sup>منعقد</sup> لكونه راجحا .

وبالجملة لا يتحقق النذر في الفروع الاربعه على المختار لكون  
القيد في المتعلق مباحا ولم يكن راجحا ثم انه في مسألة من نذر الحج  
في سنة معينة و تخلف عليه الكفاره فهل يجب عليه قضاء الحج ام لا ؟  
أقول : ان نذر الحج بنحو الاطلاق ومات فهذا عليه دين فان  
مات يخرج من اصل التركة وفي عد نذر الحج المتقيد بقيد دينا حتى  
يجب قضاءه محل اشكال .

ان قلت : ما قاله السيد في العروة بانعقاد النذر في الفروع  
الاربعة فقد تحقق في المتعلق رجحان حيث ان كل فرد من افراد الحج  
المتحقق بحصة المتقيد يكون محققا للطبيعة وفردا له والمكلف مخير في  
انطباق الطبيعة على اي فرد منها وهذا التخيير محقق للرجحان للمقيّدات  
قلت نعم التخيير محقق للرجحان لكنه لو ثبت بحكم الشارع كما في الخصال



وفى المقام يكون التخيير فى الانطباق بحكم العقل فهذا لا يوجب الرجحان  
فى المتعلق فلا ينعقد نذره على مختار السيد فى العروه ايضا .  
ثم ان السيد البروجردى ( قد ه ) قد تفرس ما ذكرناه و حكم بعدم  
الانعقاد فى الفرع الثالث والرابع كما قلناه وقال فى تعليقه على الفرع  
الثالث ( مع فرض رجحان ما نذره من الخصوصيه وكذا فى الفرع الآتى )  
ولعل نظره الى ان النذر هنا منحل الى نذرين و يلزم الرجحان فى  
النذر الثانى .

واما الفرع الاول والثانى فلم يعلق عليهما حاشيته و لعل نظره  
الى ان متعلق النذر هو المتقيد اى اصل الحج و هو يكون راجحا .  
أقول : على المختار يكون التقيد خارجا عن تحت الامر و متعلق  
الامر هو المتقيد و هذه الحصه المتقيد من الطبيعه و ان كان مباينا مع  
الحصه الآخر الا ان المفروض هو ان متعلق النذر هو التقيد و لم يكن  
رجحان فيه .

خلاصه ما توصلنا اليه انه على المختار يكون ما وقع من الحج فى  
الفروع الاربع صحيحا و نذره غير منعقد و على مختار السيد فى العروه  
وقع النذر صحيحا و ما وقع من الحج يكون صحيحا فى بعض الفروع : و لا  
يصح فى بعض الآخر .

( مسأله ٨ ) : اذا مات و لم يف بالحج المنذور هل يجب القضاء عنه

ام لا ؟

أقول : يتمشى البحث فى المسأله على جهات :

١- هل ما وجب عليه كان واجبا ماليا او بدنيا او كليهما .

٢- هل عنوان اشتغال الذمه حكم وضعى تأسيسى من الشارع او حكم وضعى منتزع عن الحكم التكليفى لدى الشارع اولا يد للشارع لانتزاع عنوان شغل الذمه عن الحكم التكليفى فى العبادات .

٣- وعلى تقدير كونه دينيا هل يخرج من الثلث لو اوصى او يخرج من الاصل وان لم يوص .

٤- هل يمكن استفادته حكم المسأله من النص او يكون التكلم فيه على القاعده .

٥- هل القضاء تابع للامر الاول او يتبع امر الجديد .

تقدم البحث فى عنوان المسأله وفيها قولان :

الأول : يجب القضاء عنه بعد موته ويدل عليه امران :

١- الاجماع .

٢- آيه من وُضِيه يوصى بها او دين حيث ان الحج المنذور دين كحجه الاسلام بمقتضى اللام و يكون الحج واجبا ماليا و بدنيا اى في—ه جهتى حكم تكليفى و حكم وضعى نظير الزكاه و يخرج من الاصل . هذا هو المشهور واختاره السيد فى العروة و لكن التحقيق ان الميزان هو انطباق الدين عليه كما يأتى :

القول الثانى : لا يجب القضاء عنه بعد موته لان القضاء يحتاج

الى الدليل و هو مفقود .

وفيه ان الدليل هو الاجماع والآيه .

اما الجبهه الاولى ففيها أقوال :

١- انه واجب بدنى و الحكم فيه تكليفى نظير الصلاه وان احتاج



الى بذل مال نظير الوضوء اذا احتاج الى اشتراء ماء .  
 وفيه انه لم يقدّم دليل على كونه حكما تكليفيا بل الحكم فيه وضعي  
 فقط بخلاف الزكاة حيث ان الوضعي والتكليف فيهما توأمان .  
 قوله تعالى وآتوا الزكاة .

٢- انه واجب مالي و بدني و الحكم فيه تكليف و اشتغل الذمه  
 به .

و الدليل له هو ان جميع الواجبات الالهية تشتغل الذمه بها  
 سواء كان عملا ماليا او عملا بدنيا كالحج و الصوم و الصلاة و لذا يجب  
 قضائها و معنى القضاء هو ا فراغ الذمه عما اشتغلت بها و كل هذه  
 يخرج من الاصل بعد الموت هذا ما اختاره السبد في العروة .  
 و يرد عليه انه ما معنى اشتغال الذمه بالحكم التكليف و قد اشرنا  
 الى الفرق بين حكمي الوضعي و التكليف من ان التكليف هو طلب  
 ايجاد الشيء من العدم الى الوجود و ظرف الوجود هو ظرف سقوط  
 التكليف . قوله اقم الصلاة اي اوجد ما هي الصلاة .

و الوضعي ما يكون وجود شيء مفروضا و محققا خارجا ثم يطلب مثل  
 اداء الدين و ملكة الدار قال الشيخ الانصاري ( قد ه ) ينتزع الحكم الوضعي  
 من الحكم التكلفي . مثلا جملة اداء الدين يكون الحكم فيه تكليفيا ثم ينتزع  
 منه عنوان الدين اي الحكم الوضعي .

و يرد عليه انه كيف يتصور التكليف في مثال ملكتك داري مع انه  
 لا يعقل غير الاعتبار الملكي للمخاطب فاين التكليف .  
 نرجع الى قول السيد حيث قال ما حاصله . ان خطاب صلل

مهما لم نمثل تشتغل الذمه به و يرد عليه ان خطاب صل كيف يعتبـر الدين على الذمه مع ان الملاك في الامر الوضعى هو فرض تحقق شئ خارجا ثم الامر به و هنا قبل الامر لم يكن شيئا مفروضا فلم يكن الذمه مشغولة بشئ قبل الامر حتى يعتبره الشارع على الذمة ولا يكون فى البين الا حكم العقل بوجوب الاطاعة ولا يكون هذا اشتغالا للذمه . نعم قد اشتهر فى السنه العوام و الخواص عنوان اشتغال الذمة بالصلاه مثلا ولكنه لا يكون الا من باب المسامحه و ليس فى البين شئ الا حكم العقل بلزوم الاطاعة كما قلنا .

و بالجمله لم يعتبر الشارع هنا ذمة لا تأسيسا ولا امضاء كما اعتبر الشارع دين الحج على العباد بقوله تعالى لله على الناس حج البيت و مدلول النذر هو مدلول الحج بعينه .

ثم لا يخفى ان المنذور له فى النذر المالى لا يصير مالكا لمتعلق النذر بل هو ملك لله و المنذور له مصرفه .

وانقدح مما ذكرنا انه لا وجه لقول السيد فى العزوه من وجوب قضاء الصلاه و الصوم عن الميت و خروجها من الاصل بل نقول لا يجب قضائهما عنه ولا يخرج من التركة اصلا الا اذا اوصى بها و حينئذ يخرجان من الثلث .

القول الثالث : هو كون الحكم فى الحج الواجب و المنذور وضعيا لعدم الدليل على كون الحكم فيه تكليفيا و الامر فى آيه و اتموا الحج و العمرة لله ارشاد الى الامر الوضعى .

الجهه الثانيه : قد انقدح مما ذكرنا انه لا يد للشارع فى جعل



عنوان اشتغال الذمه في العبادات بل يطلق عنوان اشتغال الذمه على الحكم الوضعي في الشرع و يكون اطلاق عنوان اشتغال الذمه على العباديات من باب التسامح كما مر .

الجهة الثالثة : قد انقدح مما ذكرنا كون الحج دينا يخرج من اصل التركة .

قال بعض الاكابر ما اعتبره الشارع من الحكم الوضعي على نحو الاستقلال كالحج فهو يخرج من اصل التركة و اما الحكم الوضعي المنتزع عن الحكم التكليفي بالتبع مثل اشتغال الذمه بالصلاه فهو تابع للوصية . أقول : بل لا فرق من هذه الجهة . فكلما عد من اشتغال الذمه دينا و لو كان منتزعا عن الحكم التكليفي فهو مخرج من الاصل . و لكن التحقيق انه لا ينتزع .

خلاصه ما توصلنا اليه لم يكن عنوان الذمه مجعولا في الواجبات البدني و ان استلزم صرف مال لا اصلا و لا تبعا هو عنوان انتزاعي عن الحكم التكليفي بالتسامح العقلي .

الجهة الرابعة : يستفاد حكم المسأله اى خروج الدين من اصل التركة من آيه ( من بعد وصيه يوصى بها او دين ) و اطلاق الدين على الحج من آيه و لله على الناس حج البيت و من روايه قال ( ع ) : ان كان لبيك دين تقضى عنه قال نعم قال ( ع ) : دين الله احق ان يقضى ) تقرييبا الاستدلال صراحه الروايه في اطلاق الدين على . . . الخ .

و قال بعض : ان المراد من الروايه هو ان السائل يسئل عما اذا دار الامر في مقام اداء الديون و لم يقدر على اداء الكل فاي دين هو

مقدم فى مقام الاداء فاجاب الامام (ع) ان دين الله احق ان يقضى فلم يطلق كلمه الدين على الحج .

وفيه انه لم يكن الروايه فى مقام بيان هذا المعنى بل كان فى مقام بيان اطلاق الدين على الحج وقال بعض : يخرج دين الحج المنذور من الثلث متمسكا بروايه صحيحه ضريس . قال سألت ابا جعفر (ع) عن رجل عليه حجه الاسلام . ونذر نذرا فى شكر ليحج رجلا فمات من قبل ان يأتى بالحج وان يفى بالحج النذرى قال (ع) ان ترك ما لا يحج عنه حجه الاسلام بجميع المال واخرج من ثلثه ما يحج به رجلا

وصحيحه ابن ابى يعفور . قلت لا بيعد الله (ع) : رجل نذر لله ان عافاه الله ابنه من وجعه ليجنه الى بيت الله فعاف الله ابنه ومـلـت الاب فقال (ع) : الحج على الاب يؤديها عنه بعد . قلت هى واجبه على ابنه الذى نذرفيه . فقال هى واجبه على الاب من ثلثه او يتطوع ابنه من حج ابيه .

تقريب الاستدلال : الروايتان صريحتان فى خروج دين الحج النذرى من الثلث .

وفيه ان الميزان فى العمل بالاخبار هو الوثوق الخبرى ولا يكفى وثوق المخبرى وحيث ان الاصحاب اعرضوا عن العمل بمتن الروايتين فيكون هذا الاعراض منهم كاشف عن قرينه داله على الخلل فى الروايتين او صدرتا للتقيه . فالروايتان ضعيفتا الدلاله . وهذا ما يقال كلما ازدادت صحه ازدادت ضعفا . كما انه يقال فى العكس . كلما ازدادت ضعفاى فى الروايه ازدادت صحه اى فى الاعتبار . نعم على مبنى كون الملاك هو



الوثوق المخبري أي الوثوق بالراوي ولا يعتنى باعراض الاصحاب فيلزم تخصيص آيه (من بعد وصيه يوصى بها او دين) بالروايتين أي الآدين حج المنذور فانه يخرج من الثلث .

وقال بعض يحمل الروايتان على من نذر الحج حال مرضه حيث ان منجزات المريض يخرج من الثلث واجيب عنه انه لا وجه لهذا الحمل حيث ان منجزاته يخرج من الاصل على التحقيق .

الجهه الخامسه : لا يبتنى المسأله على مسأله تبعية القضاء للاداء او لا مرجد يد لعدم الحكم في الحج تكليفيا كما انه لا يحتاج الى النص في قضاء الحج المنذور لا نطبق عنوان الدين عليه بل الحكم فيه وضعى . والدليل على الاداء عنه بعد موته : ١- الاجماع ٢- آيه (من بعد وصيه يوصى بها او دين ولا بأس بذكر البحث عن القضاء استطرادا .

قال بعض : القضاء تابع لامر الاداء . واستدل بحديث من فاتته فريضه قليقضا كما فاتته .

أقول : لو كان الحديث مراداً فالحديث اقض ما فات كما فات فلا يتم الاستدلال لان النائم في تمام الوقت لم يتوجه اليه امر الصلاه بمقتضى حديث رفع القلم من النائم ولازم هذا عدم وجوب القضاء عليه لعدم وجوب الاداء عليه مع ان الاجماع قائم على وجوب القضاء فلم يكن امر القضاء تابعا لامر الاداء لعدم وجوب امر هنا .

وان لم يكن مراد فانه بل معنى الحديث اعم من الفريضه الفعلية كترك الصلاه عمدا او ما كان ذات ملاك كمن ترك الصلاه لعذر النوم حيث

لا يصير التكليف بالنسبة اليه فعلياً فيتم الاستدلال و توضيح ذلك ان النائم وان لم يتوجه اليه الامر لكن الملاك فيه موجود فيجب عليه القضاء لتحصيل الملاك فيكون القضاء تابعا للاداء .

فرع ٩ : من نذر الحج المطلق او مقيدا بسنة معينة و لم يتمكن منه لمرض و نحوه و مات فلا يجب عليه القضاء عنه لعدم امر بالاداء فلم يكن امر بالقضاء و الوجه في ذلك ان الشرائط للتكليف هنا اربع :

١- تخلية السرب ٢- الزاد ٣- الراحله ٤- صحة البدن .

ان قلت من نام تمام الوقت و لم يصل و المريض الغير القادر على الصوم و المسافر و الحائض كيف يحكم عليهم بالقضاء مع انه ليس هنا امر بالاداء .

قلت : أولا ننكر مسألة التبيعية و ثانيا لم يكن في العبادات من لفظ القضاء ذكر في الاحاديث و التسمية بالقضاء مسامحة في التعبير .  
الا ان التكليف هنا صنفان بحسب المكلفين :

١- تكليف الحاضرين كما في قوله تعالى : و من شهد منكم الشهر فليصمه .

٢- تكليف المريض و المسافر . قوله تعالى : من كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ، و مثل الواجدين للماء و الفاقدين له في الطهارة الترابيه . فيكون للموضوع في احدهما في طول موضوع الآخر . فيكون لكل تكليف مستقل و لا يلزم قصد البدلية و آيه : فتيمموا صعيدا تشرعنوا بالطوليه لا البدلية . و هذه مناقشة على الفقهاء في تعبيرهم بالبدلية و قد تظن السيد الحكيم لذلك . و الحائض ملحق بالمريض في الصوم



والشاهد قوله تعالى : يسئلونك عن المحيض قل هو اذى . اى حال مرض .

و بالجمله لم يقم فى المسأله دليل على القضاء .

فرع ١٠ : ان علق النذر على امر كشفاء مريضه او مجيئ مسافره و مات قبل حصول المعلق عليه ثم حصل . قال السيد فى العروه : يتصور التعليق بصورتين :

١- على النذر على الشرط ٢- علق المنذور على الشرط .

والاول يكون من قبيل واجب المشروط اى الوجوب (النذر) مشروط و هو مفاد الهيئه . فيكون الوجوب و الواجب كلاهما استقباليين نظير صل عند الزوال فلا يجب القضاء عنه لعدم تعلق وجوب عليه حال كونه حيا لعدم تحقق شرطه .

والثانى : يكون من قبيل واجب المعلق اى القيد للماده اى القيد للمنذور و الهيئه مطلق فيكون الوجوب فعليا و الواجب استقباليا حيث ان نذره حالى فيجب القضاء عنه .

أقول : و يرد المناقشه عليه . انه على مبناه يلزم الرجحان اى التمكن فى المتعلق حين العمل و هو وان كان نذره مطلقا و كان القيد للمنذور فهو بموته يستكشف عدم رجحان فى المتعلق اى بحصول الموت قبل حصول المعلق عليه يستكشف انه لم يكن قادرا على الوفاء به من اول الامر فلم ينعقد نذره .

قال السيد الشاهرودى (قده) : لا وجه لتفصيل السيد اذا كان المتعلق خارجا عن اختيار المكلف حيث انه لا يمكن اخذ القيد قيـدا

للمنذور لخروجه عن حيز القدره فيكون القيد راجعا الى نفس النذر فلم  
ينعقد نذره .

و يرد المناقشه عليه انه نسلم اشتراط كون المتعلق تحت الاختيار  
ولكنه في المقام يكون المتعلق هو المتقيد وهو تحت الاختيار . والتقيد  
داخل ولذلك صرح السيد في العروه بقوله كشفاء المريض و مجيء المسافر .  
(مسأله ١١) : اذا نذر الحج المطلق وانعقد نذره وهو متمكن  
ثم عرض عليه العجز كمرض او سد طريق . قال المشهور هو يكون مثل حجة  
الاسلام فيجب عليه اخذ النائب . اقول لا يجوز للحى استنابة النائب في  
العبادات حيث ان القاعده المستفاده من الآيات والاخبار قاضيه بلزوم  
المباشره الا ما ورد النص على عدم لزومها وذلك مثل حجة الاسلام واما  
الحج النذري فهو محل خلاف .

قال السيد في العروه يستتيب . وما يستدل له من الدليل :

١- صحيح معاويه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان  
عليا رأى شيئا كبيرا لم يحج قط ولم يطق الحج من كبره ان يجهز عليه  
رجلا فيحج عنه .

تقريب الاستدلال كلمه ان يجهز عليه رجلا تدل على مشروعيه  
الاستنابه في الحج . وفيه ان كلمه لم يحج قط منصرفة الى حجة الاسلام  
والتعدى منه الى الحج المنذور وبلاضا قطعى قياس .

٢- صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال : كان على  
عليه السلام يقول : لو ان رجلا اراد الحج فعرض له مرض او خالطه سقم  
فلم يستطع الخروج فيجهز رجلا من ماله فليبعثه من مكانه تقريبا الاستدلال



كلمه اراد الحج فهو باطلاقه يشمل مطلق الحج الواجب ولو بالندز نعم  
لا يشمل حج المستحبى . لكلمة فليجهز الداله على الوجوب .  
أقول : هذا هو المختار .

ان قلت : الاطلاق منصرف الى حجه الاسلام .  
قلت : هذا الانصراف بدوى لا اعتبار به . ثم انه ان مات يجب  
القضاء عنه هذا كله بعد ما استقر الوجوب عليه ثم عرض المنع .  
واما اذا عرض المنع والسد قبل تمكنه واستقرار الحج عليه اوحين  
نذره كان مسدودا فلم ينعقد نذره ولا يجب عليه الاستتابة لعدم دليل  
عليه .

واما حجه الاسلام فهو مهما صار مستطيعا من جهه بعض الشرائط  
ولكنه من جهه صحه البدن غير مستطيع فاذن مقتضى القاعده عدم وجوب  
الاستتابة عليه الا انه يجب عليه الاستتابة لوجود خبر يدل عليه وهو روايه  
عبد الله بن سنان وصحيح معاويه ابن عمار الماضيه .

قال بعض : يجب عليه الاستتابة فى الحج المنذور ايضا .  
(مسأله ١٢) : من نذرا حجاج الغير نيا به عنه فى سنه معينه  
وخالف النذرو هو على قسمين :

١- خالف النذرو مات هل هو مديون يخرج من اصل التركه ام لا ؟

٢- خالف النذرو هو حى هل يجب عليه القضاء ام لا ؟

والاقوال فيه مختلفه .

فعلى مبنى كون القضاء تابعا لا مرجديد ولم يكن فى كلا الصورتين

امر فالحكم بوجوب القضاء عليه مشكل فى كلا الصورتين وهذا هو المختار .

ان قلت قد حكم فى مسأله من نذر الحج فى السنه المعينه مباشرة  
و خالف بوجوب القضاء عليه بدليلين : ١- الاجماع ٢- ان النذر دين  
يجب الوفاء به فلم لم يحكم به فى هذه المسأله .

قلت للفرق بين المسألتين و هو انه فى المسأله السابقه كان المتعلق  
هو القيد و المقيد بنحو تعدد المطلوب يكون المتعلق هو احجاج المتقيد  
بنحو وحده المطلوب اى اخذ الخصوصيه فى الدين فهو بعصيانه فاتتـه  
المتقيد و سقط الامر و لم يكن هنا امر جديد فلا يجب عليه القضاء .  
و على مبنى كون القضاء تابعا للامر الاول فيجب عليه القضاء .  
قال السيد فى العروه فى مفروض المسأله الا وجه وجوب القضاء  
عليه و ان مات يخرج من اصل التركة لانه واجب مالى اوجبه على نفسه .  
و اما الكفاره فيجب عليه فى الصورة الثانيه اى ما كان هو حى على  
كلا المبنين .

و اما وجوب خروج الكفاره عنه فى الصورة الاولى اى بعد موته .  
قال السيد فى العروه تخرج من اصل التركة من جهه قيام الاجماع  
على خروج واجبات المالى من اصل التركة .

أقول : يكون الميزان فى الخروج عن التركة ما يعد دينا و لم يكن  
الميزان فيه ما يعد واجبا ماليا و العمده هى انطباق عنوان الدين وليس  
اجماع فى البين . و كفاره خلف النذر و هكذا ساير الكفارات يكون الحكم  
فيها تكليفيا و ليس المكلف مدينا للفقراء على نحو الكلى . نعم باقباضه  
اليهم يملكون و التعبير عنها باشتغال الذمه مسامحه كما فى جميع  
التكاليف غير الحج و الخمس و الزكاه و المنذور لله . و لذلك عبر الشارع



عن الحج بالدين و هكذا الزكاه و لم يعبر الصلاه بالدين. هل يعطى الكفاره الى السادات ؟

فيه تفصيل : و هو انه كلما عبر بلفظ الصدقه فى الكتاب من الواجبات المالىه كالزكاه و رد المظالم فلا يعطى الى السادات لكون الحكمة فى المنع هى هتك حرمتهم و اما الصدقات المستحبه فيجوز لهم الا اقرباء القريب الى النبى (ص) و لذا قالت زينب - سلام الله عليها - ان الصدقه علينا محرمة مع انها لم تكن زكاه واجبه يقينا مع قول الامام (ع) انت بحمد الله عالمه غير معلمه .

و قال بعض : هذا يخص الصدقات الواجبه . و يجوز اعطاء المستحبه منها الى السادات و فيه ان ما استكرهه زينب - سلام الله عليها - لقد كان من صدقات المستحبه يقينا و كلما لم يعبر عنه بلفظ الصدقه فلا منع من اعطائه الى السادات . و فى باب الحج عبر عن الكفارات بلفظ الصدقه . ثم ان الكلام فى دليل الكفاره هل عنوان الكفاره يطلق على نفس اراقه الدم . او هى اسم للمجموع منها و من لحم الحيوان المذبوح فالمراد من قوله (ع) كفارته دم شاه اى منهما فعلى الاول . لا يطلق الكفاره على اللحم المذبوح و يعمل المكفر به ما يشاء من جواز اكله له و بيعه و امثاله . و على الثانى يدخل فيها لحم المذبوح فلا يجوز له اكل لحمه بل يعطى الى الفقراء .

أقول : يكون الخبر مجملا الا ان هناك روايه واردة فيمن لم يتمكن من الكفاره بمنى انه اذا رجع الى بلده يذبح و يصدق فيفهم منها شيئان : ١- انه لا يجوز للمكفر اكل لحمه . ٢- يجب عليه الاعطاء الى

الفقراء مقتضى كون الصدقات الواجبه محرمة على الهاشميين لا يجوز اعطائها الى السادات . فيكون الرواية قرينة على ان المراد من الكفارة فى الاخبار هى اللحم مع اراقه الدم .

(مسأله ١٣): لو نذر الاحجاج معلقا على شرط كشفاء الولد و مات الناذر قبل شفاء الولد و بعد موته شفى وكان متمكنا على الاحجاج هل يخرج من صلب ماله او لا شئ عليه؟ فيه خلاف .

قال السيد فى العروه : الظاهر وجوب القضاء عنه . واستشهد بخبر مسمع بن عبد الملك قال : قلت لابي عبد الله (ع) : كانت لى جاريه حبلى فنذرت لله عز و جل ان ولدت غلاما ان احجه او احج عنه . فقال : ان رجلا نذر لله عز و جل فى ابن له ان هو ادرك ان يحج عنه او يحججه فمات الاب و ادرك الغلام بعد فأتى رسول الله (ص) ذلك الغلام فسأله عن ذلك فامر به رسول الله (ص) ان يحج عنه مما ترك ابوه تقريبا استدل ل كلمه (ان يحج عنه مما ترك ابوه) صريحه فى الخروج عن اصل ماله حيث ان الامام (ع) احوال جواب السائل الى ما ورد عن رسول الله (ص) و ذكر الموت يكون فى ذيل الروايه قرينه على ذلك ثم قال السيد فى العروه و قد عمل به جماعه .

أقول : سند الروايه ضعيفه . و عمل جماعه بها انما كان على طبق صدر الروايه و هو مورد سؤال الراوى و لم يكن فيه ذكر الموت و ما يرتبط بالمقام هو ذيل الروايه و لم يعمل الاصحاب على طبق ذيل الروايه . فان قلنا بجبر الضعف بعمل الاصحاب فالاصحاب لم يعملوا على طبق ذيل الروايه . فالروايه ساقطه عن الاستدلال بها . و يصل النوبه الى مقتضى



القاعده . قال السيد فى العروه : يقتضى القاعده هو القضاء عنه عن صلب ماله والوجه فى ذلك ان القيد يكون للمندور ولا يرجع الى النذراى هو نظير الواجب المعلق لا المشروط فيكون وجوب الوفاء بالنذر فعليا . ويكون حدوث الشرط بعد موته كاشفا عن ثبوته فى ذمته من حين النذر . فيجب القضاء عنه . وهذا نظير صل عند الزوال . حيث يكون القيد للواجب ويجب التحفظ على الماء للوضوء قبل الوقت . حيث يكون الطهاره شرطا للصلاه .

أقول : بل يقتضى القاعده عكس مطلوبه . توضيح ذلك انه على فرض تسليم صحه الواجب المعلق يكون موته قبل حصول الشرط كاشفا عن عدم الرجحان اى عدم التمكن حين العمل بالنذر . حيث ان مبنى السيد فى العروه هو لزوم الرجحان فى المتعلق حين العمل فلم ينعقد نذره . ولا شئ عليه . وقد مضى البحث عنه فى نظير المسأله فى مسأله ( ١٠ ) فى العروه .

( مسأله ١٤ ) : لو نذر ان يحج حجه الاسلام و كان مستطيعا هل

يتحقق النذرا م لا ؟

قال بعض : يتحقق النذرو هو يؤكد الوجوب وقال بعض لا يتحقق لان ما كان متعلقا لحق الغير فلا يقع متعلقا للنذر . ويظهر الثمره فى الكفاره اذا تخلف فعلى التحقق عليه كفاره خلف النذر كما انه لو نذر صوم شهر رمضان فعلى التحقق عليه كفارتان :

١ - كفاره خلف النذر ٢ - كفاره الافطار .

وعلى مبنى عدم التحقق عليه كفارة الافطار فقط .

تبصره : من لم يقصد صوم شهر رمضان و افطر هل يصدق عليه انه مفطر حتى يجب عليه الكفاره ام لا ؟ حيث ان معنى الافطار هو نقض ما قصد وفى المقام هو غير قاصد .

قال بعض : لم يكن عليه الكفاره لعدم صدق الافطار عليه لا انتفاء الموضوع .

أقول : يمكن ان يقال انه لا يجب عليه الكفاره لان قوله ( ع ) من افطر صائما فله كذا بمعنى انه ينقض الصوم و لازمه صدق الافطار مع تحقق الصوم فافهم .

كما يمكن ان يقال انه يجب عليه الكفاره لان الافطار بمعنى عدم الصيام مثلا يقال انت صائم او مفطر و بالجملة مقتضى الاحتياط هو وجوب الكفاره لتساوى الاحتمالين .

الفروع المتصوره فى المسأله :

١- نذر حجة الاسلام بنحو الاطلاق .

٢- قيدها بسنه معينه .

٣- لم يكن مستطيعا و نذر حجة الاسلام .

اما الصورة الاولى : فيكون الاقوال فيها مختلفه . قال عدّة من السابقين انه لا ينعقد نذره لان الواجب قبل النذر كان مستحقا للغير و هذا نظير قوله تعالى : كتب عليكم الصيام . فكيف يتوارد عليه استحقاق آخر من طريق النذر .

و قال صاحب الجواهر و المتأخرون بالانعقاد . و معنى نذر الحج تأكيد لوجوب الحج .



وقال السيد فى العروه : فى الصورة الاولى بنعقد نذره على  
الاقوى . وكفاه حج واحد .

أقول : فى الفرع الاول انه لا ينعقد نذره و توضيح ذلك يبتنى على  
تقديم مقدمة حتى يتضح منها الدليل . وهى ان الواجبات على قسمين :  
١- ما يكون الحكم فيها صرف الحكم التكليفى كالصلاه والصوم .  
ومهما جعل متعلقا للنذر فيتوارد عليه حكم وضعى ايضا ولا تنافى بين  
حكمى التكليفى والوضعى . و يصير المعنى حينئذ انه ما يجب عليه بالحكم  
التكليفى يجعله الناذر ملكا لله .

نظير اخذ الاجره على الواجبات . مثلا من وجب عليه تغسيل  
الميت عينا او كفايه يصح ان يجعله متعلقا للاجارة ايضا .  
قال كاشف الغطاء ( قد ه ) : لا يجوز اخذ الاجره على الواجبات .  
لان المتعلق يكون حقا لله فلا يجوز ان يجعله متعلقا لحق المستأجر فيكون  
اخذ الاجره عليه حراما .

وفيه انه لا منع من جعل متعلق حكم التكليفى للحكم الوضعى  
ايضا لعدم اجتماع حكمين متماثلين فى موضوع واحد . نعم لا يجوز فيما  
استلزم ذلك . مثلا اذا انشأ نكاح المرء من رجل لا يجوز ان ينشأ من  
رجل آخر لعدم جواز اجتماع حكمين متماثلين فى موضوع واحد حيث ان  
متعلق الانشاء هو زوجية المرء لهذا الرجل . فلا يجوز ان ينشأ هذا  
المتعلق للرجل الآخر . كما انه لا يجوز تكرير التزويج لشخص واحد الا من  
باب الاحتياط وما يوجد من تكرار الانشاءات بعبارات مختلفة على متعلق  
واحد . فهذا من باب الاحتياط اى ان لم يتحقق النكاح بجملة الاولى

فيتحقق بالثانيه . مثلا يقول انكحت موكلك موكلتى بجعل الزوج مفعول الاول 'لكلمه انكحت . كما فى قوله تعالى : انى اريد ان انكحك احدى ابنتى هاتين . ثم يقول انكحت موكلتى موكلك بجعل الزوجه مفعول الاول لكلمه انكحت . والوجه فى ذلك ان المناكحه طرفينى كما ان المرءه تنكح نفسه للرجل فكذلك الرجل ينكح نفسه للزوجه .

وفى باب الزكاه لا يجوز ان ينذر الزكاه لله . لان ما يكون ملكا للفقراء لا يجوز ان يجعله ملكا لله بمتضى النذر فافهم و تأمل .  
واما الخطابات التكليفيه . مثل الصلاه : اقم الصلاه . لا يوجب هذا الخطاب جعل المتعلق حقا لله . بل هو صرف تكليف . فلا منع من ان يصير متعلقا للنذر . اى جعل عمل الصلاه ملكا لله وفى المقام لا يجوز جعل حجة الاسلام متعلقا للنذر ، حيث انها دين . ولا يجوز جعل حج المستحبى متعلقا للنذر . لان الخطاب فى الحج المستحبى تكليفى . والخطابات التكليفيه قابله للتأكيد بخلاف خطابات الوضعيه . فانها غير قابله للتكرار والتأكيد كما مر .

واما الفرع الثانى : فيكون متعلق النذر هو المتقيد . اى حجه الاسلام مقيدا بكونها فى السنه المعينه . ويتحقق النذر وعليه الكفار هان خالف السنه وعليه اتيان الحج فى السنه الآتية ينوبه اداء لا قضاء كما حقق فى محله .

واما الفورية فى الحج فهى بحكم العقل فيما اذا احتتم عـروض منع من الحج لو آخر . حيث ان بناء العقلاء وحكم العقل فى امثال الاوامر اللاتى لا تكون طرف الامثال فيها الا اياما مخصوصه فى كل سنه على



الفوريه من جهه الطوارى والعوارض المفوتة له .

واما الفرع الثالث : وهو ما لم يكن مستطيعا و نذر حجه الا سلام هل تحصيل الاستطاعه للحج واجب اى يجب تحصيل المقدمات للوفاء بالنذر ام لا ؟ والاقوال فيه مختلفه .

قال السيد فى العروه : وجب عليه تحصيل الاستطاعه مقدمه الا ان يكون مراده الحج بعد الاستطاعه . وقال بعض لا يجب . أقول : وفى المسأله صور :

١- ينوى حين نذره ان يجعل نفسه مستطيعا فيكون البحث فى لزوم تحصيل الشرط . هل تحصيل الاستطاعه للحج راجح ام لا ؟ فعلى الاول يتحقق نذره وعلى الثانى لا يتحقق . والظاهر انه لا يكون فيه رجحان . بل الرجحان فى اصل الحج واجب مشروط ولا يجب عليه تحصيل الاستطاعه . فلا يتحقق نذره .

ان قلت : قد ثبت من مذاق المشرعه وجود الرجحان فى مقدمات العباده .

قلت : اثبات ذلك يحتاج الى البرهان وهو مفقود بنحو الاطلاق . ٢- هو ينوى حين نذره ان يحج ان استطاع . مرجع هذه الصورة الى الفرع الماضى حيث قلنا انه لا يصح نذره . ٣- هو حين نذره غير قاصد لشيء من تحصيل الاستطاعه وعدمه ولا نظر الى الحج بعد الاستطاعه و مرجع هذا الى نذر الحج المطلق و يجب عليه تحصيل المقدمات لانها مقدمات الوجوديه اللاتى تجب تحصيلها .

و هل القدره على تحصيل المقدمات هى القدره العقلية اى عليه

تحصيل المؤنه بقدر الامكان العقلى على نحو لا يلزم فيه العسر او هـى  
القدره المتعارفه التى اخذوها فى حجه الاسلام .

أقول : الظاهر هو الاول :

(مسأله ١٥) : اذا كان مستطيعا ونذر حجا مستحبا فهو على

قسمين :

١- نذر حجا فى هذه السنه . فلا يصح نذره لاشتغال ذمته  
بحجه الاسلام فهو ممنوع من الحج الاستحبابى شرعا الا ان يكون نظره  
الى انه زال الاستطاعه يحج .

٢- نذر الحج مطلقا اى مبهما فهذا ايضا لا يصح نذره . حيث  
ان الشبهه فيه مفهوميه .

قال السيد فى العروه : و يحتمل الصحه مع الاطلاق ايضا اذا  
زالت حملا لنذره على الصحه وفيه انه يتصور الحمل على الصحه فيما اذا  
شك فى كيفيه نيته هل نوى الفرد الصحيح او نوى الفرد الفاسد . مثلا من  
كان على عضوه الوضوءى دم و يتوضأ ليصلى ثم يشك فى انه ازال الدم  
عن عضوه قبل الوضوء فيجرى اصاله الصحه فى الصلاه حيث انه شك فى  
المصداق واما اذا كان الشبهه فى الصدق اى فى الشبهه المفهوميه مثلا  
يشك فى شئ هل يعد من الظاهر<sup>س</sup> او من الباطن فهذا شبهه فى الصدق  
فلا يجرى اصاله الصحه فيه لعدم تصور الفردين له .

وفى المقام يكون الحج المبهم من الشبهه فى الصدق . فلا يجرى  
اصاله الصحه فى الفرد المبهم لانها لا يرفع الابهام . نعم لو علم انه نذر  
الحج الاستحبابى وشك فى انه هل نذر الفرد الحج على تقدير زوال



الاستطاعه او الفرد الحج على تقدير بقاء الاستطاعه فيجرب فيه اصاله الصحه  
لانه فرد مردد بين الصحيح والفاسد .

(مسأله ١٦): لو نذر الحج في حال عدم الاستطاعه ثم حصل له

الاستطاعه فيه فروع :

١- كان نذره موسعا وفي هذا يقدم حجه الاسلام لان الدين فيها  
فعلى بخلاف النذر .

٢- كان نذره مقيدا بسنه الحاضره وحصل الاستطاعه بعد النذر  
وقبل تمام السنه فيقدم النذر . لان مع تحقق النذر لا يبقى موضوع  
لحجه الاسلام . فان بقيت الاستطاعه الى العام القابل وجبت عليه حجه  
الاسلام ايضا .

قال السيد في العروه : في الفرع الاول و يحتمل وجوب تقديم  
النذر لانه دين عليه بناء على ان الدين وان كان موسعا يمنع عن تحقق  
الاستطاعه .

و يرد عليه انه لم يكن من شرائط الاستطاعه عدم الدين . لان حصار  
شرائطها بالزاد والراحله وتخليه السرب وصحه البدن . نعم لو قلنا  
ان هذه شرائط الواجب وعدم الدين شرط الوجوب فلم يتحقق وجوب الحج  
وان انكرنا ذلك فهنا واجبان متزاحمان فيقدم الاله منهما وهو حجه  
الاسلام لتضييق الوقت فيها وفوريتهما والحج المنذور موسع .

(مسأله ١٧): اذا كان نذره في حال عدم الاستطاعه فوراً ثم

استطاع واهمل عن وفاء النذر في عامه وجب الاتيان به في عام القابل  
مقدماً على حجه الاسلام وان بقيت الاستطاعه اليه لوجوبه عليه فوراً ففوراً

إذا كان مقصوداً فوراً ففوراً والا يقدم حجه الاسلام وإذا كان المنذور طبيعته الحج فيكفيه حجه الاسلام عن النذر كما تقدم . نعم لو قيد نذره بسنه معينه وحصل فيها الاستطاعه فلم يف به وبقيت الاستطاعه الى العام المتأخر يقدم حجه الاسلام لان حجه النذري صا ر قضاء موسعا فتأمل .

(مسأله ١٨) : إذا نذر الحج واطلق من غير تقييد بحجه الاسلام

ولا بغيره وكان مستطيعاً واستطاع بعد ذلك . فيه اقوال ثلاثه :

١- يتداخلان .

٢- عليه حجان وبه قال السيد في العروه لصاله تعدد المسبب

بتعدد السبب .

٣- كفايه حج النذري عن حجه الاسلام .

أقول : معنى التداخل هو ما يذكر فيه سبيان ، مثلاً يقول لله على

ان احج حجه الاسلام ثم يقول لله على ان احج غير حجه الاسلام . نظير ان ظاهرت فكفر . وان افطرت فكفر . وفي هذا يتمشى بحث هل يجوز

التداخل ام لا ؟ وفي المقام اطلق اللفظ بقوله لله على ان احج في هذه

السنه ومقتضى اللفظ هو الطبيعه المهمله . وهى بقرينه مقدمات الحكمه

تحمل على الاطلاق ومقتضى الاطلاق كفايه حج النذري عن حجه الاسلام

بل عن حج النيابتي . بل لو نوى الحج الاستحبابي يبرئ ذمته عن نذره

والشاهد على ذلك :

١- صحيح رفاعه بن موسى . قال سألت ابا عبد الله (ع) : عن

رجل نذر ان يمشى الى بيت الله الحرام . فمشى هل يجزيه ذلك عن حجه

الاسلام قال (ع) : نعم قلت وان حج عن غيره ولم يكن له مال نذر ان



بحج ماشيا أخرى عنه ذلك من مشيه قال نعم .

و خبر محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نذر  
ان يمشى الى بيت الله الحرام فمشى هل يجزيه عن حجه الاسلام ، قال  
نعم .

تقريب الاستدلال عراحه الروايتين في ما اخترناه ، و بالجمله  
يكون القول الثالث هو المعتبر حيث ان الخبرين وارد ان في هذا المورد  
فلاوجه لقول السيد في العروه بالتعدد و بحمل الخبرين على خصوص  
المشى و لا بقوله لادلاله للخبرين على مسقطيه الحج النذرى عن حجه  
الاسلام لان الاصحاب لم يعملوا بالخبرين و ذلك لما قلنا من كفايه الحج  
النذرى .

ثم ان مقتضى اطلاق الخبرين هو افاده عنوان كلى منطبق على  
اي فرد نوى الناذر حين العمل .

مسئله (١٩) : اذا انذر الحج معلقا على شرط كشفاء ولده ثم  
حمل الاستطاعه قبل حصول المعلق عليه . هل يقدم حجه الاسلام لتحقيق  
شرطها قبل حصول المعلق عليه ام يقدم حج النذرى ام فيه تفصيل . قال  
السيد في العروه بالتفصيل و هو ان حصل المعلق عليه قبل خروج الرفقه  
فيقدم الحج المنذور مع كونه فوريا و كان نذره من قبيل الواجب المعلق .  
حيث ان الوجوب فعلى و سببه مقدم .

اقول : على هذا المبنى يكون الملاك هو حصول المعلق عليه قبل  
الاشتغال بالمناسك و لم يعهد ذكر خروج الرفقه في الاخبار . و انما هو  
جارى في لسان الاصحاب . و انما استفاد و ذلك من آيه و لله على

الناس حج البيت . كلمه ( حج ) ان اريد معناه اللغوى اى القصد والتوجه الى البيت خارجا المتحقق بالحركه من البلد . فيصح جعل العنوان هو خروج الرفقه وان اريد منه المناسك فيكون معنى الحج بالكسر هو الحج بالفتح و يصير الحركه من البلد و عنوان خروج الرفقه من باب المقدمه .

اقول : مقتضى الجمع بين الاخبار والآيه هو ان يكون معنى الحج هو المناسك و خروج الرفقه مقدمه و تظهر الثمره . فى انه على معنى اللغوى لو حصل المعلق عليه قبل خروج الرفقه فيكون الحج المنذور مقدا وعلى معناه الثانى اى المناسك لو حصل المعلق عليه قبل الدخول فى المناسك اى حال الاحرام و لو بعد خروج الرفقه فيكون حج المنذور مقدا والوجه فى ذلك انه على الاول اذا خرج الرفقه و حصل المعلق عليه بعد الخروج يكون خطاب حجه الاسلام مقدا على خطاب النذر لان الواجب عليه من حجه الاسلام هو الحج البلدى وعلى معنى كون الحج هو المناسك و حصل المعلق عليه بعد الخروج و قبل الميقات . فيكون خطاب الايفاء بالنذر مقدا على خطاب حجه الاسلام .

حيث ان الواجب عليه من حجه الاسلام هو الحج الميقاتى . و المختار هو وجوب الحج الميقاتى .

قال السيد فى العروه بعد ما اضرى عن قوله بالتفصيل . وقال يقدم الحج المنذور مطلقا . حيث ان النذر من قبيل واجب المعلق . و الوجوب فعلى نظير صل عند الزوال .

قال السيد الحكيم قدس سره . المعروف عند الاصوليين فى الواجب المشروط كون الوجوب استقباليا وفى المطلق والمعلق يكون



الوجوب حاليا لان اراده المولى فعلى و الوجوب منتزع عن اظهار الاراده بلفظ الطلب ( اطلب اريد ) او بكل مظهر حتمى و الاظهار طريق الى الاراده و هى طريق الى الغرض و يجب تحصيل غرض المولى و يمكن وجود الغرض بلا اراده كالنائم و يجب حفظ ولده لوجود الغرض وان لم يكن له اراده حين النوم .

و يعبر بالاراده المطلقة فى مقابل واجب المشروط حيث انه يظهر ارادته معلقه و منوطه بتحقيق شرط فى الخارج و يرجع القيد الى الهيئه و يسمى بالاراده المعلقه .

الا انه نقول بل الوجوب فى الواجب المشروط ايضا حالى الا ان الاراده منوطه بوقوع الشرط فى الخارج .  
ان قلت : اذا كان الاراده منوطه بتحقيق المنوط عليه فلم تكن الاراده فعليا فلم يكن الوجوب فعليا .

قلت : معنى الاراده هى انقداح الشئ فى النفس مثلا يريد المشى الى الزياره فى اول الشهر مع الرفقه فهذه اراده فعليه و ليس لنفس الاراده شرط و انما الشرط اى وجود الرفقه لتحقيق المراد فى المقام نختار تقدم حج المنذور على حجه الاسلام و ان كان النذر بنحو الواجب المشروط لعدم الفرق بين الواجب المشروط و المعلق عندنا خلافا للسيد فى العروه حيث قال بالفرق بينهما .

اقول : ما قاله السيد الحكيم قدس سره متين و هذا هو الذى استفادناه و استفدناه من شيخنا الاستاد الشيخ ضياء الدين قدس سره .  
مسئله (٢٠) : اذا كان على الانسان حجان ١ - حجه الاسلام

٢- حج المنذور ولا يقدر على كليهما لعدم التمكن الا من احدهما هل حجه الاسلام مقدم او الحج المنذور . فيه اقوال .

١- هو مخير وهذا مختار السيد في العروه ٢- يقدم حجه الاسلام لاهميتها ٣- يقدم ما هو سببه متقدم ٤- يتداخلان في حج واحد لان حكم كل موضوع متماثل لحكم موضوع الآخر والحج المنذور مماثل لحجه الاسلام ولم يتمكن من كليهما .

واستدل من قال بتقديم الاله منها بانه اذا دار الامر بين العمل باحدهما متعينا او مخيرا فالمبتغي اولى لانه المتيقن من ابرأ الذمه وفي الآخر يشك في ا فراغ الذمه به وفي المقام يكون الاله هو حجه الاسلام . لقوله تعالى ومن كفر فان الله غني عن العالمين ولم يكن الحج المنذور بهذه المنزلة .

اقول : هذا هو المختار لما ذكرنا من ان المرجع بعد تزاحم السواجبين هو الاخذ بالاهم وهو حجه الاسلام فتأمل . لان حجه الاسلام فوري وحج المنذور موسع . وهذا اذا لم يكن احدهما اسبق سببا والا فيقدم ما هو اسبق سببا ولا يكون مثل سجدات السهو التي اسبابه متعدد فلا يجب الترتيب في سجدات السهو لان اسبابها لا توجب الا تكليفا محضا بخلاف الحج المنذور والحج الواجب بالاستطاعة فانهما يوجبان الملكية لله تعالى فاذا تحقق الملكية قبلا في سنه معينه بمقتضى النذر فلا يكون مجالا للملكية الثانيه في ذلك الوقت لحج آخر .

ويرد على من قال بالتخير كالسيد في العروه . حيث انها دين في عرض واحد ولا يتمكن الا من احدهما فهو مخير لما قلناه من ان المرجع



بعد تراحم الواجبين هو الاخذ بالاهم .

قال السيد فى العروه : تقديم حجه الاسلام احوط لاهميتها و  
الاقوى التخيير .

وفيه انه بل التعيين متعين فى محتمل الاهميه ايضا لانه فى  
باب دوران الامر بين التعيين و التخيير يحكم العقل بالتعيين لقاعده  
الاشتغال المستلزم للبراءه اليقنيه . نعم فى التخيير بين القصر والاطم  
فى الاماكن الاربع نقول هو مخير و الا تمام افضل و الا حوط القصر . لان  
ادله الداله على تمام دلالتها ظنيه و سندها معتبر و القصر مسلما  
مجزى لانه القدر المتيقن و لا يحصل يقين بالواقع من ادله التمام .

ثم انه ان مات و لم يأت بها فان ترك ما لا يفى بهما يقضيان عنه  
لانهما دين عليه و ان لم يف الا باحدهما فيتمشى فيه الاقوال كما سبق .  
قال السيد فى العروه و اما ان وفى التركه بهما فاللزام استيجار  
هما و لو فى عام واحد . ويرد عليه اولا انه يستحيل ان يتوجه الامر  
المتباينان على المكلف الواحد فى زمان واحد فكيف ينوب النائبان كل  
واحد امر المنوب عنه بناء على مبنى السيد من لزوم جعل النائب نفسه  
منزله المنوب عنه . ثم يقصد امثال امر المنوب عنه . و لا فرق فى هذه  
الاستحاله بين كون السببان من حيث التأثير فى المسببين فى عرض واحد  
او كان احدهما اسبق من الآخر . و ثانيا انه يسقط الامر بموت المنوب  
عنه . و الوجه فى ذلك ان قدره من الشروط العامه الاربعه ( ١ - بلوغ  
٢ - عقل ٣ - قدره ٤ - علم ) للتكليف و الحيوه اولى بالاشتراط . فلا  
مجال للقول بان النائب يجعل نفسه منزله المنوب عنه ويقصد امثال امر

المنوب عنه . و قد تحقق فى محله ان سقوط الامرا ما بالامتنثال او بالعصيان او بالعجز عنه . وفى المقام هو الموت .

ثم ان الشيخ قد سسرته قال فى المكاسب المحرمة فى باب الاجرة على الواجبات ان النائب يجعل بدنه بدن التنزىلى للمنوب عنه . ثم يقصد امتثال امر المنوب عنه . و ىرد عليه انه لا معنى لكفايه بدن التنزىلى فى المقام . توضىح ذلك ان مثال زىد كالا سد معناه ان له شجاعه مثل شجاعه الاسد لا ان له شجاعه نفس الاسد .

قال الحكماء : انتقال عرض من معروض الى معروض آخر محال و ما ىترأى من الالوان فهو حلول اجزاء الصغار المركب من العارض و المعروض فى معروض آخر . و بالجملة مسئله التنزىل تكون بمعنى المثلثه لا الحقيقىة اى هو كانه لا انه . و بالجملة ان قصد النائب امر المنوب عنه بعد تنزىل نفسه منزله المنوب عنه . فىرد عليه انه ىستحيل ان ىتوجه امر المنوب عنه الى النائب لا ستهاله انتقال عرض من معروض على معروض آخر على ما قاله الحكماء و ما هو التحقيق مضافا الى انه بموت المنوب عنه ىسقط الامر فلم ىبق امر .

وان قصد النائب امتثال امر الاىفاء بالاجاره بمقتضى اوفوبالعقود مستقلا فىرد عليه ان هذا امر توصلى لا ىشترط فيه قصد القرىبه فهو لم ىعمل بمقتضى الاجاره لعدم اتيانه العمل مع قصد القرىبه التى هى جزء المتعلق .

ان قلت : اذا اجر نفسه واخذ اجرة لان ىصلى صلوته نفسه الواجبه عليه فهو ىصلى و ىتحقق منه قصد القرىبه مع انه تصح الاجارة و



يملك الاجره .

قلت : يكون اخذ الاجرة داعيا على الداعي اى هو يصلى بداعى الامر المتوجه الى نفسه والمحرك على هذا الداعي هو الاجارة فهو يصلى صلوته نفسه مع قصد القربة . هذا مع قطع النظر عن الاشكال الآخر الوارد عليه كما سيجئ .

خلاصه ما توصلنا اليه من الاشكالات الواردة على السيد فى العروه فى قوله ( واما ان وقت التركة فاللزام استيجارهما ولو فى عام واحد ) كيف يتحقق الامر ان فى سنة واحدة ٢- كيف يجعل النائب نفسه نائبا عنه ٣- كيف يتصور نيابة النائبين عن واحد لا تيان الحج فى سنة واحدة . ولقد تصدى ميرزا محمد تقى الشيرازى قدس سره بعد ما اعترف بالاشكال الوارد على الشيخ قدس سره للجواب عن اصل الاشكال بأن النيابة فى باب العبادات تكون من باء اهداء الثواب . على ما نقل .

و يرد عليه بان هذا فرار من المطر الى الميزاب حيث ان معنى الاهداء هو ان يصلى صلوته لنفسه ثم يهدى ثوابه الى الغير و باب النيابة معناها ان يأتى عمل المنوب عنه من طرف المنوب عنه وبالجمله بقى الاشكال على حاله . وجوابه موكول الى محله وقد صححنا النيابة فى باب العباده فى رساله رفع الحاجب فى الاجرة على الواجب .

اقول : الاقوى ان يستتاب عنه فى سنتين : سنة لحجة الاسلام و سنة لحج المنذور ان وقت التركة بهما . ثم ان هنا اشكال آخر . وهو انه بعد ما قلنا ان الحج دين والحكم فيه وضعى وامراد الدين حكم تكليفى والمفروض انه لم يتمثل هذا الحكم التكليفى ومات . و قلنا انه من

مسقطات الامر عدم القدره اى الموت هنا فكيف يحكم بوجوب النيا به عنه .  
والجواب ان الامر باداء الدين ناشئ عن تحقق الدين و هو امر  
وضعى لا ينافى الموت و يكون الدين موجودا بعد الموت نظير الضمان  
فعلى الوصى افراغ ذمه الميت .

مسئله (٢١) : اذا نذر الحج بلاقوت له له ان يحج حج  
الا استحبابى قبله لان وقت الحج المنذور موسع .  
ان قلت : حجة الاسلام ايضا غير موقت فكيف يحكم بعدم جواز  
حج آخر قبله .

قلت : بل يستفاد الفورية فيها من بناء العقلاء حيث ان كفيته  
امثال الامر بيد العقلاء و هم يحكمون بالفورية فيها و اما الحج المنذور  
و الموسع . فالمروصانه موسع من ناحية النادر .

فرع : اذا ترك حجة الاسلام و حج غيرها من المنسـد وب و  
الاستيجار هل يصح الاتيان بالغير ام لا . فيه اقوال و يختلف الاقوال  
باختلاف المباني .

من تم عنده قاعدة الامر بشئ يقتضى النهى عن ضده الخاص فيبطل  
الغير عنده لانه منتهى عنه قال الشيخ البهائى قدس سره لانسلم القاعدة  
و نحكم بالبطلان لكن من جهة ان العباداة تحتاج الى الامر و مع وجود  
الامر بالاله اى حجة الاسلام لا يكون للمهم امر .

قال بعض فى ظرف عصيان امر الاله يتحقق الموضوع للامر بالمهم  
فيصح الترتب فى الضدين .

ان قلت : كيف يحكم ببطلان صوم المندوب على من عليه قضاء  
صوم شهر الصيام و لو قلنا بالمواسعه فى باب القضاء .



قلت : هذا لدليل الخاص وهو الاجماع القائم على عدم صحّة التنفل قبل الفريضة فى خصوص الصوم وفى الصلوة محل الاختلاف وبناءً على الجواز فيصح التنفل بها قبل الفريضة سواء الراتبه وغيرها . وقال بعض يخص الراتبه .

اقول : والتحقيق انه يكره التنفل الغير المراتبه قبل الفريضة . اى يقل ثوابها .

مسئله (٢٢) : اذا نذر الحج او الاحجاج ينعقد نذره وهو مخير . فان ترك ومات يقضى عنه مخيرا . هذا فيما كان متمكنا من كل منهما حين حيوته . فلو كان عاجزا عن احدهما وتعين عليه الآخر عصى ومات كان الورثه بالخيار وهذا بمقتضى القاعدة .

ان قلت : صار احدهما معينا عليه بعجزه عن الآخر حين حيوته فيجب قضاء ما تعين عليه .

قلت : تعين المقدور عليه كان بحكم العقل لا بحكم الشارع لان القضاء يتبع ما فات وما فات هو احدهما المخير شرعا وليس القضاء تابعا لما فات من المتعين العقلى فتأمل جيدا .

نعم لو كان عجزه من احدهما المتعين حين نذره باحد هما واستمر عجزه منه الى ان مات امكن ان يقال بوجوب قضاء ما تعين عليه حين حيوته بدعوى ان نذره غير منعقد بالنسبه الى ما عجز عنه حيث ان الميزان هو التمكن حين النذر .

وقال بعض محشى العروه يكون الميزان هو التمكن حين العمل والناذر وان اوقع نذره على كليهما بلفظ واحد الا انه ينحل عند العرف

الى النءرىن مءىرا وءلىه ان يأتى بما ءمكن منه .

قال الشهىء فى الءروس : لا ىنعء نءره ءءى بالنسبه الى المقءور اىضا لان النءر وءع على اءءهما مءىرا و ما ءمكن منه لم ىكن اءءهما مءىرا بل ىكون ما ءمكن منه هو المءىن و هو ءىر مءلق النءر .  
و اءاب السىء فى العروه عنه بان مقصوء الناءر اءىان اءء الامرىن من ءون اشءراط كونه على وءه ءءىىر فلىس النءر مقىءا بكونه و اءبا ءءىىرىا ءءى ىشءرء فى انعقائه ءمكن منها .

اقول : ما اءءاره السىء هو اءق لانه قصد ءءىىر فى النءر و المئءور لا انه قصد ان يأتى باءءهما بعءوان انه فرد المءىر .

ءم ان هءا كله فىما اذا طرء العجز عن اءءهما المءىن و اما ان طرء العجز عن اءءهما بلا ءعىىن فهو قاءر على اءءهما على البءل و ىنعء نءره لءءم سلب القءره عن كليهما و ىكون القءره على البءل قءره على كليهما و ان مات فىقضى عنه اءءهما على البءل .

مسئله (٢٣) : اذا نءران ىءء او ىءور اءسىن علىه السلام ىنعء نءره لشمول العمومات له و ان مات فالوصى مءىر . و بالءمله هءه المسئله كسابءقه فى الفروع الا انه ىفءرق عنها بانه لو اءءلف اءرءهما فعلى الوصى ان ىقءصر على ما هو اقل مؤنه لان ما زاء كان مءلقا لءق الورءه ءىء ان النءر ءىن ىقءصر على الاقل الا مع امضاء الورءه بالنسبه على ما زاء .

و قرب الاسءلال بعض بوءه آءر و هو انه ءىنما كان الناءر ءىا له ءق ءعىىن و كان المال له و كان له اءءىار ما هو اكءر مؤنه و لكنه



بموته لا حق له في ماله فيقضى عنه ما هو اقل مؤنه فلو اوصى بما هو اكثر مؤنه يخرج ما زاد من الثلث .

وقال بعض يكون حق التعيين من الحقوق وهو من التركة ينتقل الى الورثة والدليل له قوله عليه السلام ما تركه الميت من مال او حق فهو لوارثه وليس للوصى مزاحمة الورثة .

اقول : هذا وجهه فهو كسائر الحقوق مثل حق الخيار وحق الشفعة . وقابل للانتقال وهذا بخلاف حق المزاجه . فهو نحو من السلطنة غير قابلة للانتقال وهو في الحقيقة حكم والتعبير عنه بالحق مسامحه . والحق من الامور الوضعية . وفيه مرتبة ضعيفة من الملكية . ويتفرع عليه انه للناذر ان يجعل هذا الحق لاجنبي بعد موته فله حق التعيين وليس هذا من باب الوصية . وهذا مقدم على الارث لانه دين ويشمله قوله تعالى . من بعد وصيه يوصى بها او دين . هذا ولكن التحقيق انه ليس بحق مثل سائر الحقوق . بل هو حكم .

مسئله (٢٤) : اذا علم الورثة او الوصى ان على الميت حج ولا يعلم هل هو حجه الاسلام او الحج المنذور يجب قضاء حج عنه يقصد القربة المطلقة لانه دين .

قال بعض : لا يجب القضاء عنه لان الحكم في النذر تكليفي بنحو الواجب المشروط ومهما شكنا في وجوب القضاء وعدمه للشك في انه هل عليه حجه الاسلام حتى يجب القضاء ام حج المنذور حتى لا يجب عنه فالمرجع هو البراءة . وفيه ما مر سابقا من ان الحكم في النذر روضعي ولم يقم دليل على كونه حكما تكليفيا .

ان قلت : اذا لم يعلم النائب تفصيلا بالامر هل هو امر حجه  
 الاسلام او امر الحج المنذور فكيف يتمشى منه قصد القربه .  
 قلت : ينوى الوجوب بقصد ما فى الذمه فيتحقق منه قصد القربه . و  
 قد يناقش فيه بعدم تمشى قصد الوجه منه اى وجه الوجوب .  
 اجاب الشيخ عنه بانه مهما لم يتمكن المكلف من قصد وجهه  
 الوجوب لعدم العلم به تفصيلا فيكفى منه قصد القربه فقط .  
 اقول : ما هو المحرك للعبد من اتيان العمل بقصد القربه هو  
 المحرك له باتيانه بقصد الوجه حتى فى محتمل الامر الوجوبى . فالامر  
 المحتمل الوجوب محرك له فيتحقق منه قصد الوجه .  
 و بالجملة فيما علم تفصيلا بالوجه فهو يقصد تفصيلا و فيما علم  
 اجمالا يقصد الوجه على نحو الاجمال .  
 و اما كفاره خلف النذر فلا يجب قضائها عنه لانه على القول بها  
 متفرعه على ما اذا علم بتعين النذر عليه تفصيلا و فى المقام يشك فيه  
 فيجرى البراءة عن الكفاره .  
 و اما اذا تردد الامر بين فوات اما الحج المنذور او الحج بالحلف  
 او بالعهد .  
 قال السيد فى العروه : وجبت الكفاره ايضا .  
 اقول : هذا القول منه يكون على مبناه من خروج الواجبات المالىسه  
 من التركه كما قال بوجوب قضاء الصلوه عنه من اصل التركه .  
 و فيه ما مضى سابقا من ان كلما اطلق عليه الدين يخرج من الاصل  
 كالحج و النذر و الزكوه و كذا الخمس على الاقوى . و اما الواجبات



الماليه فلا يطلق عليها الدين فلا يـخرج من التركه و يكون الحكم فـى  
الحج الواجب بالعهد و اليمين تكليفيا فلا يـخرج من التركه .  
و بالجمله يدور الامر بين ان يكون ما فات من الميت هل هو دين  
او حكم تكليفى فيجـرى البراءة عن الدين فلا يـخرج الحج من تركته ولا يـخرج  
الكفاره عنه بالنسبه اليهما ايضا لكون الحكم فيها تكليفيا .

قال السيد فى العروه : و حيث انها مردده بين كفاره النذر  
و كفاره اليمين فلا بد من الاحتياط و يكفى حينئذ اطعام ستين مسكينا  
لان فيه اطعام عشره مساكين ايضا . و فيه اولا بعد تسليم كون كفاره النذر  
هى كفاره الخصال ان الشك فى المقام يكون بين الاقل و الاكثر الغير  
الارتباطى و هما غير متباينين حتى يكون مقتضى العلم الاجمالى هو  
الاخذ بالاكثر المتضمن للكفارتين فيوتى بالاقل و يجرى البراءة عن الاكثر  
و ثانيا مقتضى الاحتياط فى العمل بالاكثر يعارضه مقتضى الاحتياط فى  
اموال الورثه . و ثالثا انه قد ثبت فى محله ان كفاره خلف النذر هى  
كفاره خلف اليمين فيكفى اطعام عشره مساكين .

مسئله (٢٥) : اذا نذر المشى فى الحج الواجب عليه كما اذا  
كان مستطيعا او المستحب فهو على قسمين : ١- ما يكون متعلق نذره  
هو المشى ٢- الحج حال المشى .

ينعقد نذره فى الاول لعموم اوفو بالنذر و صحيحه رفاعه بن موسى .  
قال قلت لا بيعبد الله عليه السلام : رجل نذر ان يمشى الى بيت الله  
قال : فليمش . قلت : فان تعب ، قال : اذا تعب فهو يركب . تقريب  
الاستدلال : كلمه فليمش و اما قوله اذا تعب فهو يركب اشاره الى دليل

نفى الحرج الحاكم على الادله الاوليه - شارحا لموضوع الادله ومبيناً لحكمها بعنوان الثانوى .

ان قلت : انه قد ورد فى بعض الاخبار كون الركوب افضل ففى بعض الاوقات فيدل على انعقاد نذر المشى .

قلت : كلمه افضل افعل التفضيل وهى لا ينقى الفضل فى المشى والشاهد لذلك ما وقع الحج ماشيا من الائمة عليهم السلام .

و ناقش بعض بانه اذا كان ذوالفضل اى الحج ماشيا علّة لتترك الافضل فيصير ذوالفضل مرجوحا بالعرض فيشكل فى صحه انعقاد النذر . وفيه انه نكر العلّية ، لعدم كون وجود الضد علّة لعدم ضده بل هما متلازمان فى كونهما معلولى علّة اخرى وهى الاراده على ما قاله المحقق الخونسارى .

واما القسم الثانى اى الحج حال المشى قال السيد فى العروه وكذا ينعقد لو نذر الحج ماشيا مطلقا ، اى سواء كان قيده راجحا ام لا لكفايه الرجحان فى المقيد ان لا يلزم ان يكون المتعلق راجحا بجميع قيوده و اوصافه .

ظاهر كلامه عدم الرجحان فى القيد اى المشى واكتفى بالرجحان فى المقيد اى نفس الحج . ويرد عليه اولا ما قلناه آنفا من ان افضليه الركوب لا ينفى الفضل فى المشى مع ورود اخبار تدل على انه لم يكن عباده افضل من ان يأتى بالحج ماشيا و ثانيا لم يكن المقيد اى نفس الحج عاريا عن التقيد متعلقا للنذر . بل المقيد اى حصه من الطبيعه صارت متعلقا له ولو كان التقيد خارجا كما حقق فى محله . و ثالثا



بالنقض بما اذا نذر الصلوة في الحمام مثلا حيث ان لازم قوله ان ينعقد نذره لوجود الرجحان في ذات المقيد وان يجب عليه الكفاره ان خالف النذرو لم يقل به احد .

مسئله (٢٦) : لو نذر الحج حافيا هل ينعقد نذره ام لا . فيه خلاف .

قال بعض : ينعقد نذره .

اقول : وما يقرب له من الدليل هو روايه افضل الاعمال احمضها . قال الشهيد في الدروس لا ينعقد نذره واستدل بصحيحه الخذاء سئلت ابا جعفر عليه السلام عن رجل نذر ان يمشى حافيا الى مكه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله خرج حاجا فنظر الى امرئه يمشى بين الابل فقال من هذه . فقالوا خت عقبه بن عامر نذرت ان تمشى الى مكه حافيه . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله . يا عقبه انطلق الى اختك فمرها ان تركب . فان الله غنى عن مشيها وحفاتها .

تقريب الاستدلال : امر رسول الله صلى الله عليه وآله اليها ان تركب فيدل الروايه على عدم انعقاد النذر في الحج حافيا .

قال السيد في العروه : ينعقد النذر واجاب عن الروايه بانها قضيه في واقعه يمكن ان يكون المانع عن صحة نذرها من ايجاب كشفها او تضررها .

اقول : ما فعله السيد في العروه من حمل الروايه على ما ذكره ينافي صدر الروايه حيث يكون السائل يسئل عن حكم الحج حافيا على نحو الكلى وعلى الامام عليه السلام ان يجيب على طبق حكم الله الواقعى .

فلو اجاب بالقضيه الوارده فى واقعه فلم يكن جوابا عن الحكم الواقعى  
وهذا خلف . وحينئذ يستكشف من استشهاد الامام بعمل الرسول  
صلى الله عليه وآله انه عليه السلام فى مقام بيان حكم الواقعى .

و بالجمله تدل الروايه على مرجوحيه نذر الحج حافيا . هذا . و  
لكنه يعارض الخبر خبرا رفاعه وحفص . قالا سئلنا اباعبدالله عليه السلام  
عن رجل نذر ان يمشى الى بيت الله حافيا قال عليه السلام : فليمش  
فاذا تعب فليركب .

تقريب الاستدلال : تحقق نذر الحج حافيا وجه التعارض ان خبر  
رفاعه يثبت اللزوم .

قال السيد الحكيم قدس سره : يحمل كلمه ( فليمش ) فى موثقه  
رفاعه على الاستحباب .

اقول : لما كان امر الدين وضعيا دائرا مدار الوجود والعدم  
فلامعنى للحمل على الاستحباب وهذا النحو من الجمع الدلالى يتمشى  
فى الخطابات التكليفى فلا بد من الرجوع الى المرجحات السندى وخبر  
رفاعه مقدم لعمل الاصحاب به واعرضوا عن صحيحه خذاء .

و بالجمله : المختار هو انعقاد نذر الحج حافيا موافقا للسيد فى  
العروه فى حكم المسئله ومخالفا له فى دليله .

مسئله (٢٧) : اذا عجز عن الحج حافيا او ماشيا فان كان من  
جهه الضرر فلا ينعقد نذره لا شترائط الرجحان حين العمل والضرر حرام  
و دليل الضرر مقدم على الادله الاوليه بالحكمه ويرفع الحكم عن الموضوع  
وان كان العجز من جهه الحرج فيكون قاعده لا حرج رافعا للالزام لانه



فى مقام الامتتان و يبقى الرجحان لبقاء الملاك . و نظير هذا فى باب  
الوضوء . حيث يكون وضوء الضررى باطلا و الوضوء الحرجى غير باطل .  
قال السيد الحكيم قدس سره : قاعده لا حرج يرفع لزوم الوفاء  
فبقى الاستحباب .

اقول : هذا اذا كان الدليل على الالتزام تكليفيا و اما اذا كان  
وضعيا مثل لزوم اصل الحج فلامعنى للاستحباب لوضوح انه لامعنى  
لا استحباب الدين بل الدين اما محقق او غير محقق و بالجملة لامعنى  
للحكم بالاستحباب فى الاحكام الوضعى كما مر آنفا .

ثم اعلم انه وقع التهاافت فى اقوال العلماء حيث حكموا فى هذه  
المسئله باستحباب الوفاء بالنذر لبقاء المحبوبيه فى متعلق النذر و بسقوط  
حجه الاسلام اذا وقع المكلف فى تهيه المقدمات فى حرج و الامثله  
لذلك ما اذا كفاه المؤنه الموجوده للحج لكنه يحتاج الى دار للسكنى او  
الى التزويج اوله دار و سيعه و يتمكن من بيعه و اشتراء دارا رخص من  
حيث القيمه .

فلو حج لوقع فى حرج من جهه عدم الدار او عدم التزويج او بيع  
داره الواسعه مع ان القاعده على مبناهم تقتضى الحكم باستحباب حجه  
الاسلام عليه و لم يحكموا به و بالجملة لا مدفع عن هذا الاشكال على مبنى  
المشهور من كون الحكم فى حجه الاسلام تكليفيا ويدفع الاشكال على  
مبنى المختار و ذلك لان قاعده لا حرج حاكم على الاحكام الوضعى و يرفع  
اصل الدين كحكومته على الاحكام التكليفي و نحن لا نقول بالاستحباب  
فى المسئله .

مسئله (٢٨) : اذا نذر الحج حافيا او ماشيا واجمل نذره و لم يبين المبدء حين نذره فيه خلاف اما اذا علم المبدء او كان لكلامه انصراف فيتبع ظهور لفظه . ثم هل مبدء المشى او الحفى فيما اجمل هو الميقات او البلد فيه اقوال مختلفه . منشأ الاختلاف اختلاف المباني فى معنى الحج هل معنى حج البيت فى الآيه هو التوجه و القصد او نفس المناسك .

قال السيد الحكيم قدس سره معنى الحج هو القصد و التوجه و مبدأ الخطاب هو التوجه من الميقات و حينئذ يكون المبدء فى المشى هو الميقات .

وفيه انه عليهذا يلزم ان يكون المبدء هو البلد بل مطلق المكان الذى حصل له الاستطاعه لانه محل فعلية الخطاب .

قال الشيخ الطوسى قدس سره الحج هو التوجه و مهما شك فى الخطاب هل نقل عن معناه اللغوى الى الحقيقة الشرعية ام لا . فالاصل عدم النقل .

قال السيد فى العروه : ان كان النذر بلفظ لله على ان امشى الى بيت الله فالمبدء هو حين الشروع فى السفر و ان قال بلفظ لله على ان احج ماشيا فالمبدء هو اول افعال الحج .

اقول : فى الصورة الثانية يكون المتعلق للنذر هو الحج المقيّد بالمشى و يختلف المبدء باختلاف المبنى فى معنى الحج فعلى مبنى كون معنى الحج هو المناسك يكون قول السيد متينا و على مبنى معنى اللغوى فالمبدء هو اول الشروع فى السير . و هذا المعنى هو المختار



الا انه لما كثر استعمال الحج فى خصوص المناسك فيكون المبدء هو الميقات ولا يتحقق شرط حتى نحتاج الى جريان الاصل حيث ان مقتضى الجمع بين الآيه والاخبار هو المناسك .

واما منتهى المشى فان كان بلفظ لله على ان امشى الى بيت الله فيكون المنتهى هو الوصول الى البيت وان كان بلفظ لله على ان احج ماشيا . فيختلف المنتهى باختلاف المبنى . على مبنى كون الحج هو المناسك فيكون المنتهى هو الفراغ من جميع الاعمال . الا انه يكون هنا اخبار تدل على ان المنتهى هو رمى الجمار . وليس طواف النساء جزء المناسك بل هو المحلل من الاحرام و يكون ما زعمه النادر من كـون طواف النساء جزء المناسك غير مضر لانه اشتباه فى التطبيق اليك الاخبار

١- عن على بن مهزيار عن فضاله عن ابان عن جميل قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : اذا حججت ماشيا و رميت الجمره فقد انقطع المشى .

٢- صحيحه اسماعيل بن حمام المكي عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام : فى الذى عليه المشى فى الحج اذا رمى الجمره زار البيت راكبا و ليس عليه شئ ٣- محمد بن ابى نصر البزنطى عن الحلبي انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الماشى متى ينقض مشيه . قال اذا رمى الجمره و اراد الرجوع فليرجع راكبا فلقد انقضى مشيه وان مشى فلا بأس .

تقريب الاستدلال : ان الاخبار صريحه فى ان منتهى اعمال الحج

هو رمى الجمار .

قال المشهور يكون المنتهى هو الافاضه من المشعر مستدلا بروايه .

قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام متى ينقطع مشى الماشى . قال  
إذا افاض من عرفات .

اقول : ان الاصحاب لم يعملوا بهذا الخبر و لم يفت به احد .  
مسئله (٢٩) : لا يجوز لمن نذر الحج ماشيا او المشى في حجه  
ان يركب البحر لعدم كفايه اسناد المشى الى الراكب بالعرض و المجاز .  
واما اذا اضطر الى الركوب كما اذا انحصر الطريق في البحر يسقط  
نذره لعدم التمكن منه و به قال السيد في العروه .

اقول : بالتفصيل و هو انه لو كان متعلق نذره المتقيد بالمشى  
هو حجه الاسلام و اخترنا الفوريه فيها او غير حجه الاسلام و قيد هــا  
بهذه السنه فلا ينعقد نذره لعدم التمكن من المشى و لا كفاره عليه  
لان متعلق النذر مركب من القيد و المقيد و لم يقدر على القيد و عليه  
حجه الاسلام راكبا و ان كان المتقيد بالمشى هو الحج الاستحبابى و لم  
يعين له سنه معينه فينعقد نذره و عليه الحج ماشيا مهما صار قادرا عليه .  
ثم انه لو كان في طريقه نهر لا يمكنه العبور منه الا بالركوب هل  
يجب عليه القيام في المركب ام لا . فيه قولان . قال المشور عليه القيام .  
مستدلا بروايه السكونى عن جعفر عن ابيه عن آبائه عليهم السلام ان عليا  
عليه السلام سئل عن رجل نذر ان يمشى الى البيت فعبر في المعبر قال  
فليقم في المعبر قائما حتى يجوزه قال الشيخ سند الخبر ضعيف ولكنه  
منجبر بعمل الاصحاب .

اقول : بل عمل به قليل من الاصحاب و هو غير كاف للجبر و مقتضى  
القاعده هو سقوط النذر بعجز البعض لو نذر المشى تمام الطريق ويكون



الخبر مخالفا للقاعدة . واما لو نذر المشى على قدر ما يتمكن او اذا لم يطرء عارض فينعقد نذره ولا حاجه الى الخبر .

وقال بعض عليه القيام فى المعبر . مستدلا بقاعده الميسور لا تسقط بالمعسر . فيما كان المأمور به ركبا حيث ان المشى عباره عن القيام مع الحركة بالاقدام ومع العجز عن الحركة بالاقدام لا يسقط القيام ولعل نظر الامام عليه السلام فى الروايه الى هذه القاعده .

وفيه اولا هذه القاعده مستفاد من موارد جزئيه فى الاخبار وليست عامه فى جميع ابواب الفقه . فليقتصر على مورد ها . و ثانيا ان الميسور من كل شئ بحسبه و ما هو الميسور منه عند العرف هو القيام مع الحركة لا القيام فقط .

مسئله ( ٣٠ ) : اذا نذر ان يمشى فى الحج على نحو يكون المشى قيذا للحج اى يحج ماشيا و خالف نذره فحج راكبا . و هو على قسمين الاول ما لم يكن مقيدا بسنه معينه فما فعله من الحج لم يكن وفاء عن النذر و وجب عليه الاعاده و لا كفاره عليه لانه موسع . نعم لو حصل له الظن بالموت و خالف فى السنه الاولى ، ففيه ثلاث صور :

- ١- تمكن من الحج فيما بعد فعليه الحج المنذور فقط .
- ٢- لم يتمكن من الحج فعليه الكفاره و عليه الاستنابه عند الاحوط .
- ٣- مات فيخرج الحج من صلب ماله لانه دين و لا كفاره عليه لانها حكم تكليفى و يسقط بالموت وقد اشرنا اليه سابقا . الثانى كان مقيدا بسنه معينه و خالف المشى و حج راكبا فعليه كفاره . ثم انه هل عليه قضاء ما خالف من الحج المنذور ام لا . فيه احتمالان و منشأهما اختلاف المبني فى القضاء على مبنى كونه تابعا للامر الجديد و هو مفقود فـ

القاعده قاضيه بعدم القضاء لانه موقت وقد حقق تفصيله فى محله الا انه انعقد الاجماع على وجوب القضاء عليه على ما حكى وعلى مبنى كـون القضاء تابعا للاداء فعليه القضاء ولكن فى صحه المبنى تأمل - واما اذا نذر المشى فى الحج مقيدا بسنه معينه و خالف المشى عليه الكفاره فقط - لان متعلق النذر هو المشى فقط - ثم هل حجه راكبا وقع صحيحا و مستحبا او باطلا قال السيد فى العروه يقع صحيحا فى كل الصور خصوصا فى الاخير مستدلا بان عدم الصحه من حيث النذر لا يوجب عدمها من حيث الاصل .

قال بعض فى الثالث انه لو كان معنى الحج هو المناسك فيكون المشى خارجا فنوافق السيد حيث ان المشى واجب غيرى بعنوان المقدمه وان كان المعنى هو التوجه فيكون المشى جزء الواجب قال بعض يكون حجه راكبا علة لفوت المشى فى الحج و هو حرام و يقع باطلا فكيف حكم السيد فى العروه بالاستحباب .

اقول : نحن ننكر العليه هنا لان احد الضدين لم يكن عليه لترك الآخر . مثاله الجلوس والقيام وهما ضدان ، فلا يكون الجلوس عليه لعدم القيام بل هما معلولان للاراده ومهما اتى باحد الضدين فالآخر منترك قهرا .

وقال بعض : يكون الامر بشئ مقتضيا للنهى عن ضده الخاص والركوب فى الحج ضد المشى فى الحج فهو حرام فيقع حجه باطلا . وفيه ان هذا خلاف التحقيق لعدم دلاله فى البين .

قال الشيخ البهائى : كل عبادته تحتاج الى الامر ولا امر هنا



• فيقع باطلا •

واجاب عنه بعض بانه نقول بالترتب اى فى ظرف عصيان الامر  
بالمشى حاجا يتحقق الموضوع للامر بالحج راكبا •

اقول : نحن لا نقول بالترتب •

قال صاحب الكفايه فى الجواب عن الشيخ البهائى يكفى فى قصد  
القربه ان يؤتى بقصد المحبوبيه والرجحان فوق حجه حسنا •

اقول : هذا احسن الوجوه •

واما الصورة الاولى والثانيه : هل حجه صحيح و مستحب ام فاسد •  
قال السيد فى العروه : يقع مستحبا لان النذر لا يجعل المشى  
شرطا فى صحه الحج • وفيه انه يشترط فى صحه العبادته اتيانها  
بجميع قيودها بداعى القربه • وفى المقام عليه ان يقصد الامر الشخصى  
المتوجه اليه اى امر الايفاء بالنذر فعليه ان يقصد الحج ماشيا فهو فى  
حجه قد قصد هذا الامر الشخصى ولم يات بالقيد فلم يات بالمنذور و  
لم يقصد الحج المطلق اى امر حج المستحبى • فوقع باطلا • لان ما وقع  
لم يقصد وما قصد لم يقع • نعم لو انحل نذره الى نذرين ١- نذر الحج  
٢- نذر المشى • فيقع حجه مستحبا • ولكنه خلاف الفرض • لان المروض  
هو الامر الشخصى المتقيد • فلا شكال باق على حاله • مع انه لا يتصور  
الانحلال لان متعلق النذر هو المتقيد •

والسيد قدس سره فى العروه كانه اختار الانحلال وقال ان الحج  
فى حد نفسه مطلوب وقد قصده فى ضمن قصد النذر • وفيه ما قلنا من  
ان متعلق النذر هو المتقيد ولا يتصور انحلال هنا • قال السيد فى

العروه الا ترى انه لو صام اياما بقصد الكفاره ثم ترك التتابع لا تبطل الصيام فى الايام السابقه اصلا وانما تبطل من حيث كونها صيام كفاره وكذا اذا بطلت صلواته لم تبطل قرائته واذا كاره التى اتى بها من حيث كونها قرآنا او ذكرا ، كلامه هذا اشاره الى قوله ان الحج فى المقام وقـع مستحبا •

واستشكل عليه السيد الحكيم قدس سره بان ما قصد من امر الصلوه وصوم الكفاره والايفاء بالنذر لم يقع وما وقع من الاستحباب لم يقصد •  
اقول : يبتنى الامثله على اختلاف المبنى فى اعتبار قصد الوجه وعدمه •

فعلى الاول لا تقع مستحبا لانه يقصد الاستحباب وعلى الثانى و هو المختار يقع مستحبا • لانه لا يلزم فى العباده قصد الوجه من الوجوب او الاستحباب لعدم دليل على اعتباره ويكفى قصد القربه اى قصد الامر وهو اعم من الوجوب والاستحباب لان الموضوع له للامر هو جامع الطلب فيقع ما فعله من القرآن والاذكار مستحبا ويكفى المحبوبيه المطلقه فيها لترتب الثواب عليها •

واما صيام الكفاره فلا يلزم قصد الكفاره فيها لعدم دليل عليه وآيه شهرين متتابعين خاليه عنها كما ان آيه التيمم خاليه عن قصد البدليه • و ان كان فى الواقع بدلا فلم يكن قصد الكفاره قيذا للموضوع نعم فى ضيق الوقت اى لو لم يبق الى رمضان القابل الا ما يفى بالكفاره وعليه نوعان من الصوم فيلزم عليه قصد التعيين •

وبالجملة يقع صومه مستحبا لو انصرف عن صوم الكفاره بتركه التتابع



خلاصه ما توصلنا اليه :

المختار في المسئلة هو التفصيل :

ان كان اصل الحج مستحبا فيكون المشى فيه مستحبا . وقد  
تعلق النذر بالمشى . فصار المشى واجبا و ما فعله من الحج راكبا وقع  
صحيا .

وان كان اصل الحج واجبا فالمشى فيه واجب ضمنى و تعلقت  
النذر به . و يؤكد الوجوب فما فعله من الحج راكبا وقع باطلا و بالجمله  
ما جعله السيد من الملازمه بين المقام و بين ما ذكره من الامثله فى غير  
محلّه .

مسئلته ( ٣١ ) : لو نذر ان يحج ماشيا و ركب بعض الطريق  
يأتى فيه الاقوال المختلفه فى الفروع الثلاثه فى المسئلة السابقه .  
قال الشيخ و جمع من الاصحاب على ما حكى عنه يعيد الحج فى  
السنة الآتية و يمشى فى الطريق بقدر ما ركب فيه فى حجه السابق .  
ثم انه فى خبر ابراهيم بن عبد الحميد ان عباد بن عبد الله البصرى  
سئل الكاظم عليه السلام عن رجل جعل لله نذرا على نفسه المشى الى  
بيته الحرام فمشى نصف الطريق او اقل او اكثر قال عليه السلام ينظر ما  
كان ينفق من ذلك الموضع فليتصدق به و فيه ان الروايه ضعيفه لم يعمل  
بها الاصحاب .

مسئلته ( ٣٢ ) : اذا نذر الحج ماشيا فى سنة معينه و كان متمكنا  
منه حين النذر او رجا التمكن منه حين العمل ثم عرض له العجز فيه اقوال  
مختلفه .

١- يركب و يسوق بدنه ٢- يركب بلا سياق بدنه ٣- يسقط الحج عنه ان كان مقيدا بسنه معينه وعجز فيها وان كان مطلقا ينتظر القدره ٤- يجب الركوب لو كان الحج مقيدا بسنه معينه او يئس من المشى مع اطلاق الحج و ينتظر القدره مع اطلاق الحج وعدم اليأس من المشى ٥- يجب الركوب لو طرأ العجز بعد الاحرام . و يسقط الحج لو طرأ العجز قبل الدخول فى الاحرام و كان الحج مقيدا بسنه معينه و ينتظر القدره مع اطلاق الحج .

اقول : مقتضى القاعده هو القول الثالث لاشتراط الرجحان اى القدره على الحج ماشيا حين العمل لكنه اجتهد فى مقابل النص .  
دليل القول الاول صحيحه الحلبي . قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل نذر ان يمشى الى بيت الله وعجز ان يمشى قال فليركب .  
وليس بدنه فان ذلك يجزى عنه اذا عرف الله منه الجهد . وصحيحه  
ذريح المحاربي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف ليحج ماشيا فعجز عن ذلك فلم يطقه قال عليه السلام فليركب و ليس الهدى .  
دليل القول الثانى : صحيح رفاعه بن موسى قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل نذر ان يمشى الى بيت الله قال فليمشى قال فانه تعب فقال اذا تعب ركب وصحيح محمد بن مسلم سئل احدهما عليهما السلام عن رجل جعل عليه مشيا الى بيت الله فلم يستطع قال عليه السلام يحج راكبا .

قال السيد فى العروه : مقتضى الجمع بين الطائفتين هو حمل الطائفه الاولى الحاكمه على سوق البدنه على الاستحباب . حيث ان



الطائفه الثانيه يكون الامام عليه السلام فى مقام البيان و لم يبين السوق و الشاهد لهذا الحمل ما عن محمد بن ابى نصر البزنطى عن عنبسه بن مصعب . قال قلت له يعنى لا بيعبد الله عليه السلام : اشتكى ابن لى فجعلت الله على ان هو برء ان اخرج الى مكه ماشيا و خرجت امشى حتى انتهيت الى العقبه فلم استطع ان اخطو فيه فركبت تلك الليله حتى اذا أصبحت مشيت حتى بلغت فهل على شئ قال فقال لى اذبح فهو احب الى قال : قلت له : اى شئ هو على لازم ام ليس لى بلازم قال من جعل لله على نفسه شيئا فبلغ فيه مجهود ه فلاشئ عليه و كان الله اعذر لعبده تقرب الاستدلال : قوله عليه السلام لا شئ عليه صريح فى عدم وجوب شئ عليه .

اقول : مقتضى التحقيق هو التفصيل بين ما طرء العجز فى تمام الطريق فعليه الحج راكبا و يجب عليه سوق البدنه كما يدل عليه الطائفه الاولى و روايه ذريح و ان ورد فى مورد الحلف الا ان النذر اشد حكما من الحلف من حيث الحكم الوضعى فى النذر دون الحلف و بين ما طرء العجز وسط الطريق و حينئذ يثبت عليه الحج راكبا و يستحب السوق كما يدل عليه روايه العنبسه . و الروايه و ان كان ضعيفه لكنها منجبره بعمل الاصحاب .

واما اذا كان متعلق النذر موسعا و طرء العجز هو على قسمين  
 ١- يرجو زوال العذر ٢- يعلم عدم زوال العذر . فهو على الثانى عليه الحج راكبا و بمقدار التمكن من المشى عليه ان يمشى والدليل ١- قاعده الاحتياط ٢- قاعده الميسور لا يسقط بالمسعور . ولعله ان هذا يشير

قوله عليه السلام في صحيحه رفاعه رجل نذر ان يمشى الى بيت الله قال عليه السلام فليمش قلت فان تعب فقال اذا تعب ركب وعلى الاول فالمسئله تبتنى على مسئله جواز البدار وعدمه . والمختار هو عدم جواز البدار .  
و اذا عجز بواسطه المرض حيث ان عنوان العجز يصدق على المريض فالحكم فيه كما سلف واما اذا طرأ الخوف عليه فهل يصدق عليه عنوان العجز ام لا .

اقول : لا يصدق بل يعبر عنه بالخائف ويشمله دليل الخوف ويرفع الحكم الا ان الكلام في انه هل يرفع الاصل اى يسقط الحج او يرفع المشى اى عليه الحج راكبا . مقتضى القاعده هو سقوط اصل الحج الا ان المسئله مشكله ، والله العالم .



## فصل

## فى النيابة

تصح النيابة عن الغير فى الحج المندوب سواء كان المنوب عنه حيا او ميتا وفى الحج الواجب بعد موته او حال حيوته فى بعض الموارد هل تصح النيابة فى العبادات بقول مطلق او تحتاج الى الدليل اذ العبادات على ثلاثة اقسام : ١- العبادات البدنية كالصلوة والصوم ٢- العبادات المالية كالزكوة والخمس ٣- العبادات ذات الجهتين كالْحج .

مقتضى توجيه الخطابات الشرعية الى العباد هو المباشرة .  
فاذن صحه النيابة فيها تحتاج الى الدليل صحيح محمد بن عيسى اليقطينى قال بعث الى ابوالحسن الرضا عليه السلام رزم ثياب وغلما نا و حجة لى و حجة لآخى موسى بن عبيد و حجة ليونس بن عبد الرحمن و امرنا ان نحج عنه فكانت بنينا مأه دينا را ثلاثا فيما بنينا .  
مراده حجة لآخى هو الاخ الامى فقط او اخ فى الايمان ولا يعقل الاخ من الاب .

تقريب الاستدلال صراحة الرواية فى جواز الاستنابة فى الجملة .  
مسئله ( ١ ) : يشترط فى النائب امور .  
الاول البلوغ - هل البلوغ شرط فيه مطلقا او فيه تفصيل فيشترط فى الواجب دون المندوب مختار المشهور هو الاول و به قال السيد فى العروة حاصل كلامه اعتبار البلوغ فيه ليس من جهة عدم مفرغية نيابته

الصبي لذمة المنوب عنه وان كان مميزا لكون عباداته تمرينيه لان عباداته شرعية ولا لعدم الوثوق به وبعمله لعدم الرداع له من جهة عدم تكليفه لانه اخص من المدعى لا مكان حصول الوثوق به وبعمله بل لان الشغل اليقيني يقتضى البراءة اليقينية . حيث يشك في فراغ الذمه بعمل الصبي ومنشأ الشك فيه هو الشك في صحة استنابته لاحتمال اشتراط البلوغ فيه وايضا يشتمل جملة من الاخبار على لفظ الرجل وهو منصرف المسمى البالغ .

اقول : يتم استدلاله بقاعده الاشتغال في حجة الاسلام لانه دين ولا يتم في الحج المندوب لان الحكم فيه تكليفي فقط والخطابات سواء الواجب منها او المندوب تشمل الصبي المميز . حيث انه قابل لان يتوجه الخطاب اليه ولا منع من نيابه الصبي المميز في الحج المندوب الذي يكون الحكم فيه تكليفيا ولا يتصور عنوان الدين فيه حتى يعبر عنه باشتغال الذمه ولم يعهد من الشارع اعتبار اشتغال الذمه في الاحكام التكليفية حتى الالزامي منها مثلا خطاب اقم الصلوة يكون لبيان الحكم التكليفي الالزامي ومعناه طلب الشئ من عدم الى الوجود وبامثاله يسقط التكليف .

والحاكم بوجوب الامثال هو العقل من باب وجوب اطاعه امر المولى واما ما استدل به السيد في العروة من انصراف لفظ الرجل في الروايات الى البالغ .

ففيه اولا بالنقض بصحة نيابة المرأة عن الرجل و ثانيا انه يصدق كلمة الرجل على الصبي بمعناه اللغوي لانه في مقابل المرء .



و استدل بعض الاكابر لعدم صحة نيابة الصبي لكون عباداته  
 تمرينيه و يلزم على النائب ان يقصد امر المتوجه الى المنوب عنه لانه  
 بنيابته يتوجه امر المنوب عنه اليه و الصبي غير قابل لان يتوجه الخطاب  
 اليه . وفيه اولا ان الحكم في حجة الاسلام وضعي و لم يرد فيه امر  
 تكليفي حتى يقصده النائب و ثانيا لو سلمنا ذلك لكنه بموت المنوب عنه  
 يسقط الامر ، و ثالثا في النيابة عن الحي يستحيل توجيه امر المنوب عنه  
 الى النائب و هذا ما قاله الفلاسفة انتقال عرض من معروض الى معروض  
 آخر محال .

قال الشيخ في المكاسب ينزل النائب نفسه منزله المنوب عنه فيتوجه  
 اليه امر المنوب عنه و فيه ان معنى التنزيل هو التشبيه و معناه كانه هو  
 لا انه هو فلا يتوجه اليه امر المنوب عنه . و قد تفرس لهذا الاشكال آية  
 الله ميرزا محمد تقى الشيرازي قدس سره و تفصي على ما نقل بما حاصله  
 ان معنى النيابة هو اهداء الثواب الى المنوب عنه .

و فيه ان هذا فرار من المطر الى الميزاب لعدم ارتباط اهداء  
 الثواب الى باب النيابة و قد انعقد الاجماع و صريح الاخبار على ان  
 مسئلة النيابة غير مسئلة اهداء الثواب و في الاخبار كلمه يقضى عنه .

اقول : في حل الاشكال اما في باب حج الواجب يصح النيابة في  
 اداء امر الوضعي كسائر الديون . و اما في باب حج المندوب و سائر  
 العباديات ان النائب بعمله يتقرب الى الله و بتقريبه يتقرب المنوب عنه  
 و بعبارها اخرى يكون الغرض في العباديات هو النتيجة و هي تصل الى  
 المنوب عنه .

خلاصه ما توصلنا اليه : لا تصح نيايه الصبى فى الحج الواجب  
و تصح فى المندوب .

الشرط الثانى : العقل ، فلا يتمشى من المجنون قصد حقيقى  
جدى وان تحقق منه القصد فقط . كما فى العرفيات لعدم كفايته فى  
العبادات .

الشرط الثالث : الايمان ، اى كونه شيعيا اثنى عشرىا فيكون  
عباده المخالف باطله لما ورد عنهم عليهم السلام لو ان رجلا صام نهاره  
وقام ليله وحج دهره و تصدق بجميع امواله و لم يكن فى قلبه الولايه  
لن يقبل من عباداته شئ . ولا ينافى ذلك قوله تعالى : من يعمل مثقال  
ذره خيرا يره ، لان مقتضى الخبر ان الولايه شرط لصحة العباده .  
فالعباده بلا ولايه كالصلوه بلا طهاره .

قال بعض الاكابر يكون الايمان شرط القبول فلا ينافى عدمه صحه  
عمله و يرد عليه صراحه بعض الروايات فى كون الايمان شرط الصحه  
ثم ان هذا من جهه عمل نفسه . واما نيايه المخالف عن المؤمن  
ففى جوازه خلاف .

استدل من قال بالبطلان بروايه عمار عن الصادق عليه السلام فى  
الرجل يكون عليه صلوه او صوم هل يجزى ان يقضيه غير العارف قال عليه  
السلام لا يقضيه الا مسلم عارف .

تقريب الاستدلال تعميم ملاك الصوم والصلوه الى الحج .  
اقول : سند الروايه ضعيف والاصحاب افتوا على طبق مضمونها  
ولعل مستندهم قواعد آخر .



اليك القاعده انه لما كان الواجب على المنوب عنه هو الحج مع  
الايمان فكيف يمكن على مبنى الشيخ قدس سره ان يجعل النائب المخالف  
نفسه منزله المنوب عنه في اسقاط الامر .

وعلى مبنى المختار لا يكون المخالف قابلا لان يتقرب المنوب عنه  
بفعل النائب المخالف الفاقد للتقرب .

ان قلت : اذا تحقق قصد القربة من الكافر بطريق اولى يتحقق  
من المخالف لان معنى قصد القربة هو اتيان العمل بداعى امر الله .  
قلت : نعم يتحقق منه ذلك الا ان قصد القربة مقدمه للتقرب وهو  
غير قابل له .

و بالجمله : اشتراط الايمان فى النائب موافق للقاعده و الروايه  
المتقدمه مؤيدة للقاعده و ان ضعف السند .

الشرط الرابع : عدم اشتغال ذمه النائب بحج واجب عليه من  
حجه الاسلام او المندور اذا كان متمكنا منهما والوجه فى ذلك انه مهما  
اشتغل ذمته بدین لله فلا يجوز ان يشغل ذمته بدین الاخر حيث ان  
متعلق الاجاره هو الذمه مثل الخارجيات كما اذا وقع الدار متعلقا لاجاره  
زيد فلا يجوز جعله متعلقا لاجاره عمرو هل عدم اشتغال ذمه النائب شرط  
لصحته الاجاره او شرط لصحة النيابة .

و تظهر الثمره فى انه على الاول لو حج عن غيره يقع حجه صحيحا  
و برء ذمه المنوب عنه و ان بطلت الاجاره و لم يتحقق اجرة لعدم كون الامر  
بشئ مقتضيا للنهى عن ضده .

وعلى الثانى يقع باطلا لبطلان النيابة و به قال المشهور .

ما اختاره السيد فى العروه هو الاول .

اقول : و یرد علیه ان فراغ ذمه المنوب عنه مشروط بما اذا قصد النائب وفاء عقد الاجاره والمفروض بطلان الاجاره فيبطل حجه لعدم كونه وفاء لعقد الاجاره ثم ان السيد فى العروه يكون فتواه بالصحه فى هذه المسئله نظير فتواه باستحباب الحج فى مسئله ( ٣١ ) قوله : اذا نذر الحج ماشيا فى سنه معينه وخالف وحج راكبا وقصد بحجه وفاء النذر وقوع حجه صحيحا ومستحبا .

اقول : مع الغمض عما اوردها عليه من ان متعلق النذر هو المتقيد ولا وجه لانحلال نذره الى نذرين انه لو سلمنا وقوع حجه مستحبا ففى مسئله النذر لتمكنه من قصد القربه المطلقه لكنه لا نسلم وقوع حجه صحيحا و واقعا عن المنوب عنه فى هذه المسئله لان ما اتى به هــ الحج المتقيد بالاجاره . وهذا امر واحد شخصى والمفروض بطلان الاجاره فحجه فاسد فلا يقع عن المنوب عنه لبطلان الاجاره ولا عن نفسه مستحبا لعدم تحقق قصد القربه المطلقه منه . والموضوعان متباينان اى الحج المتحقق عن الغير غير الحج المتحقق عن نفسه .

اللهم الا ان يقال انه بعد ما علم بطلان اجارته فهو متبرع بعمله عن المنوب عنه فيقع حجه عن المنوب عنه . وفيه انه خلاف الفرض .

قال السيد فى العروه : ما حاصله لو سلمنا كون الامر مقتضيا للنهى عن ضده الا ان هذا فى صور العلم والعمد واما مع الجهل والغفله يصح حجه ويصح الاجاره ايضا لان المانع عن تحقق الاجاره هو عدم القدرة الشرعية ومع الجهل والغفله لا مانع منه وهو قادر شرعا .



وفيه انه نسلم ذلك في الحكمين التكليفيين كما في مثال صل و ازل  
النجاسه .

فهو ان جهل امر الازاله صلى تكون علوته صحيحه لعدم توجهه  
امر الازاله اليه .

ولا نسلم في الحكمين الوضعيين ١- دين الحج لنفسه ٢- دين  
الحج للمستأجر .

وهو حينما اشتغل ذمته بدين الحج لنفسه فلم يكن الذمه قابله  
لان تشتغل بدين الحج للمستأجر فيكون قياس حكم الوضعي بالتكليفى  
مع الفارق ولا دخل للعلم والجهل والمهم والاهم في الامور الوضعيه  
ونظير ذلك انه اذا آجر داره من زيد ونسى منه واجارها من عمرو  
يكون اجارته الثانيه باطله .

الشرط الخامس : العداله او الوثوق بصحه عمله . وهذا يعتبر  
فى جواز الاستنايه لا فى صحه عمله .

الشرط السادس : معرفته بافعال الحج واحكامه وان كان بارشاد  
معلم حال كل عمل .

مسئله ( ٢ ) : لا يشترط الحريه فى النائب وتصح نيابه العبد  
مع اذن مولاه لشمول اطلاقات ادله النياه له . ولو حج بدون اذنه  
بطل . والدليل عليه قوله تعالى : عبدا مملوكا لا يقدر على شئ . والمراد  
منه نفى قدره عنه مستقلا شرعا ولكنه مع اذن مولاه يرفع عنه منع الشرعى  
وبدون اذن المولى لا تصح استنابته لانه تصرف فى مال الغير بغير اذنه .  
ثم انه هل الاجازه اللاحقه من مولاه كافيه فى صحه الاستنايه .

اقول : هذه مبتنيه على صحه عقد الفضولى فى جميع ابواب المعاملات .

مسئله ( ٣ ) : يشترط فى المنوب عنه امران : الامر الاول ان يكون مسلما فلا تصح النياه عن الكافر وان كان مكلفا بالفروع كتكليفه بالاصول ويعاقب على تركه الفروع ايضا وما يقرب له من الدليل وجوه .

الوجه الاول : قال بعض الاكابر انه لا ثمره فى النياه عن الكافر لانه لم يكن من اهل الكرامه والثواب لانه اهل للعذاب .

ان قلت : تكليفه بالحج حال كفره تكليف بما لا يطاق .

قلت : بل التكليف بما يطاق لقدرته على السبب اى الاسلام .

وفيه انه يكفى فى ترتب الثمره على النياه عن الكافر تخفيف عذابه عما فات عنه من الحج ثم استشهاد لكلامه بآيه وما كان للمؤمنين ان يستغفروا للمشركين .

تقريب الاستدلال : ان النياه عن الكافر فى الحج استغفار له والاستغفار كرامه له وقد نهى الآيه عنه فتبطل النياه .

وفيه انه لم يثبت كون الاستغفار موجبا لكرامته .

واستشهاد بآيه ليس للانسان الا ما سعى .

تقريب الاستدلال : ان الآيه قاضيه بلزوم المباشرة فى العمل خرج منه النياه عن المؤمن ويكون الكافر باقيا تحت عموم الآيه فلا تصح النياه عنه .

وفيه ان ادله النياه عامه ولا تختص بالنياه عن المؤمن .

الوجه الثانى : ما قاله كاشف الغطاء حاصلا كلامه ان صحه عمل



النائب تابع لصحة عمل المنسوب عنه • وحج الكافر باطل فكذلك حج النائب عنه •

وفيه أولا ينتقض بالنيابة عن الحائض في الطواف أي طواف الحائض باطل وطواف نائبها صحيح وثانيا أن مسئلة النيابة ليست من باب امثال امر المنسوب عنه بحيث ينزل نفسه منزله المنوب عنه كما حقق في محله ( خلافا للشيخ ) فتأمل •

الوجه الثالث : أن أدله النيابة منصرفه عن النيابة عن الكافر • وفيه أن الحج دين على الكافر ولا منع عن النيابة في أداء الدين عنه ولا دليل على انصراف أدله النيابة عن الكافر والشاهد لذلك أنه لو كان مستطيعا حال كفره ثم عجز عنه واسلم فيجب عليه الاستنابة ودليل الاسلام يجب ما قبله مخصوص بالاحكام التكليفية ولا يشمل الاحكام الوضعية • والحج دين وأيضا لازم قوله عدم صحة النيابة عنه لأنه في الحقيقة نائب عن الكافر فيما فاته من الحج أيام كفره وإن أسلم بعد ولم يقل به أحد •

خلاصه ما توصلنا اليه : عدم نهوض الوجوه المذكورة على بطلان النيابة عن الكافر •

اللهم الا ان يقال : ان الوجه في انصراف أدله النيابة عن الكافر في مسئلة الحج هو أنه يلزم أن يكون المنوب <sup>عنه</sup> قابلا للتقرب وبتقرب النائب يتقرب المنوب عنه ولا قابلية للكافر لأن يتقرب وإن تمشى منه قصد القربة والمخالف مثله • نعم هما قابلان لتخفيف العذاب عنهما فإن وجد وجه لصحة النيابة عنهما تكون الثمرة هي رفع العقاب بالنسبة إلى ما

فعله النائب عنه من الحج مع بقاء عقاب الكفر عليه .  
والمختار هو صحة النيا به عنهما . نعم وردت روايات داله على  
عدم جواز النيا به عن الناصب الا ان يكون ابا للنائب .  
اليك الروايه وسائل ابواب النيا به ، باب عدم جواز الحج عن  
الناصب .

محمد بن يعقوب الكلينى عن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي  
عمير عن وهب ابن عبد ربه قال قلت لا بيعبد الله عليه السلام ايحج الرجل  
عن الناصب فقال لا . قلت ثان كان ابي قال فان كان اياك فمنع . وفى  
روايه الصدوق قال ان كان اباك فحج عنه .

تذنيب : ورد فى بعض الاخبار انه يقال لتارك الحج مت يهوديا  
او نصرانيا فعليهذا يكون المسلم التارك للحج كافرا .  
اقول : مقتضى الجمع بين الادله والاخبار هو يحتمل ان يكون  
معنى الاخبار انه يحشر التارك للحج مع اليهود والنصارى لا انه يموت  
كافرا .

الامر الثانى ان يكون ميتا او حيا عاجزا فى الحج الواجب وما يقرب  
له من الدليل وجهان : الوجه الاول هو ان الاصل فى الخطابات  
التكليفية يقتضى المباشرة و يكون النيا به على خلاف الاصل خرج منه النيا به  
عن الميت وعن الحى العاجز عن الحج فى الحج الواجب والنيا به فى  
الحج المندوب مطلقا .

والوجه الثانى ان القضاء تابع للامر الجديد وقد ورد الدليل  
على النيا به فى قضاء الحج .



مسئله ( ٤ ) : يصح النيا به عن الصبي المميز و المجنون فـى الحج المستحبى و ان كان يقتضى الاصل عدم الصحه .

قال السيد فى العروه يصح النيا به عن الصبي المميز و المجنون بل يجب الاستيجار عن المجنون اذا استقر عليه الحج حال افاقته ثم مات مجنونا . و ما يقرب له من الدليل هو كون عبادات الصبي شرعيه لا تمرينييه و تشمل الخطابات الشرعيه و يقصد النائب امثال امر المنوب عنه .

و فيه انه لا يعقل قصد امر المتوجه الى المنوب عنه لا استحاله توجه امر المنوب عنه الى النائب و لو بعد التنزيل كما حقق فى محله و لا يصح جعل النائب نفسه منزله المنوب عنه فى توجه امره اليه لا استحاله ترتب عين اثر المشبه به الى المشبه . بل ما هو المترتب مثل الاثر كما فـى النيا به عن الحائض فى طواف الحج و صلوته حينما لا يكون على الحائض حين حبسها امر حتى يقصده النائب . مضافا الى انه لو نوى امر المنوب عنه لفسد عمله . و المتجه فى الدليل ان يقال انه بتقريب النائب يتقرب الصبي لمكان هذه القابليه له . سواء قلنا بكون عباداته شرعيه او تمرينييه و هكذا المجنون ر هذا المقدار من القابليه كافى لصحه النيا به .

قال السيد الحكيم قدس سره ما حاصل كلامه يصح النيا به عن الصبي اذا كان عباداته شرعيه و عن المجنون لانه حال افاقته قد توجه اليه الخطاب ثم جن و لا يصح النيا به عن المجنون المطبق لعدم توجه خطاب اليه .

ان قلت : كانت الخطابات فى صدر الاسلام عامه شامله للصغير والكبير و حديث الرفع قد رفع قلم الالزامى عن الصبي و المجنون .

قلت : نعم و لكنها لا تشل المجنون لعدم قابليته لان يخاطب .  
ان قلت : ذكر المجنون فى سياق الصبى فى حديث الرفع دليل  
على اشتراكها فى الخطاب وفى رفع الالزام .  
قلت : لم يكن السياق دليلا على الاشتراك فى جميع الجهات  
بل ينظر الى تناسب الحكم و الموضوع و المناسب للصبى رفع القلم الالزامى  
و للمجنون رفع اصل التكليف الا ترى انه قد ذكر فى السياق النائم مع  
انه غير قابل لتوجيه الخطاب اليه .  
و بالجنله تناسب الحكم و الموضوع فى الامور التسع فى الحديث  
يقتضى رفع اصل التكليف فى بعض و رفع القلم فى بعض .  
اقول : حل الاشكال هو ما قلنا من ان العمده فى صحه النيايه عن  
المنوب عنه مطلقا هو قابليته للتقرب . و اما المجنون الذى استقر عليه  
الحج حال افاقته ثم جن فهو مشمول لحديث قل لتارك الحج مت يهوديا  
او نصرانيا الا انه بالنيايه عنه يخرج من تبعه عقاب التارك للحج و  
انقدح مما ذكرنا ما فى كلام السيد الحكيم قدس سره .  
ثم لا يخفى ان الجنون مرض عارض على الجسم و الروح شاعر قابل  
للتقرب و الميزان هو القابليه الروحى . نعم لو قيل بعروضه على الروح فهو  
غير قابل للتقرب .  
مسئله ( ٥ ) : المشهور عدم اعتبار المماثله بين النائب و المنوب  
عنه .

الىك الدليل وسائل باب استنابه الرجل عن المرئه و المرئه عن  
الرجل . محمد بن يعقوب عن على بن ابراهيم عن ابن ابى عمير عن ابى ايوب



قال قلت لا بيعد الله عليه السلام امرئه من اهلنا مات اخوها فاوصى بحجه  
وقد حجت امرئه فقالت ان كان يصلح حججت انا عن اخي وكنت انا احق  
بها من غيري فقال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بان تحج عن اخيها و ان  
كان لها مال فلتحج من مالها فانه اعظم لاجرها .

مصححه معاويه بن عمار قال قلت لا بيعد الله عليه السلام : الرجل  
يحج عن المرئه و المرئه تحج عن الرجل قال لا بأس .

صحيحه رفاعه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال تحج المرئه عن  
اخيها وعن اخيها وقال تحج المرئه عن ابيها .  
تقريب الاستدلال يستفاد من الروايات عدم اعتبار المماثلة في  
النيابه .

وفي قبال هذه الاخبار طائفة منها تقابلها .  
اليك بالاخبار وسائل عن علي بن الحسن الفضال عن العباس بن  
عامر عن عبد الله ابن بكير عن عبيد بن زراره ، قال : قلت لا بيعد الله عليه  
السلام الرجل الضروره يوصى ان يحج عنه هل يجزى عنه امرئه قال لا كيف  
نجزى امرئه وشهادتها شهادتان قال انما ينبغي ان تحج المرئه عن  
المرئه و الرجل عن الرجل .

تقريب الاستدلال : قال بعض كلمه ( ينبغي ) تدل على استحباب  
المماثلة .

اقول : لا وجه لهذا القول لان معنى ينبغي هو يمكن قوله تعالى :  
لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر اي لا يمكن و التفسير بالاستحباب  
يحتاج الى القرينه وان اشتهر التفسير بذلك وايضا كلمه ( وشهادتها )

شهادتان ) لا تدل على الاستحباب بالدلاله الالتزاميه ايضا .  
 خبر محمد بن على بن الحسين عن بشير النبال قال : قلت لابي عبد  
 الله عليه السلام : ان والدتى توفيت ولم تحج قال يحج عنها رجل وامرئ  
 قال قلت ايهما احب اليك قال رجل احب الى .  
 اقول : مقتضى الجمع بين الطائفتين حيث ان الطائفة الاولى  
 تدل على الجواز والطائفة الثانية خبر الاول ظاهر فى عدم الجواز الا ان  
 خبر الثانى كلمه رجل احب الى قرينه على كون المراد هو استحباب المماثله  
 ويرفع عن ظهور خبر الاول فى العدم وهذا هو المختار .  
 مسئله ( ٦ ) : هل يعتبر عدم الضروره فى النائب ام لا . فيـه  
 اقوال .

- ١- يكره استنابه المرءه الضروره ٢- يستحب احجاج الرجل للضروره
- ٣- لا يجوز استنابه المرءه الضروره ٤- يجب استنابه الرجل للضروره ٥-
- يجب استنابه الرجل للضروره عن الحى العاجز .

ثم ان منشأ الاختلاف فى الاقوال هو الاختلاف فى الروايات .  
 اليك الروايات ١- وسائل عن سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب  
 عن ابن رثاب عن مصادف عن ابي عبد الله عليه السلام فى المرءه تحج عن  
 الرجل الضروره . فقال ان كانت قد حجت وكانت مسلمه فقيهه فربما امرئـه  
 افقه من الرجل .

- ٢- وسائل عن الحسين اللؤلؤى عن الحسن بن محبوب عن مصادف  
 قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام اتحج المرءه عن الرجل قال نعم اذا كانت  
 فقيهه مسلمه وكانت قد حجت . رب امرئـه خير من رجل .



٣- محمد بن الحسن باسناده عن موسى بن القاسم عن عبيد الرحمن عن مفضل عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول يحج الرجل الضروره ولا تحج المرئه الضروره عن الرجل الضروره .

٤- مضمرة على بن حمزه سئلته عن رجل مسلم حال بينه وبين الحج مرض او امر يعذره الله فيه فقال عليه السلام عليه ان يحج من ماله ضروره لا مال له .

٥- مصححه معاويه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام سئلته عن رجل يموت ولم يحج حجه الاسلام ويترك مالا فقال عليه ان يحج من ماله رجلا ضروره لا مال له استدل من قال بكراهه احجاج المرئه الضروره بان مقتضى عمومات الاخبار جواز استنابه الضروره وما دل على عدم الجواز .

١- خبر الثالث عن زيد الشحام ٢- خبر مصادف ضعيف السند مضافا الى ان في استنابتها خلاف الاحتياط فيحمل ما دل على المنع على الكراهه وهذا هو المختار ، ومنه قد ظهر جواب من استدل بعدم جواز استنابه المرئه الضروره .

واستدل من قال باستحباب احجاج الرجل الضروره بخبر زياد الشحام قوله عليه السلام يحج الرجل الضروره ولا تحج المرئه الضروره عن الرجل الضروره . وهذا هو المختار .

واستدل من قال بوجوب احجاج الرجل الضروره بخبر على بن حمزه قوله عليه السلام عليه ان تحج من ماله ضروره لا مال له . و بمصححه معاويه بن عمار قوله عليه السلام سئلته عن الرجل . . . فقال عليه ان يحج من ماله رجلا ضروره لا مال له .

تقريب الاستدلال كلمه ( عليه ) يدل على الوجوب .  
 وفيه اولا ان القول بالوجوب خلاف اعتبار العرفى لان غير الضروره  
 اعرف بوظائف الحج من الضروره و ثانيا يستلزم طرح اخبار الداله على  
 احجاج غير الضروره و ثالثا هذا مخالف الاجماع و رابعا كلمه ( لا مال له )  
 يستفاد منها ان مقصود الامام عليه السلام هو اىصال فيض اليه . فهذا  
 قرينه على الاستحباب .

و استدل من قال بوجوب استنابه الضروره عن المنوب عنه العاجز  
 بخبر على بن حمزه قوله عليه السلام ضروره لا مال له فى جواب سؤال السائل  
 عن رجل مسلم حال بينه وبين الحج مرض . تقريب الاستدلال وجوب  
 استنابه الضروره عن المريض . وفيه ان الخبر مضمرة و الاصحاب اعرضوا عنه  
 و لم يفرقوا بين المنوب عنه العاجز او الميت فيحمل الخبر على الاستحباب  
 فافهم .

مسئله ( ٧ ) : يشترط فى صحه النياه و تعيين المنوب عنه  
 فى النيه لان اركان النياه ثلاثه ١- النائب ٢- المنوب عنه ٣- قصد  
 النياه .

قال السيد الحكيم قدس سره هناك رابع هو قصد امتثال امر  
 المنوب عنه .

وفيه انه ان كان المنوب عنه حيا فيستحيل توجه امر المنوب عنه  
 الى النائب وان كان ميتا فبموته يسقط الامر .

قال الحكماء انتقال عرض عن معروض الى معروض آخر مستحيل  
 و ما يوجد من الامر فهو امر اوفو بالعقود و هو توصلى لا يشترط فيه قصد



القربه .

قال صاحب الجواهر قدس سره امر اوفو يؤكد امر المنوب عنه و  
الا خلاص .

وفيه ان هذا القول غير صحيح لانه توصلى لا يمكن ان يكون مؤكدا .  
ثم انه لا يلزم تسميه المنوب عنه والشاهد على ذلك ما فى الوسائل  
صحيح بزنى انى انه قال سئل رجل ابا الحسن الاول عليه السلام فى الرجل  
يحج عن الرجل يسميه باسمه قال ان الله لا يخفى عليه خافيه . قال و روى  
انه يذكره اذا ذبح .

تقريب الاستدلال : الخبر صريح فى عدم لزوم تسميه المنوب عنه  
و يكفى الداعى وفى مقابل هذا الخبر ما فى الوسائل صحيح محمد بن  
مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قلت ما يجب على الذى يحج عن الرجل قال  
يسميه فى المواطن والمواقف .

تقريب الاستدلال كلمه يجب بمعناه اللغوى اى يثبت و ظاهر  
الخبر لزوم التسميه و يجمع بين الخبرين من حيث الدلاله يحمل خبر محمد  
بن مسلم على الاستحباب .

مسئله ( ٨ ) : يتحقق النيابة بالاجاره والتبرع والجعله .

اليك الفرق بين الاجاره والجعله .

الاجاره تحتاج الى ايجاب وقبول و بالمعاطات مع معلوميه الثمن  
والاجير والاجره والمده والمعاله تحتاج الى معلوميه الثمن فقط فلا يلزم  
تعين الاجير والجاعل .

والدليل على تحقق النيابة فى الحج بالجعله هو عمومات ادله

الجعالة .

هل فراغ ذمه المنوب عنه متوقف على فراغ النائب عن العمل او ينتقل ما في ذمه المنوب عنه الى ذمه النائب بتقبله النيابة وهكذا الولي والوصي . والرعي وكيل في انفاذ الموصى به اما بنيابته عن الميت بان يعمل على طبق ، تعلق الوصيه او في الاستيجار بان ياخذ اجيرا والاجير وكيل في نفس العمل . والفرق بين الوكالة في الاستيجار والوكالة في النيابة واضح .

مقتضى القاعده عدم فراغ ذمه المنوب عنه الا بعد فراغ النائب

عن العمل .

ثم ان هنا اخبار بظاهرها تدل على فراغ ذمه المنوب عنه بصرف

الاجاره .

اليك الاخبار : ١- موثقه عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اخذ دراهم ليحج عنه فانفقها . فلما حضر اوان الحج لم يقدر الرجل على شيء قال عليه السلام يحتال ويحج عن صاحبه كما ضمن . سئل ان لم يقدر قال ان كانت له حجه عند الله اخذها منه فجعلها للذي اخذ منه الحجه .

٢- مرسله ابن ابي عمير عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اخذ من رجل مالا ولم يحج عنه ومات ولم يخلف شيئا فقال عليه السلام : ان كان حج الاجير اخذت حجه ودفعت الى صاحب المال و ان لم يكن حج كتب لصاحب المال ثواب الحج .

تقريب الاستدلال : ظهور الاخبار في فراغ ذمه المنوب عنه



بصرف الاجاره .

اقول : لانسلم ذلك الا ان الاصحاب اعرضوا عن هذه الاخبار  
و هذا كاشف عن قرينه وجدوها .

قال صاحب الحقائق : بفراغ ذمه المنوب عنه لتوفر الاخبار  
بذلك واعراض الاصحاب غير مانع عن الاستدلال . وايضا هنا اخبار  
تدل على فراغ ذمه الموصى بالوصيه .

وفيه : اولا ان القول بذلك على خلاف القاعده و ثانيا يكون  
الحكم في الحج وضعى اعتبر الشارع اشتغال ذمه المنوب عنه و لم يثبت  
من الشارع نقل هذا الاعتبار الى النائب او الوصى و ثالثا معنى الوصايه  
هو الوكالة فالوصى وكيل فى افراغ ذمه الموصى . و بالجمله يوهن الاخبار  
باعراض الاصحاب عنها .

ان قلت : مهما كان الميزان فى الاعتماد بالاخبار على عمل  
الاصحاب بها فلم يبق محل لاخبار الداله على العمل بالمرجحات السنديه  
وقد توفر الاخبار بان الميزان بعد التعارض هو المرجحات السنديه .  
قلت : بل يبقى محل لها و هو فى الشبهات الموضوعيه اى مهما  
ورد خبران متعارضان لم نعلم عمل الاصحاب باى منهما . فعندئذ  
يؤخذ بالمرجحات السنديه والشاهد لذلك قوله عليه السلام خذ بما  
اشتهر بين اصحابك .

و مهما لم نعلم بما هو المشتهر بين الاصحاب فيتمشى قوله عليه  
السلام العمرى وابنه ثقتان خذ بقولهما . و بالجمله كلما عمل الاصحاب  
طبق خبر وان كان صحيحا لا يعمل به . والاحتياج بعلم الرجال انما هو

فى شبهه الموضوعيه .

مسئله ( ٩ ) : لا يجوز استنابه العاجز عن بعض الاعمال مع

التمكن من استنابه الصحيح .

اليك الدليل : الاول ان المنوب عنه كان مكلفا بالحج الصحيح

التام و النائب العاجز غير متمكن منه فلا يصح منه النيابة .

٢- على مبنى الشيخ و صاحب المستمسك من لزوم قصد امثال

امر المنوب عنه . يكون العاجز غير متمكن من امثاله .

٣- باب الحج دين على الذمه و اداء الدين واجب فيلزم

المساوات بين النائب و المنوب عنه فى قدره على الوظائف حتى يصدق

عليه اداء الدين بخلاف خطاب التكليفى فى سائر العبادات حيث انها

ليست على الذمه حتى يصدق عليها الدين . و اما العاجز المتبوع

فيشكل فراغ ذمه المنوب عنه به و اما صحه نيابته عنه . فهى على مبنى

الشيخ و امثاله من لزوم امثال امر المنوب عنه فهى مشكله و على مبنى

المختار من ان النائب بتقريبه يتقرب المنوب عنه فلا اشكال فى صحه نيابته

عنه .

مسئله ( ١٠ ) : اذا مات النائب قبل الاتيان بالعمل ففيه

صور :

الاول : مات قبل خروجه من بلده فالنيابه باطله .

٢- مات بعد الخروج من وطنه و قبل ان يحرم و يدخل الحرم

يبطل النيابة بالاجماع . فلا يسقط الحج عن المنوب عنه .

٣- مات بعد الاحرام و قبل الدخول فى الحرم ففيه خلاف . و



مقتضى القاعده عدم الكفايه .

٤- بعد الاحرام و بعد الدخول فى الحرم . فعلى مقتضى القاعده عدم الاجزاء عن المنوب عنه و ان فعل ما فعل و قد بقى بعض المناسك . الا ان هناك اخبار واردة فيمن حج عن نفسه و مات بعد الاحرام و دخول الحرم و قبل اتمام الاعمال الداله على الاجزاء عنه . قال صاحب الجواهر : و ان ورد الاخبار فيمن حج عن نفسه الا ان الاصحاب قالو بالتعميم فيشمل الحاج عن غيره نيابه .

و فيه انه لا حجه فى تعميم الاصحاب لان عملهم سبب لحجيه الخبر اذا كان غير صحيح و لم يثبت الحجيه لتعميمهم . قال صاحب المدارك لا اشكال فى ان النائب بمنزله المنوب عنه اى اذا ثبت سقوط الحج فى حق الحاج لنفسه ثبت فى نائبه لان فعله كفعل المنوب عنه و تبعه على ذلك صاحب الجواهر .

و فيه عدم تماميه هذا الاستدلال لان كون النائب بمنزله المنوب عنه لو قلنا به انما هو فى الوجوديات لا فى العدميات مع انه لم يثبت دليل لفظى على التنزيل . نعم لو كان الامر العدمى بعد ميته جزء المأمور به مثل ترك الكشف فى الصلوه لشملة التنزيل و ايضا ينتقض عليه بان القول بالتنزيل يستلزم ثبوت الكفاره و هو لا يقول بثبوت الكفاره على المنوب عنه و المختار هو سقوط الحج عن المنوب عنه اذا مات النائب بعد الاحرام و بعد دخول الحرم بمقتضى الاخبار . و الدليل لذلك ما يستفاد من مجموع الاخبار و من الاجماع .

اليك الاخبار ١- موثقه اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام

قال سئلته عن الرجل يموت فيوصى بحجه فيعطى لرجلا د راهم ليحج بها عنه فيموت قبل ان يحج ثم اعطى الد راهم غيره قال عليه السلام ان مات في الطريق او يمكه قبل ان يقضى مناسكه فانه يجزى عن الاول قلت فان ابتلى بشئ يفسد عليه حجه حتى يصير عليه الحج من قابل ايجزى عن الاول قال نعم . قلت : لان الاجير ضامن للحج ، قال نعم . و سيأتى الكلام فيه .

٢- مرسله الحسين بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل اعطى رجلا ما يحجه . فحدث بالرجل حدث . فقال ان كان خرج فاصابه فى بعض الطريق فقد اجزأت عن الاول والا فلا .

٣- مرسله حسين بن يحيى عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل اعطى رجلا مالا يحج عنه فمات قال فان مات فى منزله قبل ان يخرج فلا يجزى . وان مات فى الطريق فقد اجزء عنه . وسائل - باب ٢٦ من ابواب وجوب الحج .

محمد بن محمد بن نعمان فى المقنعه قال ، قال الصادق عليه السلام : من خرج حاجا فمات فى الطريق فانه ان كان مات فى الحرم فقد سقطت عنه الحجه . فان مات قبل دخول الحرم لم يسقط عنه الحج وليقض عنه وليه .

٥ - موثقه عمار الساباطى عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل حج عن آخر ومات فى الطريق قال : قد وقع اجره على الله ولكن يوصى فان تد ر على رجل يركب فى رحله و يأكل زاده فعل .

تقريب الاستدلال بالروايات - هـ ان القدر المتيقن من مجموع الاخبار هو سقوط الحج اذا مات بعد الاحرام وبعد الدخول فى الحرم



سواء كان الحج لنفسه او للمنوب عنه فيما كان نائبا و لحصول الاطمينان من اجماع الفقهاء على ذلك ايضا . و اما ان مات بعد الاحرام و قبل الدخول في الحرم فلا يسقط عنه الحج اذا كان حاجا لنفسه .

اليك الدليل ١- صحيح ضريس عن ابي جعفر عليه السلام رجل خرج حاجا حجه الا سلام فمات في الطريق فقال : ان مات في الحرم فقد اجزأت عن حجه الا سلام و ان مات دون الحرم فليقض عنه وليه .

٢- صحيح بريد العجلي قال : سئلت ابا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجا و معه جمل و زاد و نفقه فمات في الطريق قال عليه السلام ان كان ضروره ثم مات في الحرم فقد اجزأ عنه حجه الا سلام . و ان كان مات و هو ضروره قبل ان يحرم جعل جملته و زاده و نفقته في حجه الا سلام الحديث .

٣- مرسله المقنعه المتقدمه . و اما ان مات النائب بعد الاحرام و قبل الدخول في الحرم فاذن مقتضى موثقه اسحاق بن عمار المؤيده بمرسله الحسين بن عثمان و مرسله حسين بن يحيى قوله ( اذا مات في الطريق ) قاض بالاجزاء مطلقا . اي سواء كان الموت قبل الاحرام او بعد الاحرام و مقتضى موثقه عمار الساباطي قوله عليه السلام ( و مات في الطريق قال قد وقع اجره على الله و لكن يوصى ) قاض بعدم الاجزاء مطلقا اي سواء كان الموت قبل الاحرام او بعد الاحرام . ثم انه لم يمكن الاخذ بعنوم موثقه اسحاق بن عمار حيث انه ظاهر في الموت قبل الاحرام لانه ينافيه مرسله المقنعه قوله عليه السلام ( فانه ان كان مات في الحرم فقد سقطت عنه الحجه . فان مات قبل دخول الحرم لم يسقط عنه الحج ) .

تقريب الاستدلال . صراحه المرسله فى عدم السقوط لو مات قبل دخول الحرم . الا ان فى المرسله اشكالان : ١- انها مرسله ولم يعمل بها الا اصحاب ليحبر الضعف بالعمل ٢- وردت فى الحاج لنفسه . وبالجمله لا يمكن الاخذ بعموم موثقه اسحاق بن عمار لانه خلاف الاجماع وان حملنا كلمه ان مات فى الطريق على الموت بعد الاحرام وقبل دخول الحرم وقلنا بسقوط الحج فيعارضه موثقه عمار الساباطى قوله ( ولكن يوصى ) الحاكم بعدم سقوط الحج الظاهر بعمومه فى الموت بعد الاحرام او قبل الاحرام لقوله ( ومات فى الطريق ) .

و بعد هذه المعارضه يشك فى سقوط الحج وعدمه و يكون المرجع الاصل العملى . و مقتضى اشتغال اليقيني هه البراءه . فيحكم بعدم سقوط الحج عنه كما ان الحاج لنفسه لو مات بعد الاحرام وقبل الدخول فى الحرم لا يسقط الحج عنه لصحيحة ضريس و بريد العجلي المتقدمان و مما ذكرنا ظهر الوجه فى عدم سقوط الحج عن المنوب عنه لو مات النائب قبل الخروج من البلد او بعد خروجه منه وقبل الميقات . ثم ان الظاهر عدم الفرق بين النيايه بالاجره او النيايه بالتبرع . ولا فرق بين كون مورد الاجاره هو حجه الاسلام او غيرها .

مسئله ( ١١ ) : اذا مات النائب بعد الاحرام ودخل الحرم وقبل اتمام الحج فهل يستحق الاجره او يستحق بعض ما عمله اولا يستحق شيئا .

ان وقع الاجاره على افراغ الذمه وقد حصل بموت النائب فى هذا الحال فيستحق تمام الاجره .



ان قلت : امرا فراغ الذمه من فعل الله و لم يكن من افعال الاختياريه للعبد حتى يصح وقوع الاجاره عليه .

قلت : افعال التوليديه من الاسباب والعلل الاختياريه يستند الى فاعل السبب كما يقال قتل زيد و احرق عمرو . و لذلك قالوا بالوجوب النفسى للمقدمات المولده للمسببات الغير الاختياريه و ان وقع الاجاره على نفس المناسك و لم يكن النظر الى حصول النتيجة فيكون لازم ذلك تقسيط مال الاجاره على ما عمل من المقدمات .

و بالجمله هذا تابع لنظر المستأجر و الاجير .

ثم انه على التقسيط هل يقسط الاجره من اول المناسك او من اول خروجه من البلد .

فان قلنا ان معنى الحج فى الآيه هو القصد فيقسط الاجاره من البلد و ان قلنا ان معناه هو المناسك كما هو التحقيق فيكون المشى من البلد من باب المقدمه و مرجع ذلك الى نظر المستأجر و الاجير . فان وقع الاجاره على تمام ماله الدخلى فى حصول الحج فيقسط الاجاره على المقدمات ايضا .

و ان كان النظر الى خصوص المناسك فيصير المسئله مبنايه على مبنى من قال بوجوب مقدمه الواجب بالوجوب الشرعى الترشىح فيقسط الثمن على ما قطع من السفر ايضا .

وعلى مبنى من قال بعدم وجوبها شرعا لعدم تعاق اراده ( معنى الاراده حمله النفس ) اخرى من المولى متعلقه بالمقدمه بل لـه اراده واحده متعلقه بمطالوبه النفسى اعتبره باللفظ على عهد العبد و انما

الحاكم بوجوبها العتل من باب اللابديه والتوقف . فلا يقسط ! الثمن على ما قطع من الطريق .

اقول : مقتضى التحقيق هو التقسيط على المقدمات لا لما ذكر بل لان عمل الحر المسلم محترم وقد صدر بامر المستأجر . و بالجملة يوزع الاجره على المشى وغيره من الافعال بل وعلى مصارف المشى ولوازم الاعمال مثل اشتراء القربه وثوبى الاحرام وغيرهما .

مسئله ( ١٢ ) : اذا كان ذمه المنوب عنه مشغوله بحج على نحو التخيير بين التمتع او القران او الافراد

واستوجرا جيرا للحج التمتع مثلا فهذا على قسمين ١- للحج مقيدا بالتمتع ٢- استنيب للحج مشروطا بالتمتع . يجوز تبديل الحج بنوع آخر منه مع رضى الطرفين . ففي الاول يكون من باب الرضا بالوفاء بغير الجنس وفي الثانى يكون من باب اسقاط الشرط .

وليس للاجير العدول الى نوع آخر وان كان افضل بغير رضا المستأجر فان عدل بغير رضاه يفرغ ذمه المنوب عنه عما وجب عليه حيث انه بقصده النياه يكون المأتى به مصداقا لما اشتغل ذمه المنوب عنه ولكنه لا يستحق اجره عليه لان النياه تبرعى ويكون المعدول اليه حينئذ غير المستأجر عليه هذا اذا كان الاجاره على نحو القيديه . واما اذا كانت بنحو الشرطيه فيكون متعلق الاجاره هو مطلق الحج ونسرع الحج شرط فيها فان رضى المستأجر بتبديل نوع الحج فلا بأس وان لم يرض بذلك وخالف الاجير فى الشرط فللمستأجر خيار الفسخ لخيار تخلف الشرط فان لم يفسخ وقع الحج صحيحا عن المنوب عنه ويستحق



اجره المثل واما اذا كان ذمه المنوب عنه مشغوله بنوع خاص من الحج فليس للاجير ان يعدل الى نوع آخر وهذا بمقتضى القاعده .  
وقال بعض له التبديل الى الافضل واستدلو بخبر ابي بصير  
يعنى المرادى عن احدهما فى رجل اعطى رجلا دراهم يحج بها عنه  
حجه مفرده فيجوز ان يتمتع بالعمرة الى الحج قال عليه السلام : نعم  
انما خالف الى الافضل .

وفيه ان هذا على خلاف القاعده و يحل الخبر على ما اذا كان  
على المنوب عنه مطلق الحج بنحو التخيير للجمع بين هذا الخبر وخبر  
عن محمد بن احمد بن يحيى عن الهيثم الهندى عن حسن بن محبوب عن  
على عليه السلام : فى رجل اعطى رجلا دراهم يحج بها حجه مفرده قال  
ليس له ان يتمتع بالعمرة الى الحج لا يخالف صاحب الدراهم .  
مسئله ( ١٣ ) : لا يجب على المستأجر ان يعين طريقا للاجير  
ولو كان الحج بلديا الا اذا كان هنا جهه له كما اذا كان على المنسوب  
عنه حج المنذور من طريق معين و حينئذ لا يجوز للنائب تغييره ثم انه  
اذا عين له الطريق وخالفه النائب فهل حجه وقع صحيحا ام لا . وهل  
يستحق الاجره ام لا .

قال بعض : يجوز للاجير تغيير الطريق مطلقا مستدلا بوسائل  
باب ( ١١ ) من ابواب النيابة .

حديث ١ - رواه الشيخ فى الصحيح عن حريز بن عبد الله قال  
سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اعطى رجلا حجه يحج بها عنه من  
الكوفه فحج عنه من البصره . فقال : لا بأس اذا قضى جميع المناسك

فقد تم حجه . و قد اورد على هذا الاستدلال بعض بائه كان نظـر المستاجر من تعيينه الطريق هو الوصول الى الحج و لم يكن له فى نفس الطريق غرض مستقل . و فيه ان هذا الحمل على خلاف الظاهر و قال بعض : ان المراد من كلمه من الكوفه هو كونها وصفا للرجل اى الرجل الذى من الكوفه و المتعلق لحرف الجر هو اعطى .

و فيه ان هذا الحمل على خلاف الظاهر .

اقول : نحتاج الى بيان صور المتصوره فى المسئله حتى يتضح

الحكم فيها .

اليك الصور ١- ما يكون متعلق الاجاره مركبا من الحج والطريق و قصد الطريق على وجه الجزئيه . ٢- متعلق الاجاره الحج المتقيد بالطريق المعين ٣- متعلق الاجاره هو الحج مشروطا بالطريق المعين فهذا شرط ضمن العقد .

الصورة الاولى : يستحق الاجره بالنسبه الى عمل الحج فقط بعد تقسيط الاجره على الطريق و الحج و يبرء ذمه المنوب عنه اذا وجب عليه الحج المطلق و يحمل روايه حريز قوله عليه السلام : لا بأس اذا قضى جميع المناسك على هذا الوجه و يصح حجه .

١ لصورة الثانيه : يبطل حجه فلا يستحق شئاً من الاجره كما لا يفرغ ذمه المنوب عنه لانه يعتبر فى العباداه قصد المأمور به بجميع خصوصياته و قصد امثال امر المنوب عنه على القول به و الاجير المتخلف غير قاصد لهذين فلم يأتبما استوجره عليه .

قال السيد فى العروه : يصح حجه و يبرء ذمه المنوب عنه و لا



يستحق الاجير شيئاً من الاجره لانه تبرع بعمله كما قال فى مسئله من نذر الحج ماشيا فركب يقع حجه صحيحا وان رجب عليه القضاء لانه يكفى فى صحه حجه اتيانه بقصد القربه والحج فى حد نفسه مطلوب وقد قصد فى ضمن قصد النذر .

وفيه انه مضى الجواب عنه وفى المقام لم يأت النائب المتخلف بالمأمور به ولم يمثل امر المنوب عنه بناء على اعتباره على مبنى السيد ولا يكفى صرف قصد القربه بل يلزم عليه ان يأتى بالمور به بجميع اجزائه وشرائطه .

الصورة الثالثه : يصح حج الاجير و يفرغ ذمه المنوب عنه اذا كان ما عليه هر الحج المطلق و يستحق تمام الاجره لو اخبر المستأجر بانه يتخلف الطريق لانه تخلف الشرط فى ضمن العقد وانما للمستأجر حق الفسخ ما لم يشتغل النائب بالعمل فان فسخ يبطل الاجاره وان لم يفسخ فيستحق الاجير تمام الاجره .

ثم انه ان فسخ المستأجر واتى الاجير بالعمل يفرغ ذمه المنوب عنه ولا يستحق اجره المسمى و هل يستحق اجره المثل ام لا .

قال السيد فى العروه : للمستأجر حق خيار الفسخ لتخلف الشرط فيرجع الى اجره المثل . وفيه ان معنى الفسخ هر حل العقد اى لم يكن عقد حتى يتحقق منه معنى اوفو بالعقود فلا يلزم على المستأجر شئ فلا يستحق الاجير اجره المثل ايضا .

مسئله ( ١٤ ) : اذا آجر نفسه للحج عن شخص مباشره فى

سنه معينه فلا يجوز ان يوجز نفسه لآخر فى هذه السنه لصبروره عمله ملكا

للغير فهر غير مقءور شرعا و الممنوع شرعا كالممنوع عقلا . و مع عدم اشتراط المباشرة فىهما او فى اءءهما تصح الاآارتان .

قال بعض بل يبطل الاآاره الثانى لانه يشترط فى الاآاره تمكن الاآىر من العمل على طبق الاآاره و هو غير متمكن من العمل على طبق الاآاره الثانى حين عقد الاآاره .

وفى انه لىس ءلىل على اشتراط هذه الشرط فى باب الاآاره اذا آآر نفسه للآآ عن شآصىن فى وقت واحد و فى سنة واحد . و ءلك كما اذا آآر نفسه عن شآص ر آآره و كىله عن شآص آآر مع اشتراط المباشرة فى ذاك الآن ر كل واحد منهما غافل عن الآخر فىبطل الاآارتان لوقوع الصىغتىن فى آن واحد و القول بصحه اءءهما دون الآخر ترجىح بلا مرجح لان الوكىل بآكم الموكل و القول بصحه اءءهما بنحو المفهوم الكلى غير صحىح لعدم اثر له آارجا و لو آآره الفضولىان من شآصىن فله امضاء اءءهما دون الآخر و لو آآر نفسه من شآص ثم علم انه آآره فضولى من شآص آآر سابقا فلىس له اآازه عقد الفضولى .

ان قلت : بل يصح على القول بالكشف لان باآازته يستكشف كون عمله ملكا لغيره فلم يبق موضوع لصحه اآاره نفسه .

قلت : باآرائه الصىغه اصاله عن نفسه لا يبقى موضوع لاآازه عقد الفضولى فلىس له السلطنه على الاآازه و اما اذا كان عقد الفضولى مقارنا لعقد نفسه او متأخرا عن عقد نفسه فلا اشكال فى بطلان عقد الفضولى .

مسئله ( ١٥ ) : اذا آآر نفسه عن شآص فى سنة معىنه



لا يجوز له التأخير عنها ولا التقديم فان خالف ففيه ثلاث صور : الاول :  
 اخذ السنه قيدا للحج فيبطل الاجاره و هل يقع عمله عن المنوب عنه ام  
 لا . فيه خلاف .

قال السيد فى العروه : ما حاصله وان برئت ذمه المنوب عنه  
 ولكنه لا يستحق اجره .

اقول : ما هر الوجه فى براه ذمته انه على مبنى الشيخ لم يخل  
 بقصد الامر حيث جعل نفسه بمنزله المنوب عنه وفيه ما سبق من ان  
 التنزيل لا يوجب تعلق امر المنوب عنه الى النائب بل يبطل حجه لوقصد  
 امر المنوب عنه فلا يبرئ ذمه المنوب عنه مضافا الى ذلك يلزم فى العباده  
 قصد المأمور به بجميع اجزائه و شرائطه و الاجير لم يأت بقصد خصوص  
 الامر الاجارى والتحقيق انه لا يلزم على النائب قصد الامر بل يكفى قصد  
 التقرب فقط و تصح نيابته عن المنوب عنه تبرعا . قال السيد الشاهرودى  
 قدس سره يبرئ ذمه المنوب عنه لان الانطباق قهرى و الاجزاء عقلى .

الثانى : اخذت السنه شرطا للعمل و تخلف الاجير للشرط غير  
 مضر بالعقد و لم يفسخ المستأجر و يبرئ ذمه المنوب عنه و يستحق الاجير  
 تمام الاجره الا اذا فسخ المستأجر قبل العمل .

الثالث : لو فسخ المستأجر قبل العمل و لكن الاجير تخلص  
 الشرط و اتى بالعمل هل عمله يقع عن المنوب عنه ام لا . و هل يستحق  
 الاجره ام لا .

قال السيد فى العروه : يبرئ ذمه المنوب عنه و يستحق اجره

المثل .

وما يقرب له من الدليل انه تحقق النيا به . وفيه اولا ان الفسخ هو حل العقد وفي الحقيقة لم يتحقق اجاره حتى يستحق اجره .  
 وثانيا انه قال في المسئلة ( ١٣ ) والاقوى انه يستحق ممن المسمى بالنسبه . وفي هذه المسئلة بالاجره المثل . فما هو الفرق بين المسئلتين .

والمختار صحه عمله عن المنوب عنه تبرعا ولا يستحق اجره لانه لم يكن بامر المستأجر نعم لو كان الفسخ بعد ما فرغ الاجير من العمل فتصح النيا به وتفرغ ذمه المنوب عنه ويستحق اجره المثل ثم اذا كانت الاجاره مطلقة هل يجب التعجيل على الاجير ام لا . وعلى القول بالتعجيل لو اهمل الاجير هل يثبت الخيار للمستأجر ام لا .

قال السبد في العروه لا تبطل الاجاره مع الاهمال وتردد في ثبوت الخيار للمستأجر .

قال الشهيد في الدروس : ولو اهمل لعذر فلكل منهما الفسخ ولو كان لا لعذر تخير المستأجر خاصه .

قال السيد الشاعرودى قدس سره : بناء على القول بالتعجيل اما نقول بانه قيد للعمل المستأجر عليه فتبطل الاجاره مع الاهمال لانتفاء المقيد بانتفاء قيده واما ان نقول بانه شرطه فيكون الخيار للمستأجر باهماله .

مسئله ( ١٦ ) : اذا آجر نفسه من شخص في سنه معينه فلا يصح ان يوجر نفسه من آخر في تلك السنه وهل يمكن تصحيح الاجاره الثانيه باجازه مستأجر الاول ام لا .



قال السيد في العروه : ان كان متعلق الاجاره على الذمه مباشرة فليس للمستأجر الاول اجازة الاجاره الثانيه لعدم كونها في ملك المستأجر الاول لعدم صيروره ذمه الاجير ملكا للمستأجر الاول . وان كان المتعلق للاجاره منفعه الاجير في تلك السنه فهي ملك للمستأجر الاول فله اجازة ذلك و الاجره للمستأجر الاول .

اقول : هذا التفصيل منه متفرع على وجود الوجهين في تعريف الاجاره ١- الاجاره هي تمليك عمل او منفعه بعوض ٢- الاجاره هي التسليط على عين للانتفاع بها بعوض . وقد عرفها بهما السيد في العروه وعليهذا يصح التفصيل منه .

وفيه انه يرد على قوله في الصوره الاولى ( لا دخل للمستأجر بها اذ لم تقع في ماله حتى تصح وجه الاشكال هو ان الاجاره وقعت على متعلق حق المستأجر الاول وله الاجازة ولازم ذلك سقوط المباشرة او التعيين في الوقت المعين المفروض اعتبارها في الاجارتين قال السيد الاصفهاني قدس سره و الاستاد العراقي قدس سره لا يصح التسليط على الحر و يصح التسليط على العبيد و لازم ذلك بطلان تفصيل السيد في العروه فتأمل .

قال السيد البروجردى قدس سره في تعليقه على العروه ان الاجاره هي اضافه خاصه يعتبرها العقلاء في العين المستأجره بالنسبه الى المستأجر مستتبعه لملكه او استحقاقه لمنفعتها او عملها و لتسلطه عليها بتلك الجهة و لذلك لا تستعمل الا متعلقه بالعين .

اقول : وعليهذا لا تكون الاجاره هي التمليك ولا التسليط بل

التمليك من آثار الاجاره و يكون الموجر بقوله آجرتك موجدا لعلقه بين العين المستاجره و المستاجر فيصح التفصيل و تكون الاجاره قسم البيع و القرض . هذا هو المختار .

مسئله ( ١٧ ) : اذا صد الاجير او حصر يترتب عليه احكام المصدود و المحصور بالنسبه الى الاجير ايضا . و اما ما وقع عليه الاجاره فان كانت مطلقه فهى باقيه على ذمته يأتى بها فى السنه الآتية . و ان كانت مقيده بسنه معينه و صد او احصر فيها فيفسخ الاجاره .  
ثم انه ان رضى المستأجر بالتاخير و طلبه من الاجير لا يجب عليه الاجابه .

و قال بعض تجب عليه الاجابه . و فيه انه لم يرد دليل على الوجوب .

و ان كانت الاجاره مشروطه بالسنه المعينه فللمستأجر خيار تخلف الشرط . فان فسخ ينحل الاجاره و الا فيبقى الاجاره على حالها .  
و اذا اشتغل الاجير بالمناسك و اتى بعضها ثم صد او احصر فيستحق من الاجره بالنسبه الى ما عمل حيث صار بامر المستأجر و ان لم ينتفع المستأجر من عمل الاجير .

ثم ان تخلف الاجير للسنه المعينه اذا كانت على وجه الشرط و اتى بعض الاعمال ثم صد او حصر فلا يستحق من الاجره شيئا لانحلال عقد الاجاره و صار كالعدم و لم ينتفع المستأجر .

و قد مضى البحث فى مسئله من تخلف طريق المشروط بان تخلف الشرط موجب لزوال الاستتابة و ان بقى النيايه فلا يستحق شيئا من



الاجره .

بقى الكلام فيما اذا تلبس بالاحرام و دخل الحرم و اتى بعض المناسك على طبق الاجاره هل يعود نفع الى المستأجر و يفرغ ذمه المنوب عنه ام لا .

قال بعض - بالفراغ قياسا للمسئله بمسئله الموت فى مسئله ( ١٠ ) .  
وفيه ان هذا قياس بلامناط قطعى والتعدى من دليل السوت الى المورد بلا دليل ولم يستكشف مناط قطعى للتعدى .

مسئله ( ١٨ ) : اذا ارتكب الاجير ما يوجب الكفاره فهو على قسمين ١- ما تعمد فى ارتكابه فهى على الاجير لانه نائب فى الطاعه لا فى المعصيه ٢- ما اذا لم يكن متعمدا فى الموجبات المطلقه . ففى هذا يشكل تعلقها على الاجير خصوصا اذا لم يسع مال الاجاره ادائها .  
مسئله ( ١٩ ) : مقتضى اطلاق الاجاره هو التعجيل بمعنى الحلول فى مقابل الاجل مثلا اطلاق البيع يقتضى الحلول بمعنى انه يجوز المطالبه و يجب المبادره مع المطالبه و اما وجوب الفوريه الشرعيه فلا دليل عليه .

مسئله ( ٢٠ ) : ما زاد من اجره الحج على النفقه او نقص عن النفقه فعلى الاجير .

ربما يقال انه يستحب على الاجير رد ما زاد على نفقته المسمى المستأجر و يستحب على المستأجر رد ما نقص من النفقه على الاجير و لكنه لا دليل عليه بالخصوص .

نعم يمكن الاستدلال للثانى بان رد ما نقص من النفقه الى الاجير

يكون من باب المعاونه على البر والتقوى . وفيه انه انما يتم الاستدلال  
بذلك فيما اذا تم نفقه الاجير وقد عيا عن اتمام الحج فيعاونه المستأجر  
على الاتمام واما بعد ما فرغ الاجير من عمله فلا يشمل الدليل .

مسئله ( ٢١ ) : اذا افسد الاجير حجه بالجماع قبل الوقوف  
بالمشعر فهو كالحاج لنفسه وجب عليه الاتمام والحج من قابل وعليه كفاره  
بدنه و يفرغ ذمه المنوب عنه .

يقع الكلام هنا في جهات ١- هل الاجير يستحق الاجره مطلقا  
او يستحق اذا لم يكن الاجاره مقيدة بسنه معينه .

٢- هل يستحق اجره بالنسبه الى الحج الثاني ايضا ام لا .

٣- هل الاجير يقصد النياه في الحج العقوبه ام لا .

اما الجهره الاولى : فالمسئله مبنائى على مبنى كون الفرض هو  
الاول والثاني عقوبه على الاجير فهو يستحق الاجره مطلقا وعلى مبنى  
كون الفرض هو الثاني والاول وقع فاسدا فيستحق الاجره لو لم يقيـد  
الاجاره بسنه معينه ولا يستحق الاجره لو كان الاجاره مقيدة بسنه معينه .  
ثم ان هنا قول آخر . وهو عدم فراغ ذمه المنوب عنه بالحجيين  
وعلى النائب حج ثالث في صورته اطلاق الاجاره وعلى المستأجر ان  
يستأجر مرة اخرى في صورته التعيين وفيه ان الظاهر من الاخبار ان  
الافساد لا يوجب حجا مستقلا بل يكون الثاني اعاده الاول و يفرغ ذمه  
المنوب عنه بالحج الاول .

اقول : مقتضى الاخبار هو كون الفريضة هي الحج الاول والثاني

عقوبه .



اليك الاخبار : ١- في الكافي صحيح زراره قال : سئلته عن محرم غشى امرئته و هي محرمه قال جاهلين او عالمين قلت اجنبى عن الوجهين جميعا . قال عليه السلام : ان كانا جاهلين استغفرا ربهما و مضيا على حجهما و ليس عليهما شئ و ان كانا عالمين فرق بينهما من المكان الذى احدثا فيه و عليهما بدنه و عليهما الحج من قابل فاذا بلغا المكان الذى احدثا فيه فرق بينهما حتى يقضى نسكهما و رجعا الى المكان الذى اصابا فيه ما اصابا . قلت : فاي الحجتين لهما قال الاولى اللتى احدثا فيها ما احدثا و الاخرى عليهما عقوبه .

تقريب الاستدلال : جمله ( الاولى التى احدثا فيها ) تدل على ان الفريضة هي الاولى و الثانية عقوبه .

ان قلت : ورد الخبر فى الحاج لنفسه . قلت : قوله عليه السلام ( سئلته عن محرم ) مطلق يشمل الحاج عن غيره . و الرواية شاملة للاصلين او النائبين او المختلفين و لا نحتاج الى التعدى بالتخريج المناط .

٢- موثقه اسحاق بن عمار عن احدهما عليهما السلام : قال سئلته عن الرجل يموت فيوصى بحجه فيعطى رجل دراهم يحج بها عنه فيموت قبل ان يحج ثم اعطى الدراهم غيره قال عليه السلام ان مات فى الطريق او بمكه قبل ان يقتضى مناسكه فانه يجزىه عن الاول قلت : فان ابتلى بشئ يفسد عليه حجه حتى يصير عليه الحج من قابل ايجزى عن الاول قال نعم .

تقريب الاستدلال : كلمه نعم حيث يقرر الامام عليه السلام قول

السائل ( ايجزى عن الاول ) فيكون الفريضة هي الاول و الثانى عقوبه .  
 ٣- زراره ، سئل الصادق عن رجل حج عن رجل فاجترح فى  
 حجه شيئاً يلزم فيه الحج من قابل و كفارة قال عليه السلام هو للاول تامه  
 وعلى هذا ما اجترح .

تقريب الاستدلال : كالسابق و بالجملة يستحق الاجير الاجره .  
 الجبهه الثانيه : يكون استحقاقه الاجره للحج الثانى مبني على  
 كون ما يوجب الكفاره فى الحج على المنوب عنه .  
 وفيه انه نائب فى اصل الحج وان ياتى بالعمل صحيحا ولم  
 يكن نائبا فيما يوجب الكفاره فالنائب لا يستحق اجره للحج الثانى لانه  
 عقوبه عليه .

الجبهه الثالثه : يكون المسئله مبنايه على مبنى من قال يتعلق  
 الكفاره على المنوب عنه فالاجير يقصد النيايه بحجه الثانى لانه اعاده  
 لحج الغير .

قال السيد فى العروه : ياتى به بقصد ما فى الذمه اى سواء عن  
 ذمه نفسه او ذمه غيره و فيه انه لا يمكن قصد ما فى الذمه لانهما قصدان  
 متباينان بناء على لزوم قصد الامر فواضح حيث لا يعلم انه ينوى امر المنوب  
 عنه او امر نفسه و ما يتصور من قصد ما فى الذمه هو فيما اذا توجه امر  
 الى المكلف و لم يعلم ما هو المأمور به و اما بناء على المختار اى لاوجه  
 لقصد امر المنوب عنه لعدم توجه هذا الامر الى النائب و من جهه  
 التنافى بين قصد التنزيل و قصد الاستقلال

ان قلت : هذا نظير اداء الدين فهو يعطى و لا يلزم فيه قصد



النياه .

قلت : هذا باطل لان امرآء الدين توصلى لا يحتاج الى قصد القربه و فى المقام يلزم قصد القربه فى هذا الدين مقتضى التحقيق ان الحج الثانى عقوبه و كفارته على النائب و هو يقصد امر نفسه و لا فرق فى الحج المستأجر عليه بين كونه واجبا او مندوبا و لا فسر فى النياه بالاجره او تبرعا .

مسئله ( ٢٢ ) : هل الاجير يملك الاجره بمجرد العقد او هو مالك بعد العمل و قبل التسليم اليه او يملك بعد تسليم الاجره اليه او يقسط الاجره بالنسبه الى ما عمله هذا فيما لم يشترط تسليم الاجره قبل العمل . و يظهر الثمره فيما كان للاجره منفعه .

اقول : مقتضى القاعده وجوب التسليم بعد العمل و لكنه يملك الاجره و منافعتها بالعقد و للاجير مطالبه الاجره بالنسبه الى ما عمله فان اخذ شيئا قبل ان يعمل فهو له ضامن و ان عجز عن العمل فيفسخ الاجاره و ان كان المستأجر وصيا او وكىلا و سلمها قبله كان ضامنا لكونه تفريطا الا فى صورته عدم امكان الاستنايه الا بتسليم الاجره الى الاجير قبل العمل و اذا لم يقدر الاجير على العمل مع عدم تسليم المستأجره اجره الحج اليه هل للاجير ان يفسخ قال السيد فى العروه له ذلك و فيه ان عدم قدره ليست من موجبات خيار الفسخ نعم لو اطلق الاجاره و كان المتعارف اخذ الاجره قبل العمل و امتنع المستأجر من التسليم فللاجير خيار الفسخ سواء كان الاجير خيار الفسخ سواء كان الاجير قادرا او لم يقدر . و اما المستأجر وكىلا او وصيا او الوارث المستأجر

يستاجر اجيرا ليحج عن ابيه تبرعا او من جهه اداء دين المورث فله خيار  
الفسخ لو لم يكن الاجير قادرا على العمل قبل التسليم و لم يكن هنـا  
متعارف .

ثم ان الوصى و الوكيل لم يكونا ضامين اذا دفعا الاجره الى  
الاجير قبل العمل و كان المتعارف ذلك حينما تبين عدم العمل من  
الاجير او كان عمله باطلا هذا اذا لم يكونا وكيلا فى افراغ ذمه المنسوب  
عنه .



### اطلاق العقد يقتضى المباشرة

ان قلت : ما لم يتسلم لا يجب عليه التسليم وحينئذ وجوب تسليم كل يتوقف على وجوب تسليم الآخر وهذا دور .

قلت : لم يكن هذا دور حقيقى اى لم يكن احدهما عله للاخر حتى يستلزم اتحاد العله والمعلول بل هما معلولا علتين وهمـــــــــــــــــا الا رادتان المتقارنتان وهو دور معنى .

مسئله ( ٢٣ ) : ظاهر اطلاق عقد الاجاره يقتضى المباشرة وليس للاجير ان يستاجر غيره فى جميع موارد الاجاره كما فى مستأجر الدار الا اذا احرز رضا صاحبه . وما رواه الشيخ عن عثمان بن عيسى قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام ما تقول فى الرجل يعطى الحجه فيدفعها الى غيره قال عليه السلام : لا بأس محمول على صورته العلم بالرضا من المستأجر وان كان له اطلاق .

مسئله ( ٢٤ ) : الميت المديون للحج التمتع يحج عنه حج التمتع لا الافراد او القران ومهما ضاق وقت الاجير عن حج التمتع فعليه العدول الى الافراد .

هل يفرغ ذمه المنوب عنه بذلك ام لا وهل يستحق اجره على المستأجر ام لا .

قال السيد فى العروه : والا قوى عدم اجزائه عن الميت وعدم استحقاق الاجره عليه لانه غير ما على الميت ولانه غير العمل المستأجر عليه .

وحاصل كلامه ان اخبار العدول منصرفها الى الحاج لنفسه حيث ان الحج الافراد  
بدل الا اضطرارى من الحج التمتع للحاج لنفسه وما المستأجر فهو غير مضطر الى ذلك  
لتمكنه ان يستأجر ثانيا لحج التمتع فينسخ الاجاره لعدم تفريغ ذمه المنوب عنه بذلك  
اقول : بل للاخبار اطلاق يشمل الاجير ايضا و لازمه فراغ ذمه  
المنوب عنه فلا يفسخ الاجاره و يستحق الاجير للاجره لان الشارع جعل  
حج الافراد متمما للتمتع الا ان يقال بالتفكيك بين صحه الاجاره وعدم  
فراغ ذمه المنوب عنه و يتحقق البديل الا اضطرارى في مورد الانحصار وفي  
المقام لا ينحصر افراغ ذمه المنوب عنه بهذا الا اضطرارى لا مكان أن يستأجر  
اجيرا للتمتع .

مسأله ٢٥ - هل يجوز التبرع عن الغير في الحج ام لا ؟

الصور المتصوره :

١- يتبرع عن الميت في الحج الواجب و كان ذمته مشغوله بالحج

الواجب .

٢- يتبرع عن الميت في الحج المندوب ما لم يكن ذمه الميت

مشغوله بواجب .

٣- يتبرع عنه في الحج المندوب و كان ذمته مشغوله بواجب .

٤- يتبرع عن الحي في الحج الواجب و هو غير عاجز .

٥- يتبرع عن الحي في الحج الواجب و هو معذور عن المباشرة

لمرض أو هرم .

٦- يتبرع عن الحي في الحج المندوب وعليه حج واجب لا يتمكن

من أدائه .



٧- يتبرع عن الحي في الحج المندوب وعليه الحج الواجب وهو متمكن من أدائه .

اما الصورة الاولى : وهى ما يتبرع النائب عن الميت في الحج الواجب عليه قال السبد ( ره ) فى العروه : يجوز التبرع عنه فى الحج الواجب اى واجب كان و ما يقرب له من الدليل .

١- خبر صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن عامر بن عميره قلت لا بى عبد الله عليه السلام : بلغنى عنك انك قلت لو أن رجلا مات ولم يحج حجه الا سلام فحج عنه بعض اهله أجزء ذلك عنه قال نعم : أشهد بها على أبى أنه حدثنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله أتاه رجل فقال يا رسول الله ( ص ) : ان أبى مات ولم يحج فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله حج عنه فان ذلك يجزى عنه .

تقريب الاستدلال اطلاق الرواية كلمه أبى مات ولم يحج شامله لأى حج عليه حتى الواجب عليه بالندور .

اقول : صدر الرواية تحكى حجه الا سلام واستشهد الامام عليه السلام بقول رسول الله صلى الله عليه وآله فى ذيل الرواية وهو ان كان فيه اطلاق لكنه ظاهر فى حجه الا سلام فلا يشمل الرواية للتبرع فى الحج النذرى عن الميت ، اللهم الا ان يقال ان ترك الاستفصال دليل العموم وفيه ان منتهى ما يفيد العموم هو الاقسام الثلاثة من الحج المتمتع والقران والافراد فلا يشمل الحج المندور هذا .

ولكن مقتضى القاعده والاخبار هو أن كل ما كان بقبل النيابه فيكفى التبرع فيه فيشمل الحج المندور ولو كان للمنوب عنه مال .

و اما الصورة الثانيه و الثالثه :

قال السيد ( ره ) فى العروه : بل يجوز التبرع عنه بالمندوب وأن كان ذمته مشغوله بالواجب ولو قبل الاستيجار عنه للواجب .  
أقول : اما الصورة الثانيه فلاشكال فيه و الكلام فى الصورة الثالثه قال السيد فيها بالجواز و فيه انه يرد عليه على مبناه كيف يقصد النائب المتبرع او الاجير امثال الامر الاستحبابى للمنوب عنه مع اشتغال ذممه المنوب عنه بالحج الواجب مع انه مادام الذمه مشغوله بالحج الواجب لا يجوز له أن يحج حج الاستحبابى و النائب الذى ينزل نفسه منزله المنوب عنه مثل المنوب عنه و بالجلسه يكون التبرع عنه بالحج الاستحبابى مع اشتغال ذمه المنوب عنه بالحج الواجب باطلا و المختار هو الجواز لسقوط امر المنوب عنه بالموت و بتقرب النائب يتقرب المنوب عنه وله الثواب ، و النائب يجعل نفسه عوض المنوب عنه فى العمل لا من جهه توجه الامر الى النائب .

الصورة الرابعه : لا يجوز التبرع بالحج الواجب عن الحى الغبر العاجز و الدليل هو مقتضى شرطيه المباشرة فى العبادات .

الصورة الخامسه : يجوز الاستيجار بالحج الواجب عن الحى العاجز لمرض او هرم لورود الاخبار بذلك .

و اما التبرع عنه فى ذلك قال السيد ( ره ) فى العروه بالجواز وما يقرب له من الدليل هو اطلاق الاخبار قال صاحب المستند ( ره ) لا يجوز لان المذكور فى الاخبار كلمه فليجهز اليك ! الخبر — وسائل — عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال : كان على عليه السلام يقول : لو أن



رجلا أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلا من ماله ثم ليبعثه مكانه ، تقريب الاستدلال وجوب الاستيجار عنه بالمال فلا يجوز التبرع عنه .

أقول : لم يذكر كلمه ( مال ) فى بعض الأخبار واقتصر بكلمه وليجهز بنحو الاطلاق وخبر عبد الله بن سنان عن عبد الله بن مغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان امير المؤمنين صلات الله عليه أمر شيخا كبيرا لم يحج قط لكبره أن يجهز رجلا يحج عنه وفى بعض الاخبار كلمه الضروره .  
وخبر قاسم بن محمد عن على بن ابي حمزه قال : سألته عن رجل مسلم حال بينه وبين الحج مرض أو أمر يعذره اله فيه فقال عليه السلام عليه أن يحج من ماله ضروره لا مال له ورواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد مثله .

تقريب الاستدلال : اطلاق بعض الاخبار يشمل المتبرع الا أن يقال كلمه يجهز فى الاخبار المطلقة ظاهرة فى الاستيجار بالمال ولا تنافى بين الاخبار .

وأجاب بعض عن صاحب المستند ( ره ) بأن ذكر التجهيز له عنوان المقدميه والغرض هو الوصول الى النتيجة وهى افراغ ذمه المنوب عنه ولو بالتبرع والمقدمه أمر توصلى .

أقول : ظاهر الأمر هو الوجوب الأصلى النفسى وحمله على الوجوب الغيرى المقدمى مشكل ومهما يشك فى أنه هل المراد هو النفسى أو الغيرى فليحمل على النفسى ولعل فى المقام تعلق مشيه الله على صرف المال أى صرف المال د خيل فى ملاك سقوط التكليف عن المنوب عنه .

ان قلت : هذه الشبهه ساريه فى التبرع عن الميت ايضا ، قلت :  
 بموت المنوب عنه يثبت الدين على ذمته و يكفى فى اسقاطه حصوله من أى  
 شخص ولو بالتبرع ، نعم يشترط قصد القربه حين أداء هذا الدين لانه  
 قربى و بالجملة مهما نشك فى فراغ ذمه العاجز عن الحج بالتبرع عنه و  
 كان منشأ الشك هو الشك فى أنه هل الواجب عليه ذى المقدمه فقط أو  
 هو مع المقدمه فيشك فى فراغ ذمه المنوب عنه بذى المقدمه فقط ، أى  
 بالتبرع فالأصل يقتضى الاشتغال أو هل الوجوب للمقدمه غيرى و الواجب  
 عليه هو نفس المناسك أو وجوب المقدمه نفسى فى المقام ظاهر الدليل هو  
 الوجوب النفسى ، والمختار هو ان الاحوط الأقوى عدم عدحه التبرع عنه .  
 قال صاحب الجواهر ( ره ) : يصح التبرع عنه بالاستيدان منه ،  
 وفيه انه ان قلنا بكفايه التبرع وعدم وجوب المقدمه فلا يلزم الاستيدان منه  
 وان قلنا بعدم كفايه التبرع و بوجوب المقدمه فالاستيدان منه شرط .

#### واما الصورة السادسه :

فيجوز التبرع بالحج المندوب عن الحى الذى استقر عليه الحج  
 الواجب ولا يتمكن من أدائه كما يجوز له الاستيجار فى المندوب كذلك كما  
 مرفى الصورة الثالثه .

#### واما الصورة السابعه :

قال السيد ( ره ) فى العروه يشكل التبرع فى الحج المندوب عن  
 الحى الذى يجب عليه الحج و هو متمكن من أدائه وجه الاشكال ، أنه  
 على استقرار الأمر الفعلى بالحج الواجب عليه لا يتوجه إليه الأمر الندبى  
 فكيف يقصد النائب الأمر الندبى عنه .



اقول : لا يلزم على النائب قصد امتثال أمر المنوب عنه فهو يأتي به عنه بقصد المحبوبيه أو لله تعالى ولا اشكال فيه .

مسأله ٢٦ - يصح نيابه الواحد عن متعدد فى الحج المنسوب كما يصح أن يحج لنفسه و يهدى ثوابه الى متعدد . ولا يجوز فى الحج الواجب اليك الدليل صحيح محمد بن اسمعيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام كم أشرك فى حجتى قال : كم شئت .

و صحيح هشام بن حكم عن أبي عبد الله عليه السلام فى الرجل يشرك أباه أو أخاه أو قرابته فى حجه فقال اذا يكتب لك حجا مثل حجههم وتزدد اذ جرا بما وصلت . ثم ان النياه فى العبادات على خلاف الأصل لأن الخطابات يقتضى المباشره الا ما خرج بالدليل وقد ورد الدليل لنيابه واحد عن واحد فى الحج الواجب وفى الحج المندوب و مقتضى ظاهر الخبر ان جواز نيابه واحد عن أزيد من واحد ، قال بعض يحمل الخبر على اهداء الثواب و فيه بل الظاهر منهما هو النياه فلا وجه للحمل على اهداء الثواب .

خبر حماد بن عثمان عن الحرث بن مغيره قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام وأنا بالمدينه بعد ما رجعت من مكه انى أردت أن أحج عن ابنتى قال : فاجعل لها ذلك الآن .

خبر محمد بن على بن الحسين قال : قال رجل للمصادق عليه السلام : جعلت فداك ، انى كنت نويت أن أدخل فى حجتى العام أبى أو بعض أهلى فنسيت فقال عليه السلام الآن فاشركهما .

تقريب الاستدلال ظهور الروايتين فى اهداء الثواب ولا يصح  
النيابة عن اثنين فى الحج الواجب لعدم الدليل عليه بل يدل بعض  
الاخبار على المنع .

وأما اذا وجب حج واحد على اثنين على نحو الشرکه مثلا نذر كل  
منهما أن يشترك مع الآخر فى تحصيل الحج .

قال السيد ( ره ) فى العروه : يجوز نيابة الواحد عنهما فى ذلك .  
مسأله ٢٧ - يجوز نيابة متعدد عن واحد بالاجاره وبالتبرع فى  
الحج المندوب وفى الحج المنذور كمن نذر حجين ، وفى الحجيين  
الواجبين أحدهما بالنذر والآخر حجه الاسلام أو أحدهما واجب والآخر  
مستحب وأما نيابة المتعدد عن واحد فى حجه الاسلام فيصح من باب  
الاحتياط فيما احتمل الخلل فى أحد النائبين ، ويشكل مع العلم بصحة  
الحج من كليهما ولم يكن الاشكال فيما اذا أحرم على التعاقب بصحة  
النيابة ما لم يتم الاول وانما الاشكال فيما اذا فرغ احدهما من العمل  
قبل الآخر حيث أنه باتمام الاول لا يبقى محل للحج الثانى حيث أن متعلق  
الأمر هو الطبيعه بنحو صرف الوجود و باتمام الأول تحقق الامثال و لا  
فرق فى ذلك بين القول بالحكم التكليفى فى الحج أو الحكم الوضعى .

ان قلت : كيف لا يستشكل فى صلوة الجماعة على الميت حيث أن  
متعلق الأمر بالصلوة هو الطبيعه على نحو صرف الوجود المتحقق فيما اذا  
اتم الصلوة واحد منهم قبل الآخرين فلا يبقى لصلوة الآخرين محل .

قلت : بل متعلق الأمر هو الطبيعه على نحو مطلق الوجود و  
الكاشف عنه تشريع استحباب الجماعة فيكون صلوة كل واحد منهم مطلوبة



ولا يمكن التعدى منه الى المقام .

وأما اذان الاعلام - فلا يشترط فيه قصد القربه على المشهور ولا دليل على جوازه من المتعدد بل تشريع محض الا اذا قصد الباقون .  
حكايه الأذان هذا .

ولكن مقتضى التحقيق ان اذان الاعلام هو اذان الصلوه و يعتبر فيه قصد القربه و يكون تقسيم الأذان .

١- الى اذان الصلوه المعتبر فيه قصد القربه .

٢- اذان الاعلام الغير المعتبر فيه قصد القربه بلا دليل ، و ما استدلوا به من السيره غير تام لعدم اتصاله بزمان المعصوم (ع) بل المتيقن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكتفى بأذان الاعلام للصلوه كما هو المعمول فعلا بين العامة .

واما اذا أتم النائبان للحج عن المنوب عنه الواحد فى زمان واحد فهو جائز .

## ( فصل فى الوصيه بالحج )

مسأله ١- القاعده فى الوصيه بالمال هى الخروج من ثلث مال الميت والقاعده فى الحج الواجب هى الخروج من الأصل لأنه دين واذا أوصى الميت بالحج الواجب فيخرج من الأصل ، لأن هذا وصيه بالدين وان كان مقتضى الوصيه لو خلى وطبعه هو اخراجها من الثلث ، قال السيد ( ره ) فى العروه : يخرج الوصيه بالحج الواجب باقسامه من حجه الاسلام والمندور وما وجب بالعهد واليمين وحج الفاسد من الأصل كما أن الأقوى خروج كل واجب من الأصل وان كان بدنياً بالاجماع . وفيه انه لم يرد نص خاص فى اخراج الواجب المالى من التركه والاجماع معلوم المدرك فهو غير حجه .

وما يستدل به فهو آيه ( من بعد وصيه يوصى بها أو دين ) وهى ظاهره فى الدين فالمعيار أنه كلما يطلق عليه الدين وهو حجه الاسلام والحج والمندور والبواقي يكون الحكم فيها تكليفا تابعا للوصيه .  
وأما الصوم والصلوه فهما محط بحث :

قال الشيخ فى باب منجزات المريض ما يتعلق على الميت من الصوم والصلوه يخرج من الأصل .

أقول : بل هما تابعان للوصيه ولا دليل على خروجهما من الأصل والشاهد لذلك أن الأمر فى الواجبات البدنية غير الحج يكون صرف تكليف يسقط بالموت ولا معنى لشغل الذمه فى الواجبات البدنية حتى



يقال أنه يجب على الولي أو الوصي إفراغ ذمه الميت لأن الشارع اعتبر ما يعد دينا على الذمه ولم يعبر في أحكامه التكليف بالذمه مضافا إلى أن الحكم بخروج ذلك عن التركة ينافي الاحتياط في أموال الصغار .  
 نعم خروج موارد الوصية بالمال و نفوذها في الثلث بالأخبار والاجماع .  
 اليك الدليل : ١ - باب ١١ من أبواب الوصايا حديث ١ - صحيح أحمد بن محمد قال : كتب أحمد بن اسحق إلى أبي الحسن عليه السلام أن دره بنت مقاتل توفيت و تركت غيعة أشقاها في مواضع وأوصت لسيدنا في أشقاها بما يبلغ أكثر من الثلث ونحن أوصيائها وأحبنا إنهاء ذلك إلى سيدنا فان أمر بامضاء الوصية على وجهها أمضيها وان أمرنا بغبر ذلك انتهينا إلى أمره في جميع ما يأمر به انشاء الله قال : فكتب عليه السلام بخطه ليس يجب في تركتها الا الثلث وان تفضلتم وكنتم الورثة كان جائز لكم انشاء الله .

تقريب الاستدلال : نفوذ الوصية في الثلث مطلق . و اذا شك في الموصى به هل هو دين عليه كحجه الاسلام أو المندور أو حكم تكليفى عليه أو مندوب .

قال بعض يخرج من الأصل مستدلا بعموم دليل الوصية خرج منه ما علم أنه غير الدين ، و بخبر الرضوى . . . فان أوصى بماله كله فهو أعلم بما فعله و يلزم الوصى انفاذ وصيته على ما أوصى به . تقريب الاستدلال : كلمه اعلم بما فعله يشمل صورته الشك .

اقول : مهما شك في الشبهة المصداقيه هل هي داخله تحت عموم العام أو داخله تحت المخصص فانه قرر في الأصول أنه لا يتمسك

بعموم العام فى الشبهه المصداقيه للعام .

وأما الشبهه المصداقيه للخاص فهى على قسمين :

١- ما كان المخصص للعام لفظيا ففى هذا لا يتمسك بالخاص لادخال الفرد المشتبه تحته أيضا على المعروف لأن شمول العام أو الخاص للفرد المشتبه على حد سواء .

٢- ما كان المخصص لبيتا مثاله اكرم جيرانى و نحن نعلم لبيتا أنه لا يريد عدوه و من شك من جيرانه هل هو عدوله ام لا فيتمسك بالعام و يحكم عليه بالاكرام .

و بالجمله مقتضى التحقيق هو التمسك بعموم العام فى الشبهه المصداقيه للخاص اذا كان المخصص لبيتا وفى المقام لا يمكن التمسك بالعام و اخراج متعلق الوصيه من الأصل لكون المخصص لفظيا .

و أما الاستدلال بروايه فهو أعلم بما فعله فهو يتم اذا قرأ ( ل ) فى قوله ( أوصى بماله ) بالكسر و لكنه ان قرأ بالفتح فالجمله خبريه أى أخبر الامام بأن الموصى يعلم بأن ما هو له هو الثلث بعد الموت فهو أوصى بالثلث ، و يحتمل أن يحمل على الوصيه التنجيزى أى تصرف فيه منجزا و أوصى بذلك بأن باعه محاباه أو وهبه و أوصى بذلك ، بأن اعترف أنه باع أو وهب ، والمراد بالوصيه التنجيزى هو منجزات المريض حيث أن منجزاته يخرج من الأصل بمقتضى الجمع بين أخبار الباب على ما هو التحقيق ، الا أن هذا الحمل كما قاله السيد ( ره ) فى العروه على خلاف الظاهر .

و بالجمله يتم استدلاله بالروايه لو قرأ ( بماله ) بالكسر ، ولكنه



يعارضها ما رواه الوسائل باب ١١ من أبواب الوصايا - حديث ١٩ عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : الميت أحق بماله مادام فيه الروح يبين به فان قال بعدى فليس له الا الثلث يعنى : فان تعدى عن زمان حياته ، وحيث أن الرواية الأولى ظاهرة فى الخروج من الأصل ، والرواية الثانية منصوصه فى الخروج من الثلث ، فيحمل الظاهر على النص ، فلا يتم الاستدلال بالرواية ، خلاصه ما توصلنا اليه أنه لا يخرج الفرد المشتبه من الأصل .

قال السيد (ره) فى العروه : والتمسك بالعمومات فى الشبهه المصداقيه محل اشكال و مقتضى الأصل هو الخروج من الثلث أى مهما شك فى كون الموصى به واجبا عليه ام لا ، فيجرى البراءة عن الوجوب ما لم يكن علم بوجوب الحج عليه سابقا .

أقول : هذا القول منه مبنى على مذاق القوم و لكن على مبناه من التمسك بعموم العام فى الشبهه المصداقيه فليخرج من الأصل .

و بالجمله ان أمكننا التمسك بعموم العام فى الشبهه المصداقيه فيخرج من الأصل و ان قلنا انه يتعارض العام مع المخصص فى الشبهه المصداقيه فيتساقطان و يتمسك بالأصل الجارى و هو أن الوجوب تحتاج الى الدليل ، حيث لا نعلم أنه هل اشتغل ذمته بالحج الواجب أم لا فيجرى استصحاب عدم الوجوب ، فهو مستحب و يخرج من الثلث .

ان قلت : ينفع الاستصحاب اذا أجراه المكلف فى حق نفسه

فليس للوصى اجراء هذا الاستصحاب فى حق الميت .

قلت : يكفى فى اجراء الاستصحاب شك الشاك والوصى هذا شك

و يشمله عموم لا تنقض اليقين بالشك ، نعم يمكن أن يقال : أنه فى مثل هذه الأزمنة بالنسبة الى هذه الأمكنة البعيدة عن مكه يكون الظاهر من القول الموصى حجوا عنى هو حجه الاسلام الواجبه فيحمل على الوجوب من جهه هذا الظهور والانصراف كما فى الوصيه بالخمس والزكاه .

واما اذا علم بوجوب الحج عليه سابقا ، قال السيد ( ره ) فى العروه : نعم لو كانت الحاله السابقه فيه هو الوجوب كما اذا علم بوجوب الحج عليه سابقا ولم يعلم أنه أتى به ام لا فالظاهر جريان الاستصحاب والاخراج من الأصل .

أقول : هذا هو الصحيح ولعله رجع عما أفاده فى كتاب الزكاه فى المسأله الخامسه من المسائل المتفرقه قوله . . . أوجههما الثانى لأن تكليف الوارث بالاخراج فرع تكليف الميت حتى يتعلق الحق بتركته و شوته فرع شك الميت واجرائه الاستصحاب لاشك الوارث وحال الميت غير معلوم أنه متيقن بأحد الطرفين أو شاك . انتهى كلامه .

وأما اذا كان الواجب عليه نذر الاحجاج وأوصى به فهل يخرج من الأصل أو من الثلث فيه خلاف ، مقتضى صحيح ضريس أنه سأل أبا جعفر عليه السلام من رجل عليه حجه الاسلام نذر نذرا فى شكر ليحج رجلا الى مكه فمات الذى نذر قبل أن يحج حجه الاسلام ومن قبل أن يفى بنذره الذى نذر قال ان ترك ما لا يحج عنه حجه الاسلام من جميع المال واخرج من ثلثه ما يحج به رجلا لنذره وقد وفى بالنذرو ان لم يكن ترك ما لا بقدر ما يحج به حجه الاسلام حج عنه بما ترك ويحج عنه وليه حجه النذر انما هو مثل دين .



وصحبح عبد الله بن أبي يعفور سأل الصادق عليه السلام : رجل نذر لله ان يعافاه الله ابنه من وجعه ليحججه الى بيت الله الحرام فعافى الله الابن ومات الأب فقال الحجه على الأب يؤدى بها عنه بعض ولده قال هى واجبه على ابنه الذى نذر فيه فقال هى واجبه على الأب من ثلثه . . . تقريب الاستدلال : خروج الوصيه بالاحجاج من الثلث قال : بعض والوجه فى ذلك أنه واجب مالى .

أقول : بل مقتضى اللام هو الدين والخروج من الأصل ولكن فى الاحجاج نتعبد بالنص لخصوصيه فى الاحجاج لانعرفها ، وأما نذر الحج فهو خارج من الأصل والتعدي من نذر الاحجاج الى نذر الحج قياس ظنى .

المسأله ٢- يكفى الحج الميقاتى سواء كان الحج الموصى به واجبا أو مندوبا ، ويخرج الواجب من الأصل لأنه دين عليه والمنسوب من الثلث ! لا اذا أوصى بالبلديه ولو من جهه الانصراف من كلامه من جهه التعارف وحينئذ يخرج الرائد عن أجره الميقاتيه من الثلث على الأحوط وان كان الأحوط على غير القاصرين من الورثه هو الاخراج من الأصل وقد مضى البحث عنه فى مسأله ٨٨ من الفصل الاول .

المسأله ٣- اذا لم يعين الموصى أجره للحج انصرف الوصيه الى أجره المثل واذا وجد من يرضى بالأقل وجب استيجاره على الأحوط اذا لم يرض الورثه بالزائد أو كانوا صغارا ثم أنه هل المراد بالمثل هو المتعارف ما بين الأجراء أو هو متعارف طائفه الميت فى اعطاء الأجره أو هو أجره المثل لمثل هذا الشخص ( الميت ) لمقدار مصارف حجه .

أقول : ينصرف الوصيه الى الاحتمال الأول أى ما هو المتعارف بين الأجراء مع كونه أيضا ذا مراتب ، والظاهر أنه مع اختلاف مراتب أجره المثل يتعين الاقتصار على الأقل لأن فى الأكثر تفويت لحق الورثه .  
نعم لو كان اعطاء الأقل منافيا لشرف الميت فيمكن أن يدعى انصراف لفظ الوصيه عنه .

و بالجمله يكون الوصى كالوكيل و يجب عليه العمل بالوصيه مع ملاحظه الاحتياط فى حق الورثه ، و يكون الانصراف الى أجره المثل انصرافا عن الأزيد و اطلاق التوكيل يقتضى الانصراف الى ما تقتضيه مصلحه الموكل مهما لم يزاحم حق الورثه كما اذا كان قد أوصى باخراجه من الثلث .  
و أما مع المزاحمه لحق الورثه ، و هذا فيما كان اللازم اخراجه من الأصل فيكون الحكم أوضح ، و الأحوط وجوب الفحص عن وجود من يرضى بالاقل خصوصا مع الظن بوجوده بمقدار لا يلزم فيه تعطيل الواجب لأن اعطاء أجره المثل كان منوطا بالعلم بعدم وجود من يرضى بالاقل و مع احتمال وجوده فلا يعلم الاذن فيه فيحكم بوجوب الفحص حتى مع الظن بعدم وجوده .

و أما اذا وجد من يريد التبرع بالحج عن الميت فهو على أقسام :  
١- كان ذمه الميت مشغوله بحجه الاسلام و أوصى بها قيسل يتعين ذلك توفيراً على الورثه ، أقول و له وجه .

٢- كان ذمته مشغوله بالحج المنذور و نحوه و أوصى به فالأظهر عدم الاكتفاء به لاحتمال كون غرض الموصى صرف مال من أمواله أيضا .

٣- أوصى بالحج المندوب والحكم فى هذا كالثانى أيضا الا اذا



صار المندوب خاصا و تبرع المتبرع بذلك المخصوص ثم انه لو أتى المتبرع بالحج صحيحا كفى والا وجب الاستيجار ثانيا ، ومهما لم يوجد من يرض بأجره المثل و كان الحج واجبا على الموصى ، فالظاهر وجوب دفع الأزيد ولا يجب الصبر الى العام القابل ولو مع العلم بوجود من يرضى بأجره المثل أو أقل ، بل لا يجوز لوجوب المبادره الى تفريغ ذمه الميت فى الواجب .

وأما اذا كانت الوصيه بالحج المندوب فالأحوط دفع الأزيد أيضا عملا بمقتضى الوصيه فى الحج المندوب .

نعم لا يجب المبادره فى الوصايا المتعلقة بالمندوبات فى غير الحج واما اذا عين الموصى مبلغا للأجره تعيين و خرج من الأصل فى الواجب ان لم يزد على أجره المثل والا فالزائد من الثلث وفى المندوب مطلقا يخرج من الثلث .

المسأله ٤- يجب على الوصى فى تعيين أجره المثل أخذ أقل الناس أجره مع ملاحظه أخذ من يناسب شأن الميت فى شرفه وضعته على الأحوط لاحتمال انصراف لفظ الوصيه و حال الموصى الى ذلك كما أن الحكم كذلك فى الكفن الخارج من الأصل .

المسأله ٥- من أوصى أن يحج عنه وعين المره أو التكرار بعدد معين تعيين وان لم يعين المرات ، فان علم منه اراده التكرار و كان لكلامه ابهام حج عنه مكررا حتى يستوف الثلث من تركته .

اليك الدليل : ١- محمد بن الحسين بن أبى خالد قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى أن يحج عنه مبهما فقال : يحج عنه

ما بقى من ثلثه شىء .

٢- محمد بن الحسن الأشعرى قلت لأبى الحسن عليه السلام جعلت فداك انى سألت اصحابنا عما أريد أن أسألك فلم أجد عندهم جوابا وقد اضطررت الى مسألتك . وان سعد بن سعد أوصى الوصى فاوصى فى وصيته حجوا عنى مبهما ولم يفسر كيف اصنع . قال يأتىك جوابى فى كتابك فكتب الى يحج عنه مادام له مال يحمله .

٣- محمد بن الحسين قال لأبى جعفر عليه السلام : جعلت فداك قد اضطررت الى مسألتك فقال : هات . فقلت : سعد بن سعد أوصى حجوا عنى مبهما ولم يسم شيئا ولا ندرى كيف ذلك . قال : يحج عنه مادام له مال .

ثم ان كلمه ( مادام له مال ) فى الأخيرين محموله على ارادة الثلث بقرينه خبر الأول وان لم يعلم منه اراده التكرار وكان لكلامه اطلاق يقتصر على المره لتحقيق طبيعه الموصى بها بالمره مع جريان أصاله البرائه عن الزايد ، ويكون فى التكرار مزاحمه لحق الوارث وان لم يكن لكلامه اطلاق وتعدد الموصى به بين الواحد والمتعدد فيكون الشك فى تحقيق الوصيه بالنسبه الى الزائد وحينئذ مقتضى الأصل عدمه .

قال الشيخ وجماعه : يجب التكرار مادام الثلث باقيا وان لم يعلم اراده التكرار مستدلا بهذه الاخبار وفيه بل الاخبار من هذه الجبهه مجمله وكلمه ( فلم أجد عندهم جوابا ) بملاحظه عجز الأصحاب عن الجواب فى الروايه الثانيه قرينه على هذا الاجمال والقدر المتيقن من مورد الروايات هو ما اذا علم من الموصى اراده التكرار .



قال السيد ( ره ) فى العروه : وعلى فرض ظهورها ( الأخبار ) فى ارادته التكرار ولو مع عدم العلم بارادته لا بد من طرحها لأعراض المشهور عنها ، وفيه أنه لا يظهر راد لها من المتقدمين عدا شاذ كما عن المستند وأعراض المتأخرين لا يجرى بعد عمل القدماء فالأخبار باقية على الحجية ولو أوصى باخراج الثلث فى الحج يصرف تمام الثلث فى الحج وكذلك المظالم والزكاة والخمس ولو أوصى أن يحج عنه مكررا كفى مرتان لصدق التكرار معه .

المسألة ٦- لو أوصى مبلغا للحج سنين معينه وعين لكل سنه مقدارا معيناً واتفق عدم كفايه المقدار المعين للحج من البلد هل يصرف نصيب سنتين فى سنه أو ثلاث سنين فى سنتين أو يستتاب له من الميقات وان فضل فضله هل ترجع ميراثا أو يصرف فى وجوه البر أو تزداد على أجره بعض السنين ، قال بعض : يستتاب له من الميقات مستدلا بأن الحجين من الميقات أفضل من الحج الواحد من البلد مثلا فيسقط الطريق .  
و بخبر على بن زيد : انه إذا أوصى بمال لا يكفى للحج من البلد يحج به من الميقات .

وصحيح البزنطى : انه يحج من البلد فان لم يكن فمن حيث يمكن وفيه أن الخبران واردان فى من أوصى بحج واحد ولم يف المال به من البلد فلا يرتبطان بالمسألة .

أقول : مقتضى القاعده هو كون الميزان هو المناسك فيحج عنه من الميقات الا أنه مقتضى اطلاق بعض الأخبار هو صرف نصيب الحجين فى حج واحد والاجتهاد فى مقابل النص باطل .

وقال بعض : يصرف نصيب السنتين فى سنه واحده و يحج عنه من البلد حيث أن الظاهر من حال الموصى اراده صرف مقدار فى الحج و تعيينه لهذا المقدار فهو لتخيل كفايته .

والدليل له : ١- ما رواه على بن مهزيار قال : كتب اليه على بن محمد الحصينى ان ابن عمى أوصى أن يحج عنه بخمسه عشر ديناراً فى كل سنه و ليس يكفى ما تأمرنى فى ذلك ، فكتب عليه السلام : يجعـل حجتين فى حجه .

٢- روايه الأخرى كتب اليه عليه السلام : ان مولاك على بن مهزيار أوصى أن يحج عنه من ضيعه صير ربعها لك فى كل سنه حجه الى عشرين ديناراً و أنه قد انقطع طريق البصره فتضاعفت المؤن على الناس فليس يكتفون بعشرين ديناراً و كذلك أوصى عده من مواليك فى حجهم فكتب عليه السلام يجعل ثلاث حجج حجتين انشاء الله .

تقريب الاستدلال : صراحه الروايتين فى صرف نصيب السنتين فى سنه واحده .

واستدل له بعض بقاعده الميسور و فيه أن القاعده تجرى فيما عدا الميسور من المعسور عند العرف بالنسبه الى الموضوعات الشرعيه و فى المقام يكون متعلق الوصيه هو صرف نصيب كل سنه فى سنته على نحو التقييد و مع انتفاء القيد لا يصدق على الميسور انه متعلق الوصيه مضافا الى عدم جريان القاعده فى غير المجعولات الشرعيه فافهم .

وأما اذا فضل فضله من المبلغ فلو كان متعلق الوصيه على نحو تعدد المطلوب صرف المال لمصلحه نفسه ١- بمعنى كون الحج من جهه



أحد مصاديق المصلحة ٢- صرفه في الحج ٣- صرفه في خصوص السنه  
و مهما تعذر الأخيران يصرف في مصلحة نفسه و هي الوجوه البريه و ان فهم  
من وظيفه وحدة المطلوب فهي متعذره فرجع ميراثا على وجه و لو كان الموصى  
به الحج من البلد و لم يف نصيب كل سنه به فيجعل نصيب السنتين لسنه  
واحد كما مر لا طلاق الخبرين المتقدمين هذا كله اذا لم يعلم من الموصى  
اراده الحج بذلك المقدار على وجه التقييد .

و أما اذا فهم ذلك أو كانت الوصيه مقيده بسنين معينه فيحتمل  
قويا صرفه في وجوه البر لا حتمال كون مراد الموصى من المتعلق هو تعدد  
المطلوب .

المسأله ٧- اذا أوصى بالحج الواجب وعين أجره في مقدار  
ففيه صور : ١- لم يزد ذلك المقدار عن أجره المثل فيعمل بالوصيه .  
٢- زاد عن أجره المثل و يفى به الثلث ففي هذا يخرج من الثلث  
و يصح الوصيه .

٣- زاد عن أجره المثل و زاد المقدار المعين عن الثلث فان أجاز  
الورثه فيعمل بالوصيه و ان ردها الورثه فيبطل الوصيه لعدم صحه الوصيه  
بما زاد على الثلث ويستتاب له الحج من الأصل لأنه دين عليه .  
و اذا أوصى بالحج المندوب وعين أجره في مقدار ففيه أيضا  
صور :

١- لم يزد المقدار عن أجره المثل و يفى به الثلث فيعمل بالوصيه .  
٢- زاد عن أجره المثل و وفى به الثلث يصح الوصيه و يفى بالثلث  
لأن الثلث له .

٣- زاد عن أجره المثل و لم يف به الثلث و لم يكن تعيين المقدار على وجه التقييد فان أجاز الورثه فيعمل بالوصيه و ان لم يجز الورثه فيعمل بالوصيه بقدر وفاء الثلث ان وفى الثلث بالحج و ان لم يف الثلث بالحج فالأقوى صرف الثلث فى الوجوه البريه لأن قصد الموصى هو البر على نحو تعدد المطلوب و هو يزعم وفاء المال بالحج .

المسأله ٨- اذا عين الموصى أجيرا للحج تعيين استيجاراه بأجره المثل مطلقا فى الحج الواجب و ان لم يقبل الا بأزيد من أجره المثل و وفى به الثلث فيجب استيجاراه عملا بمقضى الوصيه و ان لم يف به الثلث بطلت الوصيه و يجب استيجار غيره بأجره المثل لأنه دين .

و أما فى الحج المندوب فيجب استيجاراه بأجره المثل ان وفى به الثلث ان قبل و ان لم يقبل الا بأزيد فيجب استيجار غيره بأجره المثل اذا لم يكن تعيين الموصى له على وجه التقييد و الا فيبطل الوصيه .

و الكلام فى الموصى له هل له ان يرد الوصيه أو يجب عليه قبول أو فيه تفصيل و هو أنه ان توجه الى الوصيه و الموصى حتى فله الرد و ان لم يرد ها حتى مات الموصى فعليه القبول فيما يتعلق بالصغار أو بشخص الميت و له الرد فيما يتعلق بعمل نفسه فيه خلاف .

أقول : أما بعد موت الموصى له فله الرد أيضا فيما يتعلق بعمل نفسه كما فى المقام لعدم تحقق اطلاق لأدله وجوب العمل بالوصيه حتى تشمل الموصى له فيما يتعلق بعمل نفسه ثم انه هل تقدير الرد هل ينحل الوصيه برده ام لا .

أقول : هذا تابع لدلاله الألفاظ الواردة من الموصى فان كان على



نحو تعدد المطلوب ١- مطلوبيه الموصى به ٢- مطلوبيه صدوره ممن الموصى له فلا ينحل الوصيه و يستتاب غيره للحج بأجره المثل ان وفى الثلث به و ان لم يف الثلث بالأجره المثل فيبطل الوصيه و ان كان على وجبه التقيد و وحده المطلوب فمع رده يبطل الوصيه .

المسأله ٩- اذا أوصى بالحج الواجب وعين ثمنه لا يرغب فيه أحد فالوصيه باطله ، الا اذا يرتجى من يرضى به ولو فى السنه الآتيه و يجب الاستنايه عنه بأجره المثل .

وأما اذا أوصى بالحج المستحب كذلك و لم يوجد من يرغب فيه ولو فى السنه الآتيه فالأقوال فيه مختلف :

- ١- تبطل الوصيه و ترد المال الى الورثه .
  - ٢- يصرف فى وجوه البر .
  - ٣- التفصيل بينما لم يوجد الراغب من الأول فتبطل الوصيه أو وجد ثم تعذر فيصرف فى وجوه البر .
- قال السيد الحكيم ( قد ه ) : هذا تابع لظهور العرفى فان فهم من ظاهر اللفظ وحده المطلوب تبطل الوصيه و ترجع ميراثا و ان فهم منه تعدد المطلوب اى المقصود هو الصرف فى وجوه البريه و تعيين الحج من باب الانطباق على افضل المصاديق و اختيار أكمل الأفراد فيصرف الى الوجوه البريه .

وقال بعض : يصرف فى الوجوه البريه متمسكا بقاعده الميسور ، وفيه انه يتمسك بها فى المركبات الخارجيه لا فى المركب العقلى من الجنس الفصل و متعلق الوصيه فى المقام من قبيل المركب العقلى حيث أن الوصول

الى الخير من قبيل الجنس وعمل الحج من قبيل الفصل وايجاد الجنس  
فى ضمن الفصل الآخر لا يعد عرفا ميسور المعسور بل هو ايجاد فى ضمن  
فصل آخر يباين فصل الاول مضافا الى أنه بزوال الفصل يزول الجنس .  
و بالجملة يكون الملاك هو غرض المولى حينما يكشف اللفظ عن  
الاراده والاراده كاشفه عن الغرض فان كشفنا منه الصرف فى وجوه البريه  
فيحكم به . و ينبغى ذكر الروايات المؤتبطه فى المقام .  
اليك الروايات :

١- خبر محمد بن الريان قال : كتبت الى أبى الحسن عليه السلام  
أسأله عن انسان أوصى بوصيته فلم يحفظ الوصيه الا بابا واحدا كيف يصنع  
بالباقى فوقع عليه السلام الأبواب الباقية اجعلها فى وجوه البر .  
٢- ما ورد فيمن أراد أن يشتري رقبه بثمان معين و تعتق فوجدت  
بأقل من ذلك الثمن . من أنه تشتري بالأقل و تعتق و تدفع اليه  
الباقى .

٣- ما رواه المشايخ الثلاثة قال : أوصى الى رجل بتركته و امرنى  
أن أحج بها عنه فنظرت فاذن شئ يسير لا يكفى للحج ، فسألت أبا حنيفه  
وفقهاء الكوفه فقالوا : تصدق بها عنه فلما حججت نُفِيت عبد الله بن  
الحسن فى الطواف فسألت و قلت له ان رجلا من مواليكم من أهل الكوفه  
مات فأوصى بتركته الى و أمرنى أن أحج بها عنه فنظرت فى ذلك فلم تكف  
فى الحج فسألت من قبلنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فتصدقت بها فما  
تقول فقال لى هذا جعفر بن محمد فأتته و أسأله قال : فدخلت الحجر  
فاذا أبوعبد الله عليه السلام تحت الميزاب مقبل بوجهه على البيت يدعو ثم



التفت فرأني فقال ما حاجتك فقلت : جعلت فداك اني رجل من أهل الكوفه من مواليكم فقال عليه السلام دع ذا عنك حاجتك : قلت رجل مات فأوصى بتركته أن أحج بها عنه فنظرت في ذلك فلم يكف للحج فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فقال ما صنعت قلت : تصدقت بها فقال عليه السلام : ضمنت الا أن لا يبلغ أن يحج به من مكه فان كان لا يبلغ أن يحج به من مكه فليس عليك ضمان وان كان يبلغ أن يحج به من مكه فأنت ضامن .

تقريب الاستدلال : دلالة الأخبار على كون الملاك هو الاعتبار العرفي على أن المقصود هو الوصول الى الخير بنحو تعدد المطلوب .  
ويمكن أن يقال : أن الظاهر من الأخبار في نظائر المقام أن هذا حكم تعبدى شرعى فى باب الأوقاف و الوصايا و النذور و حينئذ لا فرق بين ان يكون بنحو وحده المطلوب أو تعدده .

المسألة ١٠ - اذا باع داره من شخص واشترط عليه ان يحج عنه بعد موته أو صالحه عليه واشترط عليه الحج بعد موته أو ملكه ايأه واشترط عليه أن يحج عنه بعد موته هل يلحقه حكم الوصيه أى ملكك الموصى حجا على ذمه المنتقل اليه المال ثم أوصى اليه أن يجعل الحج عنه بحيث يكون الحج عليه بمنزله الثمن أو لا يلحقه حكم الوصيه بل هو ملك الحج بالشرط على ذمه الشخص ثم انه على تقدير الثانى هل هذا الشرط قابل لأن يورث ام لا . و تظهر الثمره فيما كان الحج مندوبا و تجاوز عن ثلث ماله .

فعلى الاول : تحتاج الى اجازة الورثه فيما زاد على الثلث فان

لم يجر الورثه فتبطل الوصيه .

وعلى الثانى : و قلنا بعدم قابليه هذا الشرط لأن يورث لا تحتاج

الى اذن منهم لعدم حق لهم فى ذلك .

قال السيد ( ره ) فى العروه : صح و لزم و خرج من أصل التركه

وان كان ندبيا ولا يلحقه حكم الوصيه .

وقال المحقق القمى قدس سره : هو مالك للحج على ذمه الشخص

فهو وصيه بالحج و ينفذ من الثلث .

أقول : الوصيه على قسمين :

١- عهديه .

٢- تمليكيه .

وفى المقام هو باع داره عليه بالثمن و اشترط عليه أن يحج عنه

بعد موته و الحج ثمن و هذه وصيه عهديه .

والكلام فى ما صالحه داره و اشترط عليه الحج بعد موته و لم ينف

المتصالح بالشرط هل للوارث حق لهذا الشرط أى يشمل حديث ما تركه

الميت من مال أو حق فلوارثه أم لا .

قال السيد ( ره ) فى العروه : لا حق للوارث فى ذلك الشرط .

أقول : الأحوط الفسخ باذن الحاكم الشرعى و صرف الدار بعد

الفسخ فى الحج من غير حصه القاصر من الوارث .

المسأله ١١- اذا أوصى بالحج ماشيا أو حافيا هل يستتاب له

من البلد أو من الميقات .

أقول : ان كان الحج هو التوجه فيستتاب له من البلد من الثلث



فيما اذا كان المتعلق للوصيه هو الحج الندبي وان كان بمعنى المناسك فيستتاب له من الميقات من الثلث ايضا واما اذا نذر ان يحج كذلك ولم يف بالنذر ومات فهذا دين ثابت على ذمته و يشتتاب له من الاصل و يتبع الميقاتيه او البلديه مما يستفاد من ظاهر لفظه و اذا كان المنذور هو المشى مقيدا ببذنه قال السيد في العروه يسقط بموته لان مشى الاجير ليس ببذنه ففرق بين كون المباشرة قيدا في المأمور به او موردا . قال السيد الحكيم قدس سره ان المشى و الحفاه المأخوذين قيدا تاره يؤخذ ان قيدا بما هما منسوبان الى الناذر من حيث هو هو و أخرى يؤخذ ان قيدا بما هما منسوبان اليه من حيث كونه حاجا فعلى الاول فيتعذر القضاء ، وعلى الثانى لا يتعذر القضاء فيجب معنى القيد به هر كون كلمه ببذنى قيدا للمأمور به اذا سمى به و معنى موردا اى الحج ماشيا يكون ماشيا حال المأمور به و معناه تعلق النذر بالمطلق أى الاعم من المباشرة و التسبب .

أقول : يرد عليه أنه لا معنى للأعم من المباشرة و التسبب لأن مقتضى دليل النجابه هو البدن التنزيلي أى النائب ينزل نفسه منزله المنوب عنه لأن يتوجه اليه أمر المنوب عنه على ما ذهب اليه الشيخ ( ره ) فلا فرق بين كون القيد قيدا للمأمور به أو حالا له فيكون تفصيل السبد ( ره ) فى غير محله وان كان بمعنى اهداء الثواب ففى هذا لا يتوجه اليه أمر ولا ينحل به الاشكال .

المسألة ١٢ - اذا أقر على وجوب الحجين عليه و اوصى بهما صدق و يخرج من أصل التركة و الوجه فى ذلك هو استقرار سيره العقلاء و المتشرعة على حجه اخبار المرء عن نفسه ولم يستدلوا لذلك بادل حجه الاقرار

لأنها تختص بما اذا أقر على نفسه لافى المقام لأنه يكون الحكم بنفوذ اقراره موجبا لضيا ع حق الوارث و لم يكن هذا اقرار على نفسه ، و أما لو اقرب ذلك فى مرض الموت و كان متهما فى اقراره .

قال السيد ( ره ) فى العروه : الأقوى انه يخرج من الثلث و ما يستدل له ان الوجه فى ذلك هو ان المقام شبيه الدين و النصوص الواردة فى الاقرار على الدين نفوذه فى الأصل اذا لم يكن متهما ، و فى الثلث اذا كان متهما و لافرق فى الدين بين العين و العمل و ما كان للناس و ما كان لله تعالى .

المسألة ١٣- اذا أخذ الوصى اجره استيجار الحج من التركة ثم مات و شك فى أنه استاجر الحج قبل موته ام لا فيه صورتان :

١- مضت مده يمكن الاستيجار فيها و كان الوجوب فوريا على الوصى .

قال السيد ( ره ) فى العروه : فالظاهر حمل امره على الصحة .  
اقول : ان كان الدليل على قاعده اصالة الصحة هو روايه ( ضع فعل أخيك على احسنه حتى يأتيك ما يقلبك عنه و لا تظن بكلمه خرجت من أخيك سوءا و انت تجد لها فى الخبر سبيلا ) و يكون معنى الروايه هو ان الظاهر من حال المسلم انه لا يعصى مهما شك فيه فيثبت المطلوب اى يحمل على انه عمل بمقتضى الوصيه و لكن معنى الحديث انه لا تتهموه و لكن لا يترتب عليه اثر على حتى يثبت انه عمل بمقتضى الوصيه .

و ان كان الدليل لها بناء العقلاء الممضاه على حمل فعل الغير على الصحة سواء المسلم و غير المسلم ، ففيه ان القاعده تجرى فى حق من عمل و شك فى انه هل عمل على وجه صحيح او على وجه باطل فيحمل ماعمله



على الوجه الصحيح . وفى المقام تثبت بالقاعدة ان ما اخذه الوصى من الأجره كان على الوجه الشرعى اى بقصد الاجاره لا بقصد الحرام ، فلاتثبت بالقاعدة ان الوصى استأجر للحج ثم مات وحينئذ يجرى أصاله عدم استيجار الوصى سراء كان متعلق الوصيه هو الحج الواجب او الحج المندوب او يقال الأصل عدم فراغ ذمه الموصى من الحج لو كان ما اوصى به هو الحج الواجب عليه فالاقوى لزوم الاستيجار ثانيا من الأصل ان كان المتعلق للوصيه واجبا ومن الثلث ان كان مستحبا . واما اذا كان وجوب الوفاء بالوصيه على الوصى موسعا .

قال السيد ( ره ) فى العروه : فى حمل امر الوصى على الصحه اى اخذه الأجره على الصحه اشكال .

اقول : بل لا يمكن الحمل على الصحه لما مضى الاشكال فيه آنفا ، و ان لم تمض مده يمكن الاستيجار فيها وجب الاستيجار من بقيه التركة اذا كان الحج واجبا ومن بقيه الثلث اذا كان مندوبا .  
بقى الكلام فى الضمان .

هل الوصى ضامن لما اخذه و يجب افراغ ذمته عما اخذه بعد موته ام لا ؟ — اقول — هذا على قسمين :

الاول : انه علم تلف ما قبضه و شك فى الضمان وعدمه فالظاهر عدم حث ان أصاله عدم استيجاره معارض بأصاله عدم ضمانه وقاعده على اليد ما اخذت حتى تؤدى لا تشمل يد الأمانه حيث ان الأمين مؤتمن ، و الاقوى هو الضمان لان أصاله عدم الاستيجار اصل موضوعى و معه لا يصل النوبه الى الاصل الحكمى اى أصاله براءه ذمه الوصى عن وجوب شئ عليه .

الثانى : بقى المال فى تركه الوصى . قال السيد ( ره ) فى العروه :  
اخذ حتى فى الصورة الأولى مستدلا بأصاله بقاء ذلك المال على ملك  
الميت .

أقول : بل هنا علم اجمالى بالمخالفه للتكليف المردد بين حليه  
التصرف فى المال الموجود لوارث الموصى و حرمة التصرف لهم فيه لأنه ان  
عمل بالوصيه فقد خرج المال عن ملك الميت فلا يجوز التصرف فى المال و ان  
بقى المال على ملك الميت فهو لم يعمل بالوصيه فيجوز لهم التصرف فيه  
و بالجملة يكون البناء على العمل بالوصيه و بقاء المال على ملك الميت علما  
بمخالفته للواقع .

اما اذا كان المال موجودا فى تركه الوصى مقتضى دليل السيد ( ره )  
فى الصورة الاولى اى فيما اذا مضت مده يمكن الاستيجار فيها و كان فوريا  
عليه حيث تمسك بأصاله الصحه هو الحكم بكون المال لورثه الوصى ، و اما  
ما يتوهم من الاشكال عليه بانه اصل مثبت و لعاه لذلك قال السيد ( ره ) :  
نعم لو كان المال المقبوض موجودا اخذ حتى فى الصورة الاولى ، و ان  
احتمل ان يكون استأجر من مال نفسه اذا كان مما يحتاج الى بيعه و صرفه  
فى الأجره و تملك ذلك المال بدلا عما جعله اجره لأصاله بقاء ذلك المال  
على ملك الميت مدفوع ، بانه نسلم كون ذلك من الاصل المثبت و لكن  
مثبتات أصاله الصحه سواء كانت اماره او اصلا حجه مقتضى استصحاب عدم  
العمل بالوصيه وجوب الاستيجار على وارث الموصى و مقتضى العلم الاجمالى  
هو وجوب الاحتياط على وارث الموصى اى ليس لهم التصرف فى المال  
الموجود هذا و يمكن انحلال العلم الاجمالى بجريان أصل آخر فى احد



الطرفين المثبت للتكليف و يصبر الطرف الآخر مشكوكا بالشك البدوى و به ينحل العام الاجمالى و فى المقام باصالة الصحة يثبت انتقال المال عن ملك الميت الى ملك الوصى و بها يثبت عدم جواز اخذ المال و انحل بذلك العلم الاجمالى .

المسألة ١٤ - اذا تلفت الأجره عند الوصى بـلاتقصير منه لم يكن ضامنا لأنه أمين و وجب الاستيجار من بقيه التركة او من بقيه الثلث و ان اقتسمت التركة بينهم استرجع منهم بمقدار مصرف الحج لوجوب العمل بمقتضى الوصيه و ان شك فى تقصير الوصى فهو غير ضامن أيضا لأنه أمين و ليس على الأمين الا اليمين و هكذا ان استأجر الوصى و مات الأجير و تسلم الأجره فيما كان يجوز التسلم و مات الأجير قبل العمل و لم يكن للأجير تركه او لم يمكن الأخذ من تركته و مهما كان للأجير تركه و امكن الأخذ من تركته فالوصى غير مكلف بذلك اذا كان وصيا فى نفس الاستيجار و اما اذا كان وصيا فى افراغ ذمه الميت فيجب عليه الأخذ من تركه الأجير .

المسألة ١٥ - اذا اوصى بما عنده من المال للحج ندبا و لم يعلم انه بقدر الثلث ام لا ، قال السيد ( ره ) فى العروه لم يجز صـ صرف جميعه فى الحج بل يصرف ثلثه .

أقول : يمكن اجراء أصالة الصحة فى حقه اذا شك فى أنه تصرف فى الثلث او اكثر و بأصالة الصحة يثبت كون تصرفه فى الثلث و لو ادعى ان عند الورثه ضعف هذا او انه اوصى سابقا بذلك و الورثه اجاز و اوصيته قال السيد ( ره ) فى العروه : فى سماع دعواه و عدمه وجهان .

أقول : يسمع دعواه لأنه يجزى أصالة الصحة فى تصرفه و قد ثبت ان

بناء العقلاء على اجره اصل الصحه من باب الغلبه اى الغالب فيما يصدر من الانسان صدوره على الوجه الصحيح فيجرى الأصل فى عمل الموصى و يصرف جميع المال فيما اوصى به .

المسأله ١٦ - يجوز النياه فى الطواف مستقلا من غير أن يكون فى ضمن الحج فى !جمله و الصور المتصوره فى المسأله :

- ١- ينوب عن الميت .
- ٢- ينوب عن الحى اذا كان غائبا .
- ٣- ينوب عنه اذا كان حاضرا عاجزا .
- ٤- ينوب عنه اذا كان حاضرا معذورا عن الطواف بنفسه .
- ٥- ينوب عنه اذا كان حاضرا متمكنا من الطواف - يصح النياه فى الأربع من الصور دون الخامس .

واما الدليل لصحه النياه فى الصور الأربع بعد ما كان مقتضى القاعده لزوم المباشرة فى العبادات الا ما خرج بالدليل هو الأخبار .

اليك الدليل : ١- صحيحه معاويه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله تعالى جعل حول الكعبه عشرين ومائة رحمه منها ستون للطائفين - تقريب الاستدلال مشروعيه الطواف واستحبابه مستقلا .

٢- خبر يحيى الأزرق قلت لأبى الحسن عليه السلام الرجل يحج عن الرجل يصلح له أن يطوف عن اقاربه فقال عليه السلام اذا قضى مناسك الحج فليصنع ما شاء .

٣- روايه أبى بصير قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : من وصل ابا ه او ذا قرابه له فطاف عنه كان له اجره كاملا و للذى طاف عنه مثل اجره



و يفضل هو بصلته اياه بطواف آخر - الحديث - تقريب الاستدلال يستفاد من اطلاق الروايتين صحه النياه عن الميت والقدر المتيقن من النياه عن الحي هو الحي الغائب .

٤- خبر ابن ابي نجران عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يطوف عن الرجل و هما مقيمان بمكة قال لا ، و لكن يطوف عن الرجل و هو غائب عن مكة الحديث - تقريب الاستدلال صحه النياه عن الحي الغائب و عدم صحه النياه عن الحي الحاضر بمكة .

٥- اسماعيل ابن عبد الخالق قال كنت الى جنب ابي عبد الله عليه السلام و عنده ابنه عبد الله و ابنه الذي يليه فقال له رجل اصلحك الله يطوف الرجل عن الرجل و هو مقيم بمكة ليس به عله فقال لا ، لو كان ذلك يجوز لأمرت ابني . تقريب الاستدلال كسابقه و ايضا ماورد في الأخبار في الطواف عن المعصومين احياء و امواتا .

٦- صحيحه معاويه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : المبطلون و الكبير يطاف عنهما و يرمى عنهما .

٧- صحيح الحبيب الخثعمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال امر رسول الله صلى الله عليه و آله ان يطاف عن المبطلون و الكبير - تقريب الاستدلال صحه النياه عن الحي الحاضر العاجز .

هل الحائض ملحق بذوى الأعذار فيجوز النياه عنها في الطواف ام لا قال بعض بالاحاق و استدل بان ذكر المبطلون و الكبير و المريض المغلوب و المغمى عليه في الأخبار انما هو من باب المثال و يكون العذر الشرعى كالعذر العقلى و انما يتصور لحوقها مع ضيق الوقت عن الحج

بالنسبه الى طواف العمره او خروج القافله بالنسبه الى طواف النساء و فيه انه لم يثبت نص خاص يدل على جواز الاستنايه لها . بل الاخبار الآتيه داله على خلاف ذلك . وقال بعض يبذل عمرتها التمتع الى الحج الافراد عند ضيق الوقت عن الطواف و اتمام العمره التمتع اليك الأخبار .

١- صحيح جميل بن دراج قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض اذا قدمت مكة يوم الترويه قال تمضي كما هي الى العرفات فتجعلها حجه ثم يقيم حتى تطهر فتخرج الى التنعيم فتحرم فتجعلها عمره قال ابن ابي عمير كما صنعت عائشه . تقرب الاستدلال عدم استنابتها للطواف . واما اذا حاضت بعد الدخول فى العمل قال بعض يسقط عنها الطواف ولا يستتيب . اليك الدليل .

صحيحه ابي ايوب ابراهيم بن عثمان الخزاز قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل فقال اصلحك الله ان امرأته معنا حائضا و لم تطف طواف النساء و يا ابي الجمال ان يقيم عليها قال فاطرق و هو يقول : لا تستطيع ان تتخلف عن أصحابها و لا يقيم عليها جمالها ثم رفع رأسه اليه فقال : تمضي فقد تم حجها . تقرب الاستدلال الروايه ظاهره فى سقوط الطواف عنها . قال بعض هي محموله على سقوطها عن نفسها ولكن تستتيب و قال بعض هذا خلاف الظاهر .

اقول : ان امكن الحاق الحائض بذوى الاعذار فتستتيب و ان قلنا بعدم جواز التعدى فيسقط عنها الطواف و لكن الاحتياط عليها ان تستتيب و ما يصح النيايه فيه هو النيايه عن النائب فى الطواف المستحبى و لم يكن دليل للنيايه عن الحائض ثم ان الملاك فى الخيبه هو البعد عن مكة بعشره



## أميال .

اليك الدليل : مرسل عبد الرحمن ابن ابي نجران عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له الرجل يطوف عن الرجل و هما مقيمان بمكة قال لا . ولكن يطوف عن الرجل و هو غائب عن مكة قال قلت و كم مقدار الغيبة قال : عشرة اميال .

ثم انه لم يثبت استحباب سائر اجزاء الحج مستقلا حتى السعى على المشهور . قال بعض يستحب السعى بين الصفا و المروه مستقلا مستدلا بقوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما . تقريب الاستدلال كلمه ( لا جناح ) ظاهره في الاستحباب النفسى للسعى وفيه ان كلمه لا جناح نظير كلمه لا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاه الوارده في المسافر الداله على الجواز و بالجملة يكون الآيه في مقام التشريع للسعى في ضمن الحج لا في مقام بيان الوجوب او الاستحباب .

٢- خبر محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم لرجل من الأنصار اذا سعت بين الصفاء و المروه كان لك عند الله تعالى أجر من حج من بلاده و مثل أجر من اعتق سبعين رقبه مؤمنه .

٣- خبر ابي بصير قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ما من بقعه احب الى الله تعالى من السعى لأنه يذل فيه كل جبار . تقريب الاستدلال صراحه الخبرين في الاستحباب النفسى للسعى . وفيه ان سند خبر محمد بن قيس قاصر و ان كان تام الدلاله و خبر ابي بصير صحيح ولكنه قاصر الدلاله .

اقول : و يمكن ان يثبت الاستحباب النفسى للسعى من ضم آيه ( ان الصفا و المروه من شعائر الله ) الى آيه ( و من يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب ) - تقريب الاستدلال انه يثبت بالآيه الأولى كونهما من شعائر الله و بالآيه الثانيه مطلوبيه التعظيم لهما الصادق على السعى بينهما فالسعى مطلوب نفسيا مستقلا و هذا هو الاستحباب النفسى له .

المسأله ١٧- اذا كان للميت مال عند الودعى و على الميت ديون مثل دين حجه الاسلام و الحج المنذور و اخواته و الخس و الزكاه و المظالم و الكفارات و الدين هل للودعى ان يؤدى عن ناحبه الميت مستقلا أو يستأذن الورثه او يفصل بين ما يعلم او يظن أن الورثه يؤدون فعليه التسليم اليهم او لا يؤدون فلا يسلم اليهم بل يؤدى بنفسه مستقلا و هل عليه أن يستأذن الحاكم الشرعى او يفصل بين دين الحج فيؤدى بنفسه و بين غيره فعليه الاستيذان منه و على تقدير الجواز هل له الاستنايه للميت او يباشره بنفسه نائبا عن الميت ثم هل العارويه و العين المستأجره و المغصوبه و الدين فى الذمه مثل الوديعة ام لا ، ثم هل التركة ينتقل الى الورثه و عليهم الأداء لديون الميت او يتعلق حق الغرماء بالتركة مستقلا و لهم اخذ الحق من التركة بلا مراجعه الى الورثه او الحاكم الشرعى ، او يكون الولايه على افراغ ذمه الميت لهم و ان لم يملكوا التركة و ليس للغير ولايه على ذلك . مقتضى ماورد من الدليل من كون الوارث ولى الميت يكون الحق فى اداء الديون للوارث اليك الدليل :

١- قوله تعالى فى سوره الانفال آيه ٧٦ : اولوا الارحام بعضهم

اولى ببعض .



٢- النصوص الواردة في تغسيل الميت والصلوة عليه .

٣- صحيح عباد بن صهيب او موثقه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل فرط في اخراج ذكاته في حياته فلما حضرته الوفاة حسب جميع ما فرط فيه مما لزمه من الزكاة ثم اوصى ان يخرج ذلك فمدفوع الى من يجب له قال فقال عليه السلام : جائز يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة دين لو كان عليه ليس لوارثه شيء حتى يؤدوا ما اوصى به من الزكاة .

٤- روايه يحيى الأزرق عن رجل قتل وعليه دين ولم يترك مالا فاخذ اهله الدين من قائله عليهم ان يقضوا دينه قال عليه السلام : نعم قلت وهو لم يترك شيئاً قال عليه السلام : انما اخذوا الدين فعلية ان يقضوا دينه .

تقريب الاستدلال يكون المخاطب باداء دين الميت هو الوارث ثم انه ان قلنا ان الوارث يملك التركة وعليهم اداء الديون فالأمر فيه واضح حيث يكون تصرف الغير في المال منافياً لعموم قاعدة الناس مسلطون على أموالهم وان قلنا ببقاء المال على ملك الميت كما يستفاد من جملة ليس لوارثه شيء حتى يؤدوا ما اوصى به من الزكاة .

في روايه عباد بن صهيب فالحكم كذلك لاستقرار السيره القطعيه على عدم مداخله الحاكم الشرعي في وفاء الديون عن الميت اذا لم يرص بها الميت ، فيكون الولاية على ذلك للوارث مضافا الى ذلك ان الوارث مخير في جهات القضاء وله الحج بنفسه والاستقلال بالتركة وله الاستيجار بدون اجرة المثل - والقول بان وفاء ما على الميت من الدين او نحوه واجب كفاً على كل من قدر على ذلك ينافيه ولاية الوارث على ذلك مع انه يفرض المسئله فيمن يحج بنفسه عن الميت بالأجره فكيف يتحقق منه عقد

الاجاره ام كيف له الولا يه على استيجار الغير للحج عن الميت .  
و بالجملة مقتضى ما يستفاد من الأدله انحصار الحق للوارث نعم  
يخرج عن ذلك فى مورد الودعى لروايه الصدوق باسناده عن سريد القلا  
عن ايوب بن الحر عن بريد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلته عن رجل  
استودعنى مالا فهلك و ليس لوارثه شئ و لم يحج حجه الا سلام قال عليه  
السلام حج عنه و مافضل فاعطهم ، تقريب الاستدلال جواز صرف المال فى  
الحج عن الميت للودعى ، قال بعض لما كان الروايه على خلاف قاعده  
الولا يه للوارث يؤخذ بالمتيقن منه و هو ما اذا علم او ظن عدم قيام الورثه  
بهذه الوظيفه .

و قال بعض فى الجواب عنه لا يجوز رفع اليد عن اطلاق الروايه  
للقاعده .

اقول : يصح ذلك لو كان الروايه وارده لبيان الحكم و لعل الراوى  
كان فى مقام الاستيذان من الامام عليه السلام فيكون القضيه شخصيه لا تصلح  
للدليل على العموم حتى يتعدى الى المتفرعات فى المسأله ايضا .

و بالجملة لم يثبت الولا يه لمطلق من عنده الحق حتى يجوز له الحج  
عن الميت و ان علم ان الورثه لا يحجون عن الميت بل تختص بالودعى مع  
علمه بامتناع الورثه . ثم ان ظاهر الروايه هو صرف المبلغ فى الحج عن  
الميت و لا فرق بين ان يحج بنفسه او يستأجر أجيرا للحج عن الميت .

و اما لو كان الودعى عالما بدين على الميت كالخمس و الزكاه وامثاله  
و يعلم ان الورثه لا يقومون بذلك اما لعدم ثبوت الحق عندهم او ممتنعون  
من ذلك او يظن ذلك و هكذا غير الودعى كمن عليه الدين للميت والغاصب



الذى يريد اداء حق الميت ، قال السيد فى العروه : يجوز لهم صرف ذلك فيما على الميت اما لا استفاده ذلك من الروايه حيث يكون ذكر الحج فى الروايه من باب المثال او بدعى تنقيح المناط فيتعدى عن مورد الروايه او من باب الحسبه حيث يعلم من مذاق الشارع لزوم اداء حقوق الناس وعدم تفويت ذلك على الميت و يضمن لو دفعه الى الوارث ، نعم يجب الاستيذان من الحاكم لأنه ولى من لا ولى له و يكفى الاذن الاجمالى .

اقول : و الدليل لذلك ما عن دعائم الاسلام ( السلطان وصى من لا وصى له ) و لا يلزم استيذان التفصلى من الحاكم حينما يتعذر اثبات الحق عند . و يكفى الاستيذان الاجمالى منه و هذا فيما علم بامتناع الورثه للخروج عن عموم دليل ولايه الوارث ، و اما لو ظن ذلك فالظاهر ان حكم الشك فيكون الشبهه موضوعيه و المرجع هو عموم ولايه الوارث حيث ان اصاله عدم الامتناع تقتضى ثبوت الولايه ظاهرا للورثه و لا يجرى اصاله عدم اقدام الورثه على ذلك لأن القدر المتيقن من التخصيص هو صورته العلم بعدم اقدم الورثه و مع الشك يبنى على ثبوت الولايه و الشاهد لذلك استقرار السيره على دفع العين الى الوارث فى حال الشك و لا يلحق الظن بالعلم ايضا لعدم الدليل على حجتيه .

خلاصه ما توصلنا اليه مقتضى الأدله ثبوت الولايه للوارث فى كل ما يتعلق بالميت وسقوطها مع العلم بامتناعهم عن ذلك و ان امكن اجبار الورثه ، و يحمل روايه بريد على هذه الصوره و الشاهد لذلك كلمه ( وليس لوارثه شئ ) لعدم جواز تفويت حق الميت و من باب الحسبه نعم على الودعى و امثاله الاستيذان من الحاكم .

المسألة ١٨ - يجوز للنائب بعد الفراغ عن الاعمال عن المنوب عنه ان يطوف لنفسه او لأقاربه لصحيح صفوان بن يحيى عن يحيى الأزرق قال قلت لابي الحسن عليه السلام الرجل يحج عن الرجل يصلح له أن يطوف عن اقاربه قال عليه السلام اذا قضى مناسك الحج فليصنع ما شاء .

تقريب الاستدلال كلمه (ما شاء) يدل بعمومه على جواز الطواف لنفسه وعن اقاربه وله أن يأتي بالعمرة المفردة لنفسه او لغيره .

المسألة ١٩ - من اعطا رجلا مالا لاستيجار الحج هل يجوز له ان يحج بنفسه او عليه استيجار الغير للحج ، اقول هذا على قسمين :

١ - يعلم ان المعطى اراد استيجار الغير وفى الحقيقة يكون الأخذ وكىلا فى الاستيجار فلا يجوز له أن يحج مباشرة عنه .

٢ - يعلم الأخذ ان مراد المعطى صدور الحج فى الخارج فيكون الأخذ ان يحج عن المعطى وفى الحقيقة يكون الأخذ وكىلا فى ايقاع الاجاره بين نفسه وبين موكله لكفايه الاثنيه الاعتباريه بين الموجب و القابل ولا يتوقف صحه الاجاره على الاثنيه الخارجيه ، فيكون الأخذ موجر باعتبار موكله ومستأجرا باعتبار نفسه .

٣ - بشك الأخذ فى مراد المعطى والأحوط عدم مباشرته بنفسه و ذلك لأن كلام المعطى منصرف الى استيجار الغير حيث ان اطلاق وكالته فى الاستيجار للحج يقتضى الاثنيه الخارجيه وان كان الأقوى جواز ذلك لكون هذا الانصراف بدوياً ثم اذا عين المعطى شخصاً للحج فيتعين الا اذا علم عدم أهليته وحبثه لا يكون استيجاره صحيحاً فلا يكون موضوعاً للوكاله والوكاله باطله وقد اشتبه على المعطى فى تعيين هذا الفرد . نعم



لو كان ذكر هذا الفرد من باب احد الأفراد وحينئذ يبطل التعيين و  
لا يبطل الوكاله لانها عامه .

### فصل فى الحج المندوب

المسأله ١- يستحب الحج على الصبى المميز وعلى من اتى بفريضة  
الحج و من هو غير مستطيع مهما امكن و ذلك مثل من بتصكع الحج بل  
يستحب تكراره فى كل سنه . والدليل لذلك : ١- اطلاقات ادله رجحان  
الحج .

٢- روايه عيسى ابن منصور قال قال لى جعفر بن محمد عليه السلام  
يا عيسى ان استطعت ان تأكل الخبز و الملح و تحج فى كل سنه فافعل .  
٣- روايه ابن ابى يعفور قال ابوعبد الله عليه السلام حج رسول الله  
صلى الله عليه و آله و سلم متسترا فى كل عام .

٤- و ماورد من ان بعض الأئمه صلوات الله عليهم اجمعين حج خمس  
وعشرين حجا و بعضهم اربعين حجه ثم ان المسلم من حج النبى صلى الله  
عليه و آله و سلم بعد الهجره هو الحج الودعى اى الحج فى السوادع  
بتقدير ( فى ) و هو حجه الاسلام ( حج التمتع ) و ما فعله قبل حجه  
الاسلام من الحج فهو محمول على معناه اللغوى و هو القصد اى التوجه  
و يتحقق بطواف البيت او محمول على حجه متسترا .

و يكره ترك الحج خمس سنين متواليه . اليك الدليل : ١- خبر  
عبد الله بن سنان عن حمران عن ابى جعفر عليه السلام قال : ان لله  
مناديا اى عبد احسن الله اليه و اوسع عليه فى رزقه فلم يفد اليه فى كل

خمسه اعوام مره لىطلب نوافله ان ذلك لمحروم . تقرب الاستدلال كلمه  
( لمحروم ) تدل على كراهه ترك الحج فى كل خمسه اعوام مره واحده .

٢- خبر صفوان مهران الجمال عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من

حج ثلاث حجج لم يصبه فقر ابدا .

المسأله ٢- يستحب أن ينوى العود بعد ما حج .

الىك الدليل : روايه عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله

عليه السلام يقول من رجع من مكه و هو ينوى الحج من قابل زيد فى عمره و

من خرج من مكه و هو لا يريد العود اليها فقد اقترب اجله و دنى عذابه .

وفى روايه الحسن بن على عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان يزيد

بن معاويه حج فلما انصرف قال اذا جعلنا فلامينا فلن نعود بعدها

سنينا للحج و العمره ما بقينا فنقض الله عمره و اماته قبل اجله . تقرب

الاستدلال استحباب نيته العود الى الحج و كراهه ترك نيته العود .

المسأله ٣- يستحب ان يتبرع بالحج عن الاقارب و غيرهم احياء او

امواتا و عن المعصومين ( ع ) احياء و أمواتا .

الىك الدليل - صحيح اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام

سأله عن الرجل يحج فيجعل حجته و عمرته او بعض طوافه لبعض اهله

و هو عنه غائب ببلد آخر قال فقلت فينقص ذلك من اجره قال عليه السلام

لا هى له و لصاحبه وله اجر سوى ذلك بما وصل قلت و هو ميت هل يدخل

ذلك عليه قال نعم حتى يكون مسخوطا عليه فيغفر له او يكون مضيقا عليه

فيوسع عليه فقلت نيعلم هو فى مكانه ان عمل ذلك لحقه قال نعم الحديث .

تقريب الاستدلال تشريع الحج عن الاقارب ، خبر جابر عن ابي جعفر



عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من وصل قريبا بحجه او عمره كتب الله له حجتين وعمرتين .

تقريب الاستدلال تشريع الحج و العمره عن الاقارب روايه موسى بن القاسم البجلي قلت لأبي جيعفر عليه السلام فربما حججت عن ابيك و ربما حججت عن ابي و ربما حججت عن رجل من اخواني و ربما حججت عن نفسي فكيف اصنع فقال عليه السلام تمتع .

تقريب الاستدلال : تشريع الحج عن الاقارب وغيرهم وعمن المعصومين عليهم السلام قال بعض يشترط عدم حضورهم بمكه لعدم توجه امر المنوب عنه الى النائب حينئذ وفيه انه لا يلزم قصد امر المنوب عنه بل يكفي قصد القربه فقط بعد تنزيل نفسه منزله المنوب عنه و بتقربه يتقرب المنوب عنه وعلى هذا لا منع من الجتمع بين النائب و المنوب عنه فى عمل الحج .

و يستحب الطواف عن الغير وعن المعصومين احياء و امواتا مع عدم حضورهم فى مكه . اليك الدليل روايه موسى بن القاسم قال قلت لأبي جعفر الثانى عليه السلام قد اردت ان اطوف عنك وعن ابيك فقل لى ان الاوصياء لا يطاف عنهم فقال عليه السلام بل طف ما امكنك فان ذلك جاز فقلت و ربما طفت عن امك فاطمه و ربما لم اطف فقال استكثر من هذا فانه افضل ما أنت عامله انشاء الله تعالى .

تقريب الاستدلال تشريع الطواف عن المعصومين احياء و امواتا . صحيح معاويه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له فاطوف عن الرجل والمرئه و هما بالكوفه فقال عليه السلام نعم تقريب الاستدلال تشريع

الطواف عن الغير و هو غائب .

و لا يجوز الطواف عن الحاضر بمكه و هو صحيح ، اليك الدليل روايه اسماعيل بن عبد الخالق قال كنت الى جنب ابى عبد الله عليه السلام وعنده ابنه عبد الله او ابنه الذى يليه فقال له رجل اصلحك الله يطوف الرجل عن الرجل و هو مقيم بمكه ليس به عله فقال لا لو كان ذلك يجوز لأمرت ابى فلانا فطاف عنى الحديث .

مرسله بن ابى نجران عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يطوف عن الرجل و هما مقيمان بمكه قال لا و لكن يطوف عن الرجل و هو غائب عن مكه قال قلت و كم مقدار الغيبه قال عشره اميال .

تقريب الاستدلال عدم جواز البر بالطواف عن الحاضر الصحيح و يستفاد من مفهوم خبر اسماعيل كلمه ( ليس به عله ) تشريع الطواف عن العاجز الحاضر .

المسأله ٤- يستحب الاقتراض للحج لفاقد الزاد و الراحله اذا كان واثقا باداء القرض بعد ذلك .

اليك الدليل : ١- روايه موسى بن بكر الواسطى قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يستقرض و يحج فقال ان كان خلف ظهره مال ان حدث به ما حدث ادى عنه فلا بأس .

٢- روايه محمد بن ابى عمر عن حقيه قال جاءنى سدير الصيرفى فقال ان اباعبد الله عليه السلام يقرء عليك السلام و يقول مالك لا تحج استقرض و حج .

تقريب الاستدلال استحباب الاستقراض للحج مع الوثوق بالوفاء .



المسألة ٥- يستحب احجاج من لا استطاعه له اليك الدليل : روايه الحسن بن على الديلمى . . . سمعت الرضا عليه السلام يقول من حج بثلاثه من المؤمنين فقد اشترى نفسه من الله عزوجل بالثمن .

المسألة ٦- يجوز اعطاء الزكاه للرجل الضروره ان يحج .  
و الدليل له انه مصرف سهم سبيل الله حيث لا يلزم التوزيع على المستحقين فى باب الزكاه .

٢- صحيح حريز عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الضروره ايجب من مال الزكاه قال نعم واما اعطاء الزكاه بغير الضروره . فيمكن ان يستدل له باطلاق خبر حماد عن حريز فى روايه على بن يقطين انه قال لأبى الحسن الاول عليه السلام يكون عندى المال من الزكاه فاحج به موالى و أقاربى قال نعم لا بأس .

المسألة ٧- الحج افضل من الصدقه : اليك الدليل روايه موسى بن القسم عن صفوان و ابن ابي عمير عن معاويه بن عمار عن ابي عبد الله عن ابيه عن آبائه : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقيه اعرابى فقال له يا رسول الله صلى الله عليه وآله انى خرجت اريد الحج ففاتنى وانا رجل مميل ( كثير المال ) فمرنى ان أصنع فى مالى ما ابلغ به اجر الحاج فالتفت اليه رسول الله صلى الله عليه وآله فقال انظر الى ابي قبيس فلو ان ابا قبيس لك ذهبة حمراء انفقته فى سبيل الله ما بلغت به ما يبلغ الحاج ثم قال ان الحاج اذا اخذ فى جهاده لم يرفع شئاً و لم يضعه الا كتب الله له عشر حسنات و محى عنه عشر سيئات و رفع له عشر درجات

فاذا ركب بعيره لم يرفع خفا ولم يضعه الا كتب الله مثل ذلك . . .

٢- عن ابراهيم بن سيمون قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انى احج سنه و شريكى سنه قال ما يمنعك من الحج يا ابراهيم قلت : لا اتفرغ لذلك جعلت فداك ، اتصدق بخمسائه مكان ذلك قال الحج افضل ، قلت الف قال الحج افضل ، قلت الف وخمسائه قال الحج افضل ، قلت الفين قال فى الفيك طواف البيت ، قلت لا قال فى الفيك سعى بين الصفا والمروه قلت لا ، قال أنى الفيك وقوف بعرفه قلت لا ، قال أنى الفيك رمى الجماد قلت : لا ، قال أنى الفيك المناسك قلت لا قال الحج أفضل .

تقريب الاستدلال افضلية الحج حتى المستحب منه من الصدقه .

المسألة ٨- يستحب كثره الانفاق فى الحج والدليل له روايه ابن ابى يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : قال رسول الله (ص) ما من نفقه احسب الى الله عزوجل من نفقة قصد و يبغض الاسراف الا بالحج والعسره فرحم الله مؤمنا اكتسب طيبا و انفق من قصد او قدم فضلا . تقريب الاستدلال مبغوضيه الاسراف فى النفقه الا فى نفقه الحج .

المسألة ٩- لا يجوز الحج بالمال الحرام مع العلم به اليك الدليل صحيح محمد بن مسلم و منها القصاب جميعا عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال من اصاب مالا من اربع لم يقبل منه فى اربع من اصاب مالا من غلول او ربا او خيانه او سرقة لم يقبل منه فى زكاه ولا صدقه ولا حج ولا عمره تقريب الاستدلال كلمه ( لم يقبل ) و يجوز الحج بالمال المشتبه كجوائز الظلمه .

اليك الدليل حديث ابى همام قال قلت للرضا عليه السلام الرجل



يكون عليه الدين أيقضى دينه أو يحج قال يقضى ببعض و يحج ببعض قلت  
نانه لا يكون الا بقدر نفقه الحج قال يقضى سنه و يحج سنه قلت : اعطى  
المال من ناحبه السلطان قال لا بأس عليكم .

قال السيد ( ره ) فى العروه يجوز الحج بالمال المشتبه كجوائز  
الظلمه مع عدم العام بحرمتها .

المسأله ١٠ - فيما لا يجوز الحج بالمال الحرام بالحرمة التكليفى هل  
هذا يستلزم الحرمة الوضعى أى الفساد ام لا قال السيد ( ره ) فى العروه  
يبطل الاحرام والطواف فى ثوبه الغصبى و يبطل الهدى بالثمن الحرام ولا  
يبطل الحج لو كان سائر النفقه من مال الحرام وان كان عاصيا كاجزائه  
السياده و امثالها و يكفى فى صحه الحج حليه ثوبى الاحرام و ثمن الهدى .  
اقول فى توضيح ذلك انه لم يرد نص بعبارته لا تصل و لا تطف فى الثوب  
المغصوب و لم يرد لا تصل فى مكان الغصب فى نظير المقام كما ورد لا تصل  
فى الذهب و الحرير فلم يثبتها مانعيه شرعيه بهذه الصراحه بل ورد الدليل  
اقيموا الصلوه و ورد لا تغصب فيكون المتعلق فى الدليلين الصلوه و الغصب  
و يكون الموضوع لهما فعل المكلف و مهما اوجد هما المكلف فى فعل واحد فقد  
صدر منه فعل واحد له جهتان أى تحقق فى فعله الموضوعان من حيث كون  
فعله مصداقا لموضوع الهلاسه فهو مأثور به و من حيث كون فعله مصداقا  
لموضوع الغصب فهو منهى عنه .

و مهما قلنا بامتناع اجتماع الامر و النهى فى موضوع واحد أى فعل  
المكلف و رجحنا جانب النهى فيغلب جانب الحرمة الشرعيه بحكم العقل من  
باب تزاحم الدليلين فى مصداق واحد حينما صارا فعليين فى هذا المصداق

حبث بعام بهما نعم لوجهل الغصب فلا يصير خطاب لا تغصب في حقـه  
 فعليا و بالجلسه افعاله الصاواتى مستلزمه للتصرف فى الغصب و اذا صلى  
 فى مكان المغصوب فالصلواه باطله . و فى المقام تبطل الطواف و الصلوه مع  
 الثوب المغصوب من جهه المانع العقليه اى من باب تراحم الدليلين فى  
 مصداق واحد و تغليب جانب النهى لا من جهه المانع الشرعيه و هذا  
 بخلاف ثوبى الاحرام و ثمن الهدى حيث ان المنع فيهما شرعى و الوجه فى  
 ذلك ان الصلواه المتقيد بالستر بحيث يكون التقيد داخلا و القيـد  
 خارجا كانت مأموره بها و قد مضى البحث عنها فى مسئله السبعين من  
 الفصل الاول هذا و لكن يمكن ان يقال أنه يشترط فى حجه الحج والعمره  
 حليه ثوبى الاحرام و لباس الطواف و ثمن الهدى و لا يشترط ذلك فى نفقه  
 قطع المسافه من مسجد الحرام الى منى و عرفات و مشعر من كرى السياده  
 و لا فرق فى ذلك بين ان نقول ان معنى الحج هو المناسك او التوجه  
 المتحقق من الميقات حيث يكون المشى عبادته مشروطه بقصد القربه و يتفرع  
 على ذلك انه لو كان نعل المركب غصبا فهو ينافى مع قصد القربه على مبنى  
 كون الحج هو التوجه و يكون المشى و قطع المسافه من مقدمات المناسك و  
 ان كان الامر بها توصليا على مبنى كون الحج هو المناسك .

فيلزم حليه نفقه المشى من المركب فلو كانت حراما فهو غير متمكن من  
 قصد الاحرام مع نفقه المحرمه فى صورته الا انحصار نعم لولم ينحصر نفقته  
 بالمحرم و له نفقه حلال فهو متمكن من قصد الاحرام حيث لا يكون قصـد  
 الاحرام متوقفا على المقدمه المحرمه حيث انه مأمور بالطبيعه لا بالفـرد  
 الخاص و مهما قطع الطريق بالنفقه المحرمه و له نفقه حلال فلا يبطل احرامه



هذا مقتضى القاعده .

و ربما يتوهم ان القول بالصحة فى صورته عدم الانحصار ينافيه صحيح  
منها القصاب المتقدمه حيث يستفاد منه اشتراط حليه جميع ما يصرف فى  
الحج ، ولكن يجاب عنه بأن المراد من كلمه ( لا يقبل ) فى الصحيح عدم  
القبول و هو لا ينافى الصحة و ان كان المراد منها عدم الصحة فى جميع  
المقامات .

المسأله ١١ - يشترط فى صحة حج المندوب أن لا يكون عليه حج واجب  
مضيق و هل يصح حجه المندوب لو عصى ام لا قال السيد ( ره ) فى العروه  
يصح .

اقول : و فيه تفصيل ( والبحث عنه يرتبط بمسئله الترتب و قد مضى  
نظير المسأله فيما سبق ) .

هل يشترط فى الحج الندبى اذن الزوج و المولى و الأبوين ام لا ؟  
قال السيد ( ره ) فى العروه : يشترط اذن الزوج و المولى و من  
الأبوين فى بعض الصور و ما يقرب له من الدليل فى اشتراط اذن الزوج .

١ - حق الزوج واجب فلا يجوز تفويته بما ليس بواجب .

٢ - موثق اسحق بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام قال سألته عن  
المرئء الموسره قد حجت حجه الاسلام تقول لفوجها احجنى من مالى أله ان  
يمنعها من ذلك قال نعم : و يقول لها حقى عليك اعظم من حقك فى هذا .

اقول : غايه ما يستفاد من دليل الأول اشتراط الاذن فيما يستلزم  
تفويت حق الزوج فيكون المدعى أعم من الدليل ، و من الروايه ان للزوج أن  
يمنعها فلا تكون صريحه فى اشتراط الاذن و نفرض المسأله فيما لو كان الزوج

غائبا عنها نعم يستدل بالأخبار الصريحة فى حرمه خروجها من بيتها بلا اذن من زوجها فيشترط الاذن من الزوج ولا يكفى رضا الباطنى والا فهى ناشزه . اليك الدليل :

١- خبر السكونى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايما امرئه خرجت من بيتها بغير اذن زوجها فلا نفقه لها حتى ترجع .

٢- خبر على بن جعفر قال : سألته عن المرئه ألها أن تخرج بغير اذن زوجها قال لا . . . . . واما اشتراط اذن المولى فى حج العبد فيدل عليه آيه عبدا مملوكا لا يقدر على شئ .

تقريب الاستدلال عدم استقلاله للعمل واما اشتراط اذن الأبوين لحج الندي للابن فلم يقم عليه دليل فلا يشترط فيه الاذن نعم لو استلزم حجه عقوق الوالدين فيلزم فيه الاذن منهما .

المسألة ١٢- يجوز ان ينوى اهداء ثواب الحج الى الغير قبل الشروع فى الحج و يجوز ذلك بعد الفراغ منه كما يجوز له ان يقصد النيابة عنه والدليل له ما ذكر من الروايات فى الوسائل باب اهداء الثواب الى الغير وقد اشرنا الى ذلك فيما سبق .

المسألة ١٣- من لا مال له يستحب أن يحج متصكعا او باجاره نفسه والدليل له :

١- روايه عبد الله بن سنان قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام اذ دخل عليه رجل فاعطاه ثلثين دينارا يحج بها عن اسماعيل ولم يترك من العمره الى الحج الا اشترط عليه حتى اشترط عليه أن يسعى فى وادى



محسر ثم قال : يا هذا اذا انت فعلت هذا كان لا سماعيل حجه بما أنفق من ماله  
وكان لك تسع بما اتعبت من بدنك ، تقريب الاستدلال ان ثواب الاجير  
تسع و للمنوب عنه واحد و حينئذ بالدلاله الالتزاميه يستفاد استحباب  
الحج نيا به .

٢- روايه ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام ( للذى يحج عن  
رجل اجر و ثواب عشر حجج ) تقريب الاستدلال الروايه باطلاقها يشمل  
الاجير و المتبرع .

٣- روايه عيسى بن منصور الماضيه فى مسئله (١) .

### فصل فى اقسام العمره

هل العمره المفرده كالحج من حيث الوجوب و الاستطاعه المشروطه  
أو هى مستحبه فيها خلاف .

قال السيد ( ره ) فى العروه : تنقسم العمره كالحج الى واجب اصلى  
وعرضى و مندوب فتجب بأصل الشرع على كل مكلف بالشرائط المعتبره فى  
الحج فى العمره بالكتاب و السنه و الاجماع .

أقول : يدل على مطلوبيتها بأصل الشرع صحيح زراره ابن أعين فى  
حديث قال قلت لابي جعفر عليه السلام الذى يلى الحج فى الفضل قال :  
العمره المفرده ثم يذهب حيث شاء و ما يقرب للسيد ( ره ) فى العروه من  
الدليل :

١- صحيح ابن ابي عمير عن عمر بن اذينه قال : سئلت ابا عبد الله

عليه السلام عن قول الله عزوجل ( و لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ) يعنى الحج دون العمره قال لا ، ولكنه يعنى الحج والعمره جميعا لأنهما مفروضان .

٢- صحيحه زرارہ ابن ايعين عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث قال العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج لأن الله تعالى يقول ( و اتموا الحج و العمره لله ) و انما نزلت العمره بالمدينه .

٣- روايه الفضل بن صالح عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال العمره مفروضه مثل الحج .

اقول : هذا كله فيمن لم يكن وظيفته الحج التمتع كالنائى .

قال صاحب الجواهر قدس سره : تجب العمره مثل الحج و استدال بقوله تعالى : و اتموا الحج و العمره لله فان احصرتم فما استيسر من الهدى و لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففديه من صيام او صدقه او نسك فاذا امنتم فمن تمتع بالعمره الى الحج فما استيسر من الهدى . و بقوله تعالى : فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه .

اقول : لولا ضم صحيحه زرارہ الى الآيه لما استتم الاستدلال بالآيه على وجوب العمره وحده حيث ان ظاهر الآيه هو وجوب الا تمام مهما شرع نعم لا منع من كون اصل تشريع الحج امرا وضعيا ولكن اتمامه امر تكليفى كما قيل الا ان التحقيق ان اوامر الراجعه الى الأجزاء و الشرائط فى العبادات ارشاديه لا مولويه .

ثم اعلم ان الحكم فى العمره وضعى كالحج و يستفاد ذلك من آيه ولله



على الناس حج البيت ، منضا الى صحيح ابن ابي عمير الماضى حيث فسر الآيه بالحج والعمرة .

ولا يتوهم استفادته ذلك من (ل) فى قوله تعالى : واتموا الحج والعمرة لله لأنها قيد للهيهئته اى الاتمام لله لا للماده حتى تفيد الدينيه . خلاصه ما توصلنا اليه تجب العمرة المفردة على حاضرى مكه ، واما النائى فيجئ البحث عنه - وقال بعض لا تجب - و تظهر الثمره فيمن مات ولم يعتمر على القول بالوجوب يخرج من الأصل وعلى القول بعدم الوجوب تابعه للوصيه .

وبالجمله بعد ما تحقق شرائط الاستطاعه للعمرة تجب مره واحده حيث ان متعلق الأمر هو ايجاد الطبيعه والمطلوب فيها صرف الوجوب المتحقق بالمره ولا دليل على التكرار ومع الشك تجرى البراءه وتجب فوراً كالحج وقد مضى الدليل عليه وحينئذ لو استطاع للعمرة فقط دون الحج وجبت العمرة فقط ، والقول باعتبار الاستطاعتين فى وجوب كليهما معاً وانهما مرتبطان ضعيف لما عرفت من اطلاق ادله الوجوب وهى لا تصلح لاثبات شرطيه الاستطاعتين فى وجوب كليهما معاً وكذا القول بانه لو استطاع لها خاصه لم تجب ولو استطاع للحج مفرداً دونها فالأقرب الوجوب ضعيف وجه الضعف هو ان قصور دلاله الآيه على وجوب العمرة لا يقتضى تصور غيرها من ادله الوجوب المتقدمه .

المسأله ٢- هل تجزى عمره التمتع عن العمرة المفردة ام لا وهل على النائى اى الذى وظيفته الحج التمتع لو استطاع للعمرة فقط اما اجزاء العمرة التمتع عن المفردة فقد دل عليه الاخبار والاجماع اليك

الدليل : ١- صحيح الحلبى عن ابي عبد الله عليه السلام اذا استمتع الرجل بالعمره فقد مضى ما عليه من فريضه العمره .

٢- خبر ابي بصير قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن العمره واجبه هى قال نعم قلت فمن تمتع يجرى عنه قال نعم .

٣- صحيح يعقوب بن شبيب قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام قال الله عزوجل ( واتموا الحج والعمره لله ) يكفى الرجل اذا تمتع بالعمره الى الحج مكان العمره المفرده قال : كذلك امر رسول الله صلى الله عليه وآله اصحابه .

٤- صحيح معاويه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج على من استطاع لأن الله عزوجل يقول ( فاتموا الحج والعمره لله ) وانما نزلت العمره بالمدينه قال : قلت له فمن تمتع أيجزى ذلك عنه قال نعم : تقريب الاستدلال صراحه الاخبار فى وجوب العمره المفرده على النائى ايضا وفى اجزاء العمره التمتع عن العمره المفرده فظهر مما ذكرنا وجوب العمره المفرده على من فرضه الحج التمتع لو استطاع للعمره فقط فقد دل عليه هذه الاخبار بالصراحه وقد خالف فى ذلك جماعه وقالوا لا تجب العمره المفرده على النائى وان استطاع لها قال السيد ( ره ) فى العروه المشهور عدمه بل ارسله بعضهم ارسل المسلمات وهو الأقوى وعلى هذا فلا تجب على الأجير بعد فراغه عن عمل النياحه وان كان مستطيعا لها وهو فى مكه وكذا لا تجب على من تمكن منها ولا يتمكن من الحج لمانع ولكن الاحوط الا تيان بها انتهى .

اقول : قد وقع التهافت بين كلامى السيد فى هذه المسأله و



المسألة الأولى حيث قال ولا يشترط في وجوبها استطاعه الحج بل تكفى استطاعتها في وجوبها ( و ان لم يتحقق استطاعه الحج ) و بالجملة حكم في المسألة الأولى بوجوب العمره و ان لم يستطع للحج — وفي المسألة الثانية قال — الأقوى عدم الوجوب و ان كان الاحوط الا تيان بها — قال ففى المسالك ر ان الأولى — اى عمره التمتع تجب على من ليس فى حاضـر المسجد الحرام و المفرد ه تلزم حاضرى المسجد الحرام اى لا تجب العمره المفرد ه على النائى من رأس ثم قال يفهم من لفظ السقوط : ان المفرد ه واجب بـأصل الشرع على كل مكلف كما ان الحج مطلقا يجب عليه و انما يسقط عن المتمتع اذا اعتمر عمرته تخفيفا و يفهم من كلامه ( و المفرد ه تلزم حاضرى المسجد الحرام ) عدم وجوب المفرد ه على النائى من رأس .

و بالجملة كانت العمره المفرد ه مشروعـه بالأصاله قبل نزول آيه التمتع و بعد نزولها كانت العمره التمتع قائمه مقام العمره المفرد ه المشروعـه بالأصاله فتكون هى منها بمنزله الرخصه من العزيمه للنائى . و اما بالنسبه الى الحاضر المسجد الحرام فالعمره المفرد ه باقيه على حالها بالنسبه الى الحاضر على ما هى عليه بأصل الشرع . قال صاحب المسالك فى مقام آخر ( تقرر السيره على عدم استقرار عمره على من استطاع من النائين فمات او ذهبت استطاعته قبل أشهر الحج و عدم الحكم بفسقه لو أخر الاعتمار الى أشهر الحج ) قال صاحب الجواهر هذا الكلام منه كالصریح فى المفروغيه عن عدم وجوب العمره المفرد ه على النائى قال المحقق فى الشرائع ان العمره قسمان متمتع بها و مفرد ه و الأولى فرض النائى و الثانية فرض حاضرى مكه . قال صاحب المستند لا يجب العمره المفرد ه على النائى مستدلا

بصحيح الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : دخلت العمره فى الحج الى يوم القيمه لان الله تعالى يقول ( فمن تمتع بالعمره الى الحج فمما استيسر من الهدى ) فليس لأحد الا أن يتمتع لان الله انزل ذلك فى كتابه و جرت به السنه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج منه ما خرج و يبقى الباقي .

وفى الدروس لم تجب و لعله للأصل و ظهور حج البيت فى الآيه فى غير العمره . و لعدم ظهور وجوب اتمامها فى وجوب انشائها فى آيه و اتموا الحج و العمره لله و منع استلزامه له و لانها لو وجبت لكان من استكمل الاستطاعه لها فمات قبلها و قبل ذى الحجه يجب استيجارها عنه من التركه و لم يذكر ذلك فى خبر و لافى كتاب و كان المستطيع لها و للحج اذا اتى الحزم قبل أشهر الحج نوى بعمرته عمره الاسلام لا احتمال أن يموت او لا تبقى استطاعته للحج الى وقته .

قال صاحب المستمسك ما حاصل كلامه ان متعلقات ادله التشريع على قسمين :

١- ما هيات مخترعه و الادله انما تدل على وجوب المتعلق و مشروعيتها و حينئذ لا يرجع الى الادله الا بعد ثبوت حدود المشروع و قيوده من عند الشارع .

٢- مفاهيم عرفيه و مفاد الأدله و ان كان ثبوت الحكم على المفهوم الا ان اطلاق المقامى يقتضى الرجوع الى العرف فى ثبوت الانطباق و لا يحتاج فيه الى الرجوع الى الشارع و هما مشتركان فى ثبوت الحكم على الطبيعه و يختلفان فى ان تطبيق الطبيعه و تحقيق الصغرى فى المفاهيم



العرفيه ترجع الى العرف وفي الماهيات المخترعه ترجع الى الشارع وفي  
المقام عموم الدليل المتضمن لمفروضيه العمره على من استطاع اليها او الحج  
المفروض على من استطاع اليه لا يرجع اليه الا بعد بيان المراد من الحج و  
العمره بقيوده و شرائطه و لم يتحقق من الشارع بيان لعمره المفرده على  
النائي و العرف لا مجال له و بالجمله بعد ان كانت العمره على قسمين ١-  
تمتعاً ٢- افراد فلا تجدى عمومات وجوب العمره بنحر الاطلاق على من  
استطاع في اثبات الوجوب للعمره المفرد . بالاستطاعه اليها على النائي  
فتحصل مما ذكرنا انه لا يتمكن من التمسك بالاطلاق لاثبات وجوب العمره  
المفرده على النائي فاذا تردد ما هو وظيفه النائي بين العمرتين و لم يكن  
مستطيعاً للعمره التمتع و استطاع للعمره الافراد فقد شك في وجوب العمره  
المفرده عليه و المرجع حينئذ اصل البراءه .

ثم قال : ما حاصله ان قلت قد بين الشارع للمتعلق اي عين العمره  
المفرده على النائي المستطيع بالدلاله الالتزاميه و هو صحيح يعقوب بن  
شعيب المتقدم قوله عليه السلام يكفي الرجل اذا تمتع بالعمره الى الحج  
مكان العمره المفرده قال : كذلك امر رسول الله صلى الله عليه و آله واصحابه .  
تقريب الاستدلال كفايه التمتع عن المفرده تدل بالملازمه على وجوب  
المفرده على النائي . قلت بل الظاهر من الروايه و من صحيح الحلبى  
المتقدم قوله عليه السلام اذا استمتع الرجل بالعمره فقد قضى ما عليه من  
فريضه العمره و من مصحح ابى بصير - قال سئلت ابا الحسن عن العمره  
واجبه هي قال نعم قلت فمن تمتع يجرى عنه قال نعم هو ان التعبير بالاجزاء  
فيها جار على ما عند المخالفين من ان الواجب عند هم هو العمره المفرد .

لا غير فيكون الامام عليه السلام في مقام بيان ان الواجب على النائب هو عمره  
التمتع لا في مقام بيان الأجزاء الدال على مفروغيه وجوب المفرد على النائب .  
و بالجمله مهما شك في دلاله الروايات باطلاقها على ذلك فهذا  
شك في الدلاله والمجرى اصل البرائه .

قال صاحب الجواهر ( وان كان يقوى في النظر سقوطهما ( اي  
العمره ) عن النائب الذي يجب عليه أن يتمتع بها الى الحج ولا عمره  
مفرد عليه ، وفي مقابل هذا الأقوال اقوال آخر تخالفه اليك الاقوال .  
١- حكى صاحب الجواهر عن معاصريه من العلماء وغيرهم  
من وجوب عمره مفرد على النائبين النائبين عن غيرهم مع  
فرض استطاعتهم الماليه معللين بان العمره واجبه على كل احد  
والفرض استطاعتهم لها فتجب .

٢- قال في كشف اللثام ( ولو استطاع لحج الافراد دون عمرته  
فالأقرب وجوبه خاصه لكون كل منهما عباد برأسه فلا يسقط شيء منهما بسقوط  
الآخر ولا يجب بوجوبه بخلاف التمتع الى أن قال وكذا لو استطاع للعمره  
دون الحج وجبت خاصه لذلك . نعم لا يجب المبادره اليها قبل ايام الحج  
لاحتمال ان يجدد له استطاعته ايضا ) ثم انه اجاب عن الدروس بقوله : وفيه  
ان المستطيع لهما فرضه عمره التمتع وليس له الاتيان بعمره الاسلام الا عند  
الحج فما قبله كالنافله قبل فريضه الصبح مثلا واحتمال الموت او فسوت  
الا استطاعه غير ملتفت اليه قال صاحب الجواهر بعد ما نقل كلام كشف اللثام  
قوله ( نعم لا تجب المبادره اليها قبل ايام الحج لاحتمال ان يتجدد له  
استطاعته ايضا ) قال وهو كما ترى خال عن التحصيل بعد ظهور ما سمعته



من الأدلة في وجوبها وانها كالحج حتى في الفوريه فالمتجه التزام اخراجها من التركه مع الاستطاعه اليها والتمكن من ادائها ولو قبل اشهر الحج ونه كونها عمره الاسلام بل لا وجه لدعوى وجوبها وعدم وجوب المبادره اليها قبل ايام الحج لاحتمال المزبور نعم لو امكن القول بعدم وجوبها على النائي الذي فرضه حج التمتع اتجه حينئذ سقوطها بالموت قبل اشهر الحج فلا تخرج من التركه واتجه عدم نيه عمره الاسلام .

اقول : بعد التتبع في الاخبار يستفاد وجوب العمره المفرده على من استطاع لها دون الحج وان كان نائيا عن مكه توضيح ذلك ان طائفه منها يدل باطلاقها على وجوب العمره على من استطاع لها ولو لم يكن مستطيعا للحج وان كان نائيا ، مثل صحيحه زراره بن أعين عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج لان الله تعالى يقول ( واتموا الحج والعمره لله ) وانما نزلت العمره بالمدينه وقوله عليه السلام في روايه الفضل قال العمره مفروضه مثل الحج وقوله عليه السلام في صحيح بن ابي عمير ولكنه يعنى الحج والعمره جميعا لانهما مفروضان وقوله عليه السلام في صحيحه أبان في قول الله تعالى واتموا الحج والعمره لله قال هما مفروضان .

تقريب الاستدلال اطلاق الروايات في شمولها للعمره المفرده وان كان نائيا ولا يقيدها ما دل على ان وظيفته النائي هي التمتع دون الافراد لأنها وردت في حج التمتع في قبال حج القران والافراد .

وطائفه منها تدل على اجزاء عمره التمتع عن العمره المفرده و الاجزاء فرع الوجوب ولا وجه لحملها على الاجزاء عما عليه من العمره

المفردة المستحبه و ذلك مثل صحيح يعقوب بن شعيب قوله عليه السلام يكفى الرجل اذا تمتع بالعمرة الى الحج مكان العمرة المفردة قال كذلك امر رسول الله صلى الله عليه وآله اصحابه ، و بالجملة يجب على الاجير بعد الفراغ عن الحج المنوب ان يعتصر مفردة لنفسه لاستطاعته و يجب على من استطاع للمفردة قبل اشهر الحج أن يعتصر فلو مات و لم يعتصر يحكم بخروج مصرفها عن الاصل بناء على شمول الدين له نعم يجزى عمره التمتع عن المفردة للاخبار المتقدمه و أقصى دلالتها هو الاجتزاء بها عنها لا أن وجوبها الفوري ساقط على من استطاع اليها .

و بالجملة نفس وجوب العمرة المفردة على من استطاع لها حكم شرعى و مهما اتى بها فى غير اشهر الحج فقد اتى بواجب فعلى شرعى و حصل الامثال .

و مما ذكرنا ظهر ضعف قول السيد ( ره ) فى العروه من عدم وجوب العمرة المفردة على النائى تبعا للمشهور و ضعف قول المسالك حيث قال و بعد نزول آيه التمتع كانت عمره التمتع قائمه مقام العمرة المفردة المشروعه بالاصاله للنائى دون الحاضر وجه الضعف ان تشريع التمتع تكون فى مقابل حج القران والافراد و اجزاء عمره التمتع عن العمرة المفردة لا تنافى وجوب المفردة على من استطاع فقط و اما ما قاله المسالك من استقرار السيره على عدم استقرار عمره على من استطاع من النائين فمات او ذهب استطاعته فيرد عليه ان السيره و هى الاجماع العملى بنفسها غير مستقل بالتشريع فى مقابل السنه فليكن كاشفا عن السنه و قد قامت السنه و هى خبر يعقوب بن شعيب على خلافها اذ كفايه العمره التمتع عن العمره المفردة فرع ثبوت وجوب



المفردة .

واما ما استدل به صاحب المستند بصحيح الحلبي قوله ( ع )  
دخلت العمره في الحج الى يوم القيمة لان الله تعالى يقول فمن تمتع  
بالعمره الى الحج فما استيسر من الهدى فيرد عليه ان الروايه محموله على  
المستطيع للحج اذا كان نائيا كما يشهد به ذيل الروايه اي استدلال الامام  
عليه السلام بالآيه .

تقريب الاستدلال انه على النائي اذا استطاع لحج التمتع لا القران  
والافراد واما ما استدل به الشهيد في الدروس حيث قال عدم ظهور  
وجوب اتمام العمره في وجوب انشائها في آيه و اتموا الحج و العمره وقوله  
وهذا مستلزم على انه لو مات قبلها وقبل ذى الحجه استيجارها عنه من  
التركه و لم يذكر ذلك في خبر ولا آيه فيرد عليه ما قال الامام عليه السلام  
في صحيحه معاويه العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج على من استطاع  
اليه سبيلا لان الله عزوجل يقول و اتموا الحج و العمره لله و حينئذ يستفاد  
انشاء وجوب العمره المفردة من ضم الآيه الى الروايه وايضا يكون الحكم  
بعدم الخروج من التركه و لعله لما قلناه من عدم خروج ما فاته من التكليف  
كالصلوه والصوم من التركه . واما ان ثبت كون الحكم فيها وضعيا لشملة آيه  
او دين و نحكم بالخروج من الاصل .

واما ما استدل به صاحب المستمسك من أن متعلق عمومات الحج  
والعمره هو المهيئات المخترعه و تحتاج في تعيين حدودها و شرائطها  
الى بيان آخر من الشارع و لم يرد الخ . ففيه انه يكفينا البيان من ضم  
بعض الاخبار و هي العمومات و الاطلاقات الى بعض الآخر و هي اخبار

اجزاء عمره التمتع عن العمره المفردة وكفايتها عنها وهذا يثبت وجوب المفردة اولا فلا يصل النوبة الى اجراء اصل البراءة عن وجوب العمره المفردة لمن استطاع لها .

و بالجمله مقتضى الاحتياط هو وجوب العمره المفردة لمن استطاع لها .

المسألة ٣- تصير العمره المفردة واجبه بالعرض في موارد .

١- ما اذا كان متعلقا للنذر .

٢- بالعهد .

٣- باليمين .

٤- بالاجاره .

٥- بالانسداد الذي اذ افسد العمره وان كانت مندوبه تجب عليها لاعادته .

٦- بالفوات اى من احرم للحج وفاته الا تمام وجب عليه التحلل بعمره .

٧- بالشرط في ضمن العقد والدليل لذلك عموم ادله الوفاء بالنذر

والعهد واليمين كما مضى البحث عنها في الحج المنذور وعموم ادله المؤمنين عند شروطهم وادله الوفاء بالعقد وادله من افسد العمره والحج الحاكمه بوجوب الاعتناء حيث يجب عليه التحلل من احرامه بعمره .

٨- وبال دخول في مكة على المشهور الا ان التحقيق عدم وجوب

ذلك كما سيجي انشاء الله والدليل لهم هو عدم جواز دخولها بلا احرام اجماعا ونصوصا سوى ما استثنى اليك النصوص :

١- صحيح محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام هل

يدخل الرجل مكة بغير احرام قال عليه السلام لا الا ان يكون مريضا او به



بطن .

٢- صحيح البزنطي عن عاصم بن حميد قلت لابي عبد الله عليه السلام يدخل الحرم احد الا محرما قال عليه السلام الا مريض او مبطلون .  
تقريب الاستدلال ان المراد من الروايات حيث حكم بعدم جواز الدخول الا محرما الا ما استثنى هو الاحرام للعمرة لا الاحرام لصرف دخول مكة  
والا فيتمكن المريض والمبطلون من الاحرام ويعبر عنه بدليل فحوى الخطاب  
اي الدلالة الالتزامية المسمى بدليل العقل حيث يتوقف الخروج من الاحرام  
والتخلص من الحرم على اكمال عمره منها طواف النساء .  
وبالجمله يستفاد وجوب العمره من دليل العقل فالوجوب عقلي لا من  
دليل الخطاب حتى يكون الوجوب شرعيا مستفادا من الدلالة المطابقة .  
نعم يستشعر من بعض العبائر ان وجوب الاعتناء شرعى قال بعض  
تجب العسره بدخول مكة قال في المدارك ( ولا يخفى ان الاحرام انما يوصف  
بالوجوب مع وجوب الدخول والا كان شرطاً غير واجب كوضوء النافله متى  
اخذ الداخل بالاحرام اثم ولم يجب قضاءه ) وصرح في المستند بالوجوب  
الشرعى مع وجوب الدخول لوجوب مقدمه الواجب شرعا .  
وفيه انه لا مقدميه بين الاحرام ودخول مكة سواء كان المراد به  
الدخول الخارجى ام الدخول بما هو موضوع للوجوب ، هل استثناء المريض  
والمبطلون وامثالهما كالحطابه والمجتلبه فى الروايات من باب المثال فلا  
يحرم الدخول بلا احرام لمطلق المتردد لتنقيح المناط القطعى او لم يكن  
من باب المثال فيحرم عليهم الدخول بلا احرام والمناط ظنى قال السيد (ره)  
فى العروه بالاول مستدلا بأن ذكر الامثله فى الصحيحين من باب المثال

و يؤيد ذلك بصحيح رفاعه بن موسى في حديث قال : و قال ابو عبد الله عليه السلام ان الخطاب و المجتلبه اتوا النبي صلى الله عليه و آله فسألوه فأذن لهم ان يدخلوا حلالاً .

و بالجمله ذكر المريض و المبطلون و الخطاب و المجتلبه من باب المثال فيشمل الحجاره و الجصاصه و الراعى و ناقل الميره و من كان له ضيعه يتكرر لها دخولها و خروجه حيث انه لا خصوصيه في خصوص الأمثله للاستثنا قال السيد الشاهرودي قدس سره و لكن التعدى من الأمثله مشكل لاحتمال خصوصيه في المورد و لا سبيل الى تنقيح المناط القطعى فى الشرعيات لقصور عقولنا عن ادراك الملاكات و التعدى منها الى ذلك قياس باطل فلا بد من الاقتصار على المورد اقول و هو حسن .

ثم انه بناء على التعدى هل الملاك فيمن يتكرر الدخول كفايه بنائه على التكرار او يلزم ان يكون له مهنته تقتضى التكرار كما لو كان له مريض او ذرع يتكرر الخروج منه و الدخول قال السيد الحكيم قدس سره بالثانى ثم قال كما ان الظاهر ان التكرار على نحو المتعارف من اهل تلك المهنة فلو كان التكرار بطيئاً اشكل التعدى اليه و ان كان فى الشهر مره و استشهد لذلك بان الظاهر من الخطاب و المجتلبه من كان مهنته ذلك .

قال فى كشف اللثام الا المتكرر دخوله كل شهر بحيث يدخل فى الشهر الذى خرج كالحطاب و الحشاش و الراعى و ناقل الميره و من كان له ضيعه يتكرر لها دخوله و خروجه للحرج و استشهد لذلك بصحيح رفاعه و بروايات المتضمنه للتحديد بالشهر و استشكل عليه بانه بل الظاهر من التكرار لمثل المجتلبه و الخطاب هو الوقوع فى الشهر مرات قال صاحب



الجواهر ان ظاهرا لاصحاب استثناء المجتلبه و الخطابه في مقابل الاستثناء في الشهر فلا يعتبر في الاولين التكرار في الشهر مره و استشكل عليه بأنه بل الظاهر من الاصحاب ان المقابله بينهما انما هي من جهه انه لا يعتبر في المجتلبه و الخطابه سبق الاحرام بخلاف الاستثناء في الشهر فان مورد النصوص هو صورته سبق الاحرام اقول و الاظهر انه يعتبر التكرار في كل شهر مرات و هذا هو المفهوم من كلمه المجتلبه و الخطابه في الروايات .

و يستحب تكرار عمره كالحج و هل يعتبر الفصل بين العمرتين ام لا فيه اقوال :

١- لا يعتبر .

٢- يعتبر الفصل بشهر .

٣- يعتبر الفصل بعشره ايام يعتبر الفصل بسنه و منشأ الاختلاف في الاقوال هو الاختلاف في الروايات و هي على طوائف الاولى ما تدل على اعتبار الفصل بينهما بسنه :

١- صحيح الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال العمره في كل

سنة مره .

٢- صحيح زراره عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا يكون عمرتان في

سنة الثانيه ما تدل على اعتبار الفصل بينهما بالشهر .

١- صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله (ع) في كتاب

على عليه السلام في كل شهر عمره .

٢- موثق يونس بن يعقوب قال سمعت ابا عبد الله كان يقول في كل

شهر عمره .

٣- صحيح اسحق بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام السنه اثنا عشر شهرا يعتمر لكل شهر عمره .

٤- صحيح معاويه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عليه السلام يقول لكل شهر عمره الثالثه ما تدل على اعتبار الفصل بينهم ما بعشره ايام .

١- خبر على بن ابي حمزه قال سئلت ابا الحسن عن الرجل يدخل مكة في السنه المره والمرتين والأربعه كيف يصنع قال اذا دخل فليدخل ملبيا واذا خرج فليخرج محلا وقال لكل شهر عمره فقلت اقل فقال في كل عشره ايام . . . .

اقول : لما كان امر تكرار العمره مستحبا والدليل عليه اطلاقات ادله الداله على اصل المحبوبيه ومقتضى الاطلاق استحبابها في كل يوم فيحمل الروايات على تعدد المراتب او يقال ان اخبار السنه وان تعارض الاخبار الاخر بالمنطوق لكلمه ( لا يكون عمرتان في سنه ) ولكن الاخبار الآخر اكثر من اخبار السنه فلا بد من حملها على العمره التمتع ويكون معنى الروايه انه لا يمكن عمرتان في سنه تحققا او يطرح اخبار السنه لانها شاذه واما اخبار الشهر والعشره فلا يترأى منها التناقض بالمنطوق . نعم ينافى مفهوم كل منطوق الآخر الا ان الكلام في اثبات المفهوم لهما .

و بالجمله يحل الاخبار على وظائف الشهر لظاهر قوله عليه السلام ( لكل شهر عمره ) فهي تتأكد من حيث الزمان ففي الشهر اكد منها في العشره و يقتضيه الارتكاز العرفي في باب الطاعات والخيرات فانها كلما طال العهد بها اشتد تأكدها وكلمه ( لكل شهر عمره فقلت اقل فقال في



كل عشره ايام ) فى خبر على بن ابي حمزه شاهده على هذا الحمل . او  
يحمل على قدر الامكان اى ان تمكن ففى كل يوم والا ففى كل عشره ايام و  
الا ففى كل شهر . قال السيد ( ره ) فى العروه : والا قوى عدم اعتبار  
الفصل فيجوز اتيانها كل يوم .

### فصل فى اقسام الحج

الحج على ثلاثه اقسام : ١- تمتع ٢- قران ٣- افراد .  
اليك الدليل : ١- مصحح معاويه بن عمار قال سمعت ابا عبد الله  
عليه السلام يقول الحج ثلاثه اصناف حج مفرد وقران و تمتع بالعمرة الى  
الحج و بها امر رسول الله صلى الله عليه وآله ولا تأمرا لا بها .  
٢- منصور الصيقل قال ابوعبد الله عليه السلام الحج عندنا على  
ثلاثه اوجه حاج متمتع و حاج مفرد سائق الهدى ، و حاج مفرد للحج .  
٣- صحيح الحلبي عن ابيعبد الله عليه السلام قال ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله حين حج حجه الاسلام خرج فى اربع من ذى القعدة  
حتى أتى الشجرة فصلى بها ثم قادرا حلتته حتى اتى البداء فاحرم منها  
واهل بالحج و ساق مأه بدنه و احرم الناس كلهم بالحج لا ينوون عمره و لا  
يدرون ما المتعه حتى اذا قدم رسول الله صلى الله عليه وآله مكة . . . . .  
( الى ان قال ) فلما قضى طوافه عند المروه قام خطيبا فامرهم ان يحلوا  
و يجعلوها عمره و هو شئ امر الله عزوجل به . . . ( الى ان قال ) وان رجلا  
قام فقال يا رسول الله لتخرجن حجاجا و شعورنا تقطر فقال رسول الله صلى

الله عليه وآله انك لمن تؤمن بعدها ابدا . . .

ثم اعلم ان المشروع فى صدر الاسلام القران والافراد وان التمتع شرع فى حجه الوداع وان العمره فى حج التمتع مرتبطه بالحج كما نطقت به الاخبار ولا يكون الا تيان باحد هما دون الآخر مشروعا فالاتيان باحد هما دون الآخر من قبيل 'الاتيان ببعض اجزاء المركب الارتباطى من حيث عدم ترتب الاثر على المأتى به وهذا بخلاف حج الافراد والقران لعدم ارتباط العمره بالحج فيهما حيث ان العمره واجبه مستقلة فى حج القران والافراد ويفترق القران عن الافراد بانه ان ساق الهدى فى حجه يسمى قرانا و بدون سياق الهدى فى الحج يسمى افراد هذا هو اقسام الحج عند الشيعة ولا متعه عند العامة لما روى متواترا عن عمرانه قال متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله انا محرمهما ومعاقب عليهما متعه النساء و متعه الحج فيكون الحج عند العامة اثنان ، قران و افراد . ثم ان حج التمتع فرض من كان بعيدا عن مكه والآخران فرض من كان حاضرا اى غير بعيد فلا يجزى غير التمتع عن من كان بعيدا .

اليك الدليل :

١- قوله تعالى ( فاذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المجد الحرام .

تقريب الاستدلال كلمة ( ذلك ) اسم الاشارة والمشار اليه كلمة ( فمن تمتع بالعمرة ) لانه للبعيد ولا يشير الى كلمة ( فمن لم يجد ) لانه قريب ان قلت يستفاد من ظاهر الآية الشريفه حصر التمتع بالنائي لا حصر



النائي بالتمتع والمدعى ان فرض النائي هو التمتع لا غير قلت نعم و لكن مع ضم الاخبار المفسره للآيه يستفاد حصر النائي بالتمتع .

٢- صحيح الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال دخلت !عمره في الحج الى يوم القيمة لان الله تعالى يقول ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فليس لاحد الا ان يتمتع لان الله انزله ذلك فـى كتابه و جرت به السنه من رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم و لا يجزى التمتع عن حاضرى مكه .

اليك الدليل : صحيح زراره عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت لابي جعفر عليه السلام قول الله عزوجل فى كتابه : ( ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى المسجد الحرام ) قال يعنى اهل مكه ليس عليهم متعه فكل من كان اهله دون ثمانيه و اربعين ميلا ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكه فهو ممن دخل فى هذه الآيه و كل من كان اهله وراء ذلك فعليهم المتعه .

تقريب الاستدلال عدم مشروعيه التمتع لحاضرى مكه ما هو تحديد البعد الموجب لحج التمتع من كل الجوانب فيه اقوال مختلف منشأها اختلاف الروايات :

١- ثمانيه و اربعين ميلا .

٢- ثمانيه عشر ميلا .

٣- اثنى عشر ميلا .

٤- ما هو دون المواقيت . و الاول مختار المشهور على ما نقله السيد

فى العروه و نسبه صاحب المدارك الى اكثر الاصحاب . و ما يقرب لهم من

الدليل .

١- صحيحه زراره عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لابي جعفر عليه السلام قول الله عزوجل فى كتابه (ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى المسجد الحرام) قال يعنى اهل مكه ليس عليهم متعه ، كل من كان اهله دون ثمانيه و اربعين ميلا ذات عرق وعسفان كما يدور حول مكه فهو ممن دخل فى هذه الآيه و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعه .

٢- روى الشيخ ايضا فى اواخر كتاب الحج عن على بن سندی عن حماد عن حريز عن زراره عن ابي جعفر عليه السلام قال سئلته عن قول الله عزوجل (ذلك) قال لاهل مكه ليس لهم متعه ولا عليهم عمره قلت فما حدد ذلك قال ثمانيه و اربعون ميلا من جميع نواحي مكه دون عسفان و ذات عرق و فى النسخه الصحيحه من التهذيب (ودون ذات عرق) .

٣- صحيح الفضلاء عبد الله الحلبي و سليمان بن خالد و ابي بصير كلهم عن ابي عبد الله عليه السلام ليس لأهل مكه ولا لأهل مر (عن الواقدي بين مكه و مر خمسہ اميال) ولا لأهل سرف متعه و ذلك لقول الله عزوجل ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى المسجد الحرام . قال المجلسي الاول قدس سره ان سرف ككتف موضع قرب التنعيم على عشره أميال تقريبا من مكه .

٣- ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قلت لأهل مكه متعه قال لا ولا لأهل بستان ولا لأهل ذات عرق ولا لأهل عسفان دليل من قال فى تحديد البعد الموجب لحج التمتع باثنى عشر ميلا .

١- ان لفظ الحاضر فى منطوق الآيه فى مقابل المسافر و السفر اربعه فراسخ التى تساوى اثنى عشر ميلا .

وفيه اولا أن تحديد السفر بذلك شرعا فى باب الفقه يختص بباب



صلوه القصر و الا تمام و لم يقم دليل على انصراف اطلاق لفظ الحاضر فى لسان الاخبار الى ما هو يقابل المسافر بل معنى الحضور لغه هو الشهود و حينئذ اطلاق حاضر فى الآيه على من بعد دون الحد مجاز و القرينه عليه هو الاخبار المحدده لذلك و يكون المراد من الآيه هو الحاضر فى مقابل البعيد كما انه لا وجه لجعل كلمه ( حاضر ) فى الايه قرينه على ان المراد من الروايات هو البعد بثمانيه و اربعين ميلا من جميع جزائب الاربع التى يساوى اثنى عشر ميلا من كل جانب . و ثانيا لو كان المراد من كلمه ( حاضر ) فى الآيه هو المقابل للمسافر فيلزم ان يكون فرض المسافر هو التمتع و ان كان من اهل مكه و من الواضح ان المراد هو التوطن فى الموضع القريب و البعيد لا المسافر و الحاضر كما لا يخفى .

٢- ان الحاضر فى الايه هو بمعناه العرفى و العرف لا يعد من كان بعيدا على اكثر من اثنى عشر ميلا حاضرا .  
 و فيه ان العرف لا يعد من كان بعيدا على اقل من اثنى عشر ميلا حاضرا ايضا فلامجال للرجوع الى العرف فى تعيين مفهوم الحضور مضافا الى ان روايه ثمانيه و اربعين ميلا تفسر مفهوم الحضور فى الآيه و بالجملة لم يرد نص فى التحديد باثنى عشر ميلا دليل من قال فى تحديد البعد بثمانيه عشر ميلا .

١- حسنه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام فى قول الله عزوجل ( ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى المسجد الحرام ) قال عليه السلام من كان منزله على ثمانيه عشر ميلا من بين يديها و ثمانيه عشر ميلا من خلفها و ثمانيه عشر ميلا عن يمينها و ثمانيه عشر ميلا عن يسارها فلامتعه له مثل مر و

اشباهه دليل من قال فى تحديد البعد بان من دخل المواقيت فهو الحاضر ومن خرج منها فهو البعيد .

١ - صحيح حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام ( فى حاضرى المسجد الحرام ) قال ما دون الاوقات الى مكه .

٢ - صحيح الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ( فى حاضرى المسجد الحرام ) قال : ما دون المواقيت الى مكه فهو حاضرى المسجد الحرام و ليس لهم متعه .

الى الحال انقدح التعارض بين الطوائف الثلاث من الاخبار .

١ - ما هو المحدد بثمانيه واربعين ميلا .

٢ - ما هو المحدد بثمانيه عشر ميلا .

٣ - ما هو المحدد بما دون المواقيت و يظهر ثمره التعارض فى مثل ذات عرق و عسفان و مرفان ذات عرق على ما ذكره اليعقوبى فى تاريخ البلدان واقعه فى طريق اهل العراق الى مكه على مرحلتين من مكه اى على راس ثمانيه واربعين ميلا و كذا قرن المنازل فهو على مرحلتين من مكه فى القاموس ان يطن مر موضع من مكه على مرحله و فى تاريخ البلدان لليعقوبى انه واقع فى طريق مكه الى مدينه فمن مكه اليه ثم الى عسفان ثم الى قديد ثم الى الجحفه ثم الى الابواء ثم الى سقيا بنى غفار ثم الى العرج ثم الى الرؤيه ثم الى الروحاء ثم الى السياه ثم الى ملل ثم الى الحفيره ثم الى ذى الحليفه و بالجملة يتعارض الطوائف فى ذات عرق التى هى على مرحلتين و بطن مر التى هى على مرحله و هو على راس اربعه وعشرون ميلا و فى عسفان الذى هو بين بطن مر و جحفه على اكثر من



مرحله فان ظاهر خبر زرارہ حاکمه بان اهل عسفان وذات عرق خارجان عن الحد وعلى اهلها التمتع وصحيح الفضلاء حاکمه بان اهل مرّ و اهل سرف من الحاضر و صريح خبر ابی بصير حاکم بان اهل بستان ( ) هو على مرحله من مکه ) و اهل ذات عرق و اهل عسفان من الحاضر و هي الاخبار المحدده بثمانیه و اربعين ميلا و هكذا اخبار دون المواقيت لان بطن مر و عسفان و ذات عرق و هو ميقات اهل العراق و بستان تكون داخل المواقيت و حسن حريز حاکم بان هذه من البعيد فيكون وظيفته اهلها حج الافراد او القران و التي يهون الخطب ان الاصحاب اعرضوا عن حسنه حريز فهي شاذه لم يعمل بها مضافا الى ان حسنه حريز لا يقاوم الصحاح حيث ان صاحب الجواهر عبر عنها بالحسنه و قد عرفت ضعف الدليل التحديد باثنى عشر ميلا الا انه يبقى التعارض بين اخبار دون المواقيت و اخبار المحدده بثمانیه و عشر ميلا حيث ان من المواقيت ذى الحليفه و هي مسجد الشجره على قرب من المدينه فيتوارد الطائفتان فى مثل القرى التى فى طريق المسجد الشجره الى مکه مما هو اكثر من ثمانیه و اربعين ميلا و حينئذ تحكم اخبار الداله على ان من هو دون المواقيت فهو من الحاضر لم يكن عليهم حج التمتع و تحكم اخبار المحدده بثمانیه و اربعين ميلا ان فرضه التمتع اللهم الا ان يقال بالجمع بين الطائفتين بانه من كان منزله داخل المواقيت فيكون فرضه التمتع و ان كثر البعد عن ثمانیه و اربعين ميلا و من كان منزله خارج المواقيت فيتحدد البعد فى حقه بثمانیه و اربعين ميلا و بالجملة يكون الملاك فى البعد اما بخروج منزله عن المواقيت او بعد منزله عن ثمانیه و اربعين ميلا و ان انكرنا الجمع بذلك فاذن مقتضى القاعده فى

المتعارضين المتكافئين اما ان نحكم بالسقوط والاذ بعصومات التمتع لتوفر الاخبار بفرضيه التمتع على كل اءء الاالحاضرى المسءء والقءءر المتقئقن الخارج منه هو من كان ءون اثنى عشر ميلا بالا جماع فيبقى الباقى تحت العام بناءا على جواز التمسك بالعام فى الشبهه المصءاقيه وهءا فيما لو ثبت العموم هءا لكنه لم يثبت لان الاخبار وءء فى مقام بيان اقسام الثلاثة للحج لا لبيان حكم العام مضافا الى ان الخطابات ءوجهء الى النائى وهو قسم من المكلفين فى مقابل الحاضرين وقد شرع القرآن والافراد فى عرض التمتع والا فيصل النوبه الى الاصل العملى اى الاحتياط حيث نعلم اءملا بتوجه التكليف اما فى ضمن حج التمتع او فى ضمن القرآن او الافراد وكئفئته الاحتياط هو انه يحرم من الميقات ويدخل مكه وياتى باعمال العمره رجاءا ويقصر ويجءء الاحرام احتياطيا بعد التقصير لا حءمال ان يكون تكليفه حج التمتع الذى يكون احرامه فى مكه بخلاف القرآن والافراد الذين احرامهما من الميقات وياتى بالعمره بعد الحج رجاءا فما اءى به من الحج يكون تمتعا على ءقءير كون تكليفه التمتع و افرادا على ءقءير كون تكليفه الافراد وما اءى به عن اعمال العمره قبل الحج يكون بناءا على كون تكليفه الافراد فعلا لغوا غير مضر بالحج وما فعله من التقصير قبل الحج ليس حراما على ءقءير كون تكليفه التمتع وحراما على ءقءير كون تكليفه الافراد وهو شاك فى ان تكليفه التمتع او غيره فهو غير عالم بحرمة التقصير فلا باس باءيانه به ولا يجرى الاستصحاب هءالان الشبهه موضوعيه ولم يكن لها حالة سابقه وما يتصور فيه من الاستصحاب هو فيمن كان منزله ءون اثناعشر ميلا ثم ءوطن فى خارج هءا الءء فهو



قبل خروجه منه كان وظيفته الافراد فيشك في حكم الافراد في حقـــــــــــــــــه  
 فيستصحب الافراد او يستصحب عدم الخروج عن الحاضر و فيمن كان منزله  
 خارج ثمانيه و اربعين ميلا ثم توطن في دون ذلك و يشك في تكليفـــــــــــــــــه  
 فيستصحب حكم التمتع او يستصحب عدم الخروج من النائي و هذا بخلاف  
 المقام ، و اما نقول ان مقتضى القاعده في المتكافئين هو التخيير اي يؤخذ  
 باحد الخبرين تخييرا و نتيجه التخيير بين التمتع و الافراد لمن بعد عن  
 اكثر من ثمانيه و عشر ميلا و اقل من ثمانيه و اربعين ميلا .

بقي الكلام في التخيير الاصولي هل هو استمراري في مقام العمل  
 و يشمل المقلد ايضا كالخصال في التخيير الفقهي او ابتدائي و يختص  
 بالمجتهد فقط و المقلدون يتبعونه فيما اختاره .

قال النائيني ( قد ه ) : يختص خطابات باب القضاء و باب التعارض  
 بالمجتهدين ، قال صاحب الجواهر خطابات باب القضاء شامله للمجتهدين  
 و المقلدين و يكفي للقاضي ان يعرف احكام القضاء ولوعن تقليد .

و اما خطابات باب التعارض فهي تختص بالمجتهدين و انما وظيفه  
 المجتهد ان ياخذ باحد الخبرين المتعارضين .

و قال بعض بل الخطابات مطلقا عام يشمل المقلدين ايضا و لما  
 عجز المقلد عن تشخيص موارد التعارض فعليه ان يرجع الى المجتهد .

اقول - وفاقا للنائيني ( قد ه ) بل يختص خطابات باب القضاء

و التعارض بالمجتهدين .

و بالجملة يكون التخيير في الاخذ باحد الخبرين ابتدائيا لانه

بعد الاخذ به و الافتاء على طبقه يتم الحجه في حق نفسه و مقلديه فلم يبق

موضوع للتخير الاستمرارى .

تنبيه :

ما هو الفرق بين الوجوب التعيينى والتخييرى ؟  
 التعيينى طلب الشئ مع المنع عن جميع انحاء التروك التخييرى  
 طلب الشئ مع المنع من بعض انحاء التروك .  
 توضيح ذلك يحتاج الى تلويح فى التخيير .  
 قال الحاج شيخ محمد تقى ( قد ه ) فى تعليقه على المعالم فى  
 الواجب التخييرى كالقصر و الا تمام فى المواطن الاربع هل الواجب ما  
 يمثله من احد الفردين او الجامع المنطبق على ما اتى به و يظهر الثمره  
 فيما نوى الصلاه تماما هل له ان يتم قصرا او بالعكس ام لا فعلى الاول لا  
 يجوز وعلى الثانى يجوز ثم قال الواجب هو الجامع المنطبق على كل واحد .  
 اقول : لا هذا ولا ذاك بل التحقيق فى الواجب التخييرى توجيه  
 الخطاب الى كل واحد من العدلين بالطلب الناقص اى يطلب هذا العدل  
 حينما يات بالعدل الآخر ولكنه لا يجوز العدول من العدل الى العدل  
 الآخر وسط العمل لانه يلزم قصد الامر الشخصى و الجامع غير متصور .  
 توضيح ذلك ان الصلاه قصرا مطلوب تعلق به الامر و الصلاه تماما  
 مطلوب آخر تعلق به امر آخر و المكلف حينما يشرع فى الصلاه قصرا قد  
 نوى الامر المتوجه الى الصلاه قصرا لانه يلزم قصد امثال الامر بجميع قيوده  
 ( الامر الشخصى ) فلا يجوز له العدول من القصر الى التمام لان فرد التمام  
 يباين فرد القصر ولا يتصور هنا جامع .



ثم انه قد يتصور الجمع بين الاخبار بوجه :

١ - ما قاله بعض من ان حسنه حريز الوارد في التحديد بثمانيه عشر ميلا من مكه وصحيحتا حماد و حلبى الواردتان في التحديد بما دون المواقيت انما وردت لبيان حكم من كان منزله في هذا الحد فلم يكن لها مفهوم حتى تنفى منطوق اخبار المحدده بثمانيه واربعين ميلا وفيه ان هذا الحمل ارتكاب لخلاف الظاهر بلا موجب اذ الظاهر من تلك الاخبار المفسره لايه هو كونها في مقام التحديد لا في مقام بيان الحكم لفرض خاص .

٢ - ان الاخبار المحدده بما دون المواقيت تدل على ان الحد يختلف باختلاف الجهات المسكونه فكل منزل وقع في شعاع المستقيم بين الميقات و مكه فيكون حكم اهله الافراد او القران وكل من كان منزله منحرف عن الميقات فهو ينظر الى اقرب المواقيت التى يحاذى منزله فان كان المسافه بين منزله و مكه اقل من مسافه التى تكون بين اقرب المواقيت اليه و بين مكه فهو من الحاضر وان كان ابعد منه فهو من البعيد و حكمه التمتع و لذلك يختلف المسافه قد يكون المسافه بثمانيه واربعين ميلا وقد يكون اقل من ذلك .

خلاصه ما توصلنا اليه في هذا الجمع بين مختلف الاخبار :

١ - كل من كان منزله في شعاع المستقيم بين الميقات و مكه فهو من الحاضر وان بلغ ما بلغ و ذلك مثل من كان منزله بين مسجد الشجره و مكه و كل من كان منزله منحرف عن هذا الشعاع فهو ياخذ بالمقدار من المسافه التى تكون لاقرب المواقيت اليه و الى مكه فقد يتفق بعد المسافه

بثمانية واربعين ميلا وقد يتفق ذلك بثمانية عشر ميلا وقد يكون اقل من ذلك .  
 اقول هذا الحمل حسن الا ان اثبات تحقق ميقات كانت المسافة بينها وبين مكة بثمانية واربعين ميلا و ميقات كانت المسافة بينها وبين مكة بثمانية عشر ميلا مشكل مضافا الى ذلك يشكل استفادته مفهوم اقرب المواقيت من جملة ( ما دون الاوقات ) فى صحيح خماد و من جملة ( ما دون المواقيت الى مكة ) فى صحيح الحلبي . نعم يلزم جبل على مرحلتين من مكة ( اى ثمانية واربعين ميلا ) و هو ميقات اهل اليمن و ذات عرق على مرحلتين من مكة و هو ميقات اهل العراق و قرن المنازل على مرحلتين من مكة و هو ميقات اهل الطائف و ذو الحليفة على عشرة مراحل من مكة و هى بين مكة و مدينه و جحفة على ثلاثة مراحل من مكة و هى بين مكة و مدينه قال صاحب المدارك و يمكن الجمع بين حسنه حريز قوله ( من كان منزله على ثمانية عشر ميلا ) و بين صحيح زراره قوله ( من بعد بثمانية واربعين ميلا ) بالحمل على التخيير بين التمتع وغيره لمن بعد بثمانية عشر ميلا والتعيين على من بعد بثمانية واربعين ميلا و فيه انه لا شاهد لهذا الجمع .

٣ - قال صاحب الجواهر ما حاصل كلامه فى تحديد البعد الموجب للمتمتع باثنى عشر ميلا مستدلا باطلاق ما دل على وجوب التمتع والقدر المتيقن الخارج من الاطلاق هو ما يلحق بالحضور و هو اثنا عشر ميلا فما دون بل لعل ذلك هو المتعارف فى التجوز بالحضور و الموافق لحواليها بخلاف الثمانية واربعين ميلا المنافية للحضور حقيقه و تجوزا .

وايد قوله بما حاول ابن ادريس فى رفع الاختلاف بين الاصحاب



بتقسيط الثمانيه و الاربعين على الجوانب فقال وحده من كان بينه و بين المسجد الحرام ثمانيه و اربعون ميلا من اربع جوانب البيت من كل جانب اثني عشر ميلا و بما في المحكى المبسوط و هو كل من كان بينه و بين المسجد الحرام اثني عشر ميلا من جوانب البيت و بما عن الاقتصاد من كان بينه و بين المسجد من كل جانب اثني عشر ميلا و بما عن الحلبي . و اما القران و الافراد ففرض اهل مكه و حاضريها و من كان داره اثني عشر ميلا من اى جهاتها كان و بما عن التبيان ففرض التمتع عندنا هو اللازم لكل من لم يكن من حاضري المسجد الحرام و هو من كان على اثني عشر ميلا من كل جانب الى مكه ثمانيه و اربعين ميلا . و بقول الصدوق ( قد ه ) وُحد حاضري المسجد اهل مكه و حواليتها على ثمانيه و اربعين ميلا و فيه انه بعد التسليم لا يتمشى هذا الجمع فى اخبار ( ما دون المواقيت الى مكه ) فى صحيح الحلبي ( و ما دون الاوقات الى مكه ) فى صحيح حماد ثم هل مبدء بعد الحد المذكور يعتبر عن مكه او من المسجد فيه قولان فى خبر حريز عن زراره قوله عليه السلام من جميع نواحي مكه او كما يدور حول مكه . و فى صحيح حماد قوله عليه السلام ما دون الاوقات الى مكه . و فى صحيح الحلبي قوله عليه السلام ما دون ( المواقيت الى مكه ) تقريبا الاستدلال العبره بالمبدء هو مكه و المراد سور مكه الموجود زمن صدور الآيه ولا عبره بالمستحدثه من التوسعه و انما يثبت السور بالاطمينان الحاصل من تاريخ معتبر او علائم موجوده و لا يكتفى بالظن الحاصل من العلامات لعدم دليل على اعتبار مطلق الظن و لا على العدل الواحد فى الموضوعات نعم لو قام البينه عن حس على تعيين السور فهمى الحجه ثم هل من كان على رأس

الحد وظيفته التمتع ام غيره . اقول يمكن استفادته التمتع من صحيح زراره قوله عليه السلام كل من كان اهله دون ثمانيه واربعين فهو من الحاضر تقريب الاستدلال انه قد علق الافراد والقران على من كان دون الحد فيستفاد منه انه من كان على راس الحد او ورائه وظيفته التمتع واما قوله عليه السلام بعد ذلك ( وكل من كان اهله وراء ذلك ) فيكون المراد من اسم الاشاره هو المقدار الذى ذكره موضوعا للقران والافراد فلا يكون اشارته الى نفس ثمانيه واربعين ميلا والا يلزم اهمال حكم من كان على راس الحد وهو بعيد ومهما شك فى ذلك فيرجع الى عمومات وجوب التمتع بالنسبه الى من كان على راس الحد لو تم العمومات وهذا نظير العفو عن النجاسه التى دون الدرهم فيشك فيما كان بحد الدرهم ونظير حد الوجه فى الوضوء ونفس الحد فى ثمانيه فراسخ حيث يتمسك فيها بعمومات الفوق مضافا الى ان الحد الحقيقى غير متصور لان نفس الحد خط موهوم بين داخل الحد وخارجه وليس له مكان خارجى حتى يكون محل الشخص على راس الحد فلا يبقى مجال للبحث عن وظيفه من كان على نفس الحد فلا منع من سكوت الامام عليه السلام عنه ان قلت يصدق على من كان منزله فى مكان يكون نصفه داخل الحد ونصفه الآخر خارجه انه يكون على راس الحد بالمسامحه العرفيه وان لم يصدق ذلك عليه بالدقه العقلية فلا بد فيه من الرجوع الى عمومات الفوق . قلت المسامحه العرفيه فى التطبيق غير مسموعه وانما يرجع الى العرف فى المفاهيم الغير المعينه من ناحيه الشارع لا فى المصاديق . ثم هل يلزم الفحص على من شك فى كون منزله فى الحد او خارجه ام لا .



قال السيد الحكيم (قده) : ما حاصل كلامه لا يجب الفحص فى الشبهات الموضوعيه الا فى مرار و ذلك لا مور ادعيت فى هذه الموارد و من الموارد الشك فى الاستطاعه و الشك فى مسافه التقصير و الشك فى بلوغ النصاب و المقام من ذلك .

نعم يمتاز المقام عنها بعدم امكان الاحتياط لان الوجوب فوري و لا يمكن الجمع بين المختلفين فى سنه واحده استدلال من قال بعدم وجوب الفحص فى الشبهات ! لموضوعيه مطلقا بقوله عليه السلام كل شئ لك حلال حتى تعلم الحرام منه بعينه فتدعه و فيه انه لم يثبت اطلاق للخبر حتى يشمل المقام و نظير المقام الشك فى الركعات حيث قال بعض لا يجزى احكام الشك بمجرد طرو الشك بل يلزم التروى و الفحص و هكذا فى باب الخمس اذا شك فى وجود ما زاد على المؤنه لا يجرى استصحاب عدم الوجود بدوا بل يلزم الفحص و هكذا نصاب الزكاه و هكذا حد السفر و لذلك قال السيد (ره) فى العروه و بعض المحشين بالاحتياط بالجمع بين القصر و الاتمام و قال بعض يجب الفحص فى المقام و استدلال بالاجماع و بالجملة يجب الفحص فى المقام و مع عدم التمكن منه يحتاط قال بعض فى تصوير الاحتياط انه ياتى فى سنه حج التمتع و فى آخر حج الافراد او القران و اورد عليه بعض بان الاحتياط كذلك ينافى الفوريه فيلزم الرجوع الى قواعد آخر اقول بل يحتاط بالجمع فى سنه واحد و قد مضى تصويره فيما سبق بانه ياتى بكلا الطرفين فى سنه واحد بقصد الاحتياط حيث ان الشبهه وجوبيه . قال السيد فى العروه يجب الفحص فى المقام و ان لم يتمكن منه يراعى الاحتياط ثم قال و ان كان لا يبعد القول بالتمتع لان

غير التمتع معلق على عنوان الحاضر و هو مشكوك كما لو شك فى ان المسافة ثمانية فراسخ اولا فانه يضى تماما لان القصر معلق على السفر و هو مشكوك اقول بل الحكم بوجوب التمام فى المساله اما من باب استصحاب الموضوع اى الاصل عدم كونه مسافرا او استصحاب الحكم اى يستصحب وجوب التمام فى حقه و فى المقام لا يجرى الاستصحابان و ما حكم السيد ( ره ) به فى المقام فهو من باب التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه على مبناه حيث ان العام فى المقام هو وجوب التمتع على كل احد خرج منه عنوان الحاضر و فى باب التمام قوله تعالى : اقيموا الصلاه المقتضى للتمام على كل احد خرج منه المسافر لقوله تعالى لا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاه و هكذا الصوم و المحققون على عدم جواز التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه و يمكن ان يكون قول السيد ( ره ) اشاره الى القاعده المعروفة و هى انه اذا كان الحكم فى العام معلقا على امر عدمى و الحكم فى الخاص متعلقا على امر وجودى فيلزم احراز المعلق عليه فى الخاص حتى يخصص به العام و مهما شك تحقق العنوان فى الفرد المشتبه فيجرى استصحاب عدم الازلى بالنسبه الى العنوان و بمعونه هذا الاستصحاب ينقح موضوع العام حيث ان العام مركب من جزئين احد جزئيه محرز بالوجدان و الجزء الآخر منه محرز بالاستصحاب فيتمسك بعموم العام فى الفرد المشتبه و فى المقام يجب التمتع على من ليس بحاضر خرج منه من كان حاضرا و الفرد المشتبه لم يحرز فيه عنوان الحاضر فيستصحب عدم الحضور باستصحاب عدم الحضور اى هو قبل وجوده لم يكن حاضرا ثم وجد وجدانا و شك فى تحقق الحضور مقارنا مع وجوده فيستصحب عدم المقارن و يكون النتيجة ان هذا الشخص



غير حاضر فيصير مصداقا لعموم من ليس بحاضر فيجب عليه التمتع و نظيره وجوب صلاه التمام على من شك في صدق عنوان المسافر عليه و يرد عليه أولا ما قاله بعض من عدم حجية استصحاب عدم الازلى و ثانيا بما قاله بعض من انه لم يثبت عموم التمتع على من ليس بحاضر بل الامر بالعكس اى ثبت من الشارع وجوب القران او الافراد على كل احد فهذا عام خرج منه من ليس بحاضر و من شك فيه هل هو حاضر او ليس بحاضر فلم يحرز فيه عنوان ليس بحاضر فيتمسك بعموم العام و يحكم عليه بالقران او الافراد على مبنى السيد من التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه .

و يرد عليه ثالثا بان قياس المقام بباب القصر و الا تمام مع الفارق لان الموضوع فى المقام من ليس بحاضر و يجرى استصحاب عدم الازلى فى المشتبه من الاول كما بيناه و فى مساله القصر يكون الموضوع بمقتضى اقيموا الصلاه هو مطلق المكلف فلم يتعلق الحكم فيه على عنوان وجودى ولا على عنوان عدمى و بعد الجمع العرفى بين الآيه و بين دليل الخاص اى آيه ان تقصروا من الصلاه يتعنون العام بامر عدمى اى يجب التمام على من ليس بمسافر و بعد هذا الجمع يجرى استصحاب عدم الازلى فى الفرد المشتبه و به ينقح موضوع العام و يحكم بوجوب الا تمام عليه مع انه لا يصل النوبه الى استصحاب عدم الازلى فى حقه لجريان استصحاب الموضوعى اى عدم السفر او الحكمى اى عدم التمام قبل وصوله الى حد الترخص لوجود حاله سابقه له بخلاف المقام لعدم حاله سابقه وجوديه له .

نعم لو كان متوطنا في مكه ثم انتقل الى مكان يشك في انه هل هو من الحاضر او ليس به حاضر فيجرب في حقه استصحاب الموضوعي اي حاضر او الحكمي اي وجوب القران عليه فيصح التنظير حينئذ .  
خلاصه الكلام لا كليه لقول السيد ( ره ) في تنظيره التمام بالمقلم قال بعض يجب الفحص لوجهين :

١ - اذا ترك الفحص فيلزم عليه الاحتياط بالحجين في سنتين وهو ينافي الفوريه .

وفيه انه بل يمكن الاحتياط في سنه واحده كما بيناه فلا ينافي الفوريه .

٢ - لا يكون الامثال الاجمالي الاحتياطي مجزيا الا بعد تعذر الامثال التفصيلي وفي المقام مع تمكنه من الفحص يتمكن من الامثال التفصيلي لانه يعتبر في العباده من قصد الوجه والتميز مضافا الى ذلك انه يكفي الشك في اعتبار قصد الوجه لعدم جواز الاحتياط مع ان العقل لا يرى امثال الاجمالي امثالا مع التمكن من التفصيلي لان التكرار لعب بامر المولى وفيه ان لم يرد دليل تعبدى على لزوم قصد الوجه والتميز مع انه محل ابتلاء عامه المكلفين ولو كان لو صل والعقل ايضا غير حاكم باعتباره وعدم صدق اطاعه على الامثال الاجمالي ايضا ممنوع وانما يكفي في العباده قصد القربه والداعى المولوى وهذا حاصل للمحتاط والقول بان التكرار لعب بامر المولى ممنوع خلاصه ما توصلنا اليه ان مقتضى التحقيق هو الحكم بالاحتياط والله العالم .



ثم ان هذا كله بالنسبه الى حجه الاسلام حيث لا يجزى للبعيد  
 الا السمتع ولا للحاضر الا الافراد او القران و يجوز كل من الاقسام  
 الثلاثه للبعيد والحاضر فى الحج المندوب وان كان الافضل اختيار  
 السمتع اليك الدليل على بن جعفر فى كتابه عن اخيه موسى بن جعفر  
 عليه السلام قال : سئلته عن الحج مفردا هو افضل او القران قال  
 اقران الحج افضل من الافراد . قال سألته عن المتعه والحج مفردا  
 وعن القران آية افضل ، قال : السمتع افضل من المفرد و من القارن  
 السائق ثم قال ان المتعه هى التى فى كتاب الله و التى امر بهارسول  
 الله ثم قال : ان المتعه دخلت فى الحج الى يوم القيامة . . . الخ .

٢ - صحيح معاويه ابن عمار قلت لا بيعد الله عليه السلام  
 ونحن بالمدينه انى اعتمرت فى رجب وانا اريد الحج فاسوق الهدى  
 او افراد الحج او اتمتع ، قال عليه السلام ، فى كل فضل ، وكل حسن ،  
 قلت : فإى ذلك افضل ، قال عليه السلام فى كل فضل ، وكل حسن  
 قلت فإى ذلك افضل ، فقال : ان عليا عليه السلام كان يقول : لكل  
 شهر عمره تمتع ، فهو والله افضل . تقريب الاستدلال يجوز كل واحد  
 ولكن السمتع افضل واما الحج الواجب بالنذر فمع اطلاقه يجوز فيه  
 كل واحد من الثلاث لان الظاهر من قولهم : السمتع فرض النائى انه  
 الفرض بالاصل لا الفرض بالنذر ونحوه واما مع تقييد النذر فهو تابع  
 لما قيده به واما الحج القضاء فهو تابع لما فاته من الافساد والعصيان  
 بعدم الاتيان للتعبير عنه بالقضاء الظاهر فى مطابقته للمضى .  
 ( مساله ١ ) : من كان له منزلان احدهما داخل فى الحد والآخر

خارج عنه و كان توقفه فيهما على حد سواء و كان مستطيعا من كل  
منهما هل هو مخير فى الاقسام الثلاثة للحج ام لا وعلى تقدير كونه  
مخيرا فهل التخيير فيه شرعى ام عقلى وعلى التخيير ايها افضل و هل  
يتمشى التفضيل فى مفروض المساله بين من كان فعلا فى داره التى  
تكون فى خارج الحد اذا كان خارجا عن احد المواقيت و هو يمر على  
الميقات فعليه التمتع و بين من كان فعلا فى داره التى تكون داخل  
الحد و لا يكون فى طريقه ميقات فعليه الافراد او لا يفترق من هذه  
الجهه بل هو مخير مطلقا .

اقول و ان لم يكن ذكر التفصيل معنونا عند الفقهاء الا ان مفاد  
بعض الاخبار ( ان من يكون من اهل مكه اذا خرج الى بعض الامصار  
ثم رجع فمر ببعض المواقيت كان له ان يتمتع ) قاض على تعيين التمتع  
عليه بناء على شمول اطلاق تلك الاخبار لوجه الاسلام و عدم اختصاصها  
بالحج المندوب و حينئذ يكون محط البحث فيمن كان له منزلان داخل  
المواقيت احدهما داخل الحد و الآخر خارجه .

مختار المشهور هو التخيير و التمتع افضل و به قال السيد ( ره )  
فى العروه و ما يقرب لهم من الدليل انه بعد ما ينطبق عليه عنوانى  
الداخل فى الحد و الخارج عنه و يكون شمول دليلهما له على حد  
سواء و لا مرجح فى البين فيرجع الى الاطلاق الفوق و هو ما دل على  
وجوب الحج الشامل للاقسام الثلاثة حيث ان الواجب نفس طبيعه  
الحج الصادقه على كل واحد من انواعها الثلاثة ولما كان اختيار  
الانطباق على كل واحد منها بيد المكلف فيكون التخيير عقليا و يرد



المناقشه على الدليل بان الاصل الذى شرع قبل البعث وبعدها هو الافراد و وجوب التمتع على النائي فقد ثبت اخيرا و مع الشك فى وجوب نوع خاص من الانواع فيتمسك فى نفيه بذلك الاصل و فيه انه بعد انقلاب الحكم و صيروره التمتع وظيفه النائي و الافراد وظيفه الحاضر فلا يبقى مجال للنظر الى ما قبل الانقلاب من وجوب الافراد مطلقا . و ناقش بعض فى اطلاق دليل الحج بانه لم يثبت اطلاق يدل على وجوب طبيعه الحج من دون تقييد لان الادله لا تدل على وجوب خصوص التمتع او القران و اما آيه و لله على الناس حج البيت و ردت لاصل تشريع الوجوب من دون نظر لها الى كيفية الحج .

اقول مقتضى التحقيق هو ان من له الدارين على حد سواء فهو مخير بين الوظيفتين لا نطبق العنوانين عليه و شمول ادلتها له على حد سواء و لا مرجح من البين فيكون التخيير شرعيا حيث نعلم بعدم وجوب حجين عليه فلا احتياط هنا لعدم موضوعه و هذا بخلاف المساله السابقه حيث حكمنا بوجوب الاحتياط عليه للعلم الاجمالى بكونه مكلفا باحد الوظيفتين اللهم الا ان يقال انه بعد شمول دليلي الوظيفتين له و هما متكافئتان فيرجع الى عموم حج التمتع و لو تنزلنا عن ذلك فيكون المقام من باب دوران الامر بين التعيين و التخيير و الاصل هو التعيين مع كون التمتع بمقتضى الاخبار افضل و اما اذا كان توقفه فى احدهما اغلب من توقفه فى الآخر لزمه فرض اغلبهما اليك الدليل . صححه زراره عن ابى جعفر (ع) من اقام بمكه سنتين فهو من مكه و لا متعه له فقلت لابي جعفر (ع) رأيت ان كان له اهل بالعراق

واهل بمكة فقال (ع) فلينظر ايهما الغالب فهو من اهله .  
 اقول : لا يبعد كونه مخيرا بايضا واما الحديث فهو وارد في  
 مورد الغالب في مقابل النادر بخلاف المقام .  
 واما اذا استطاع من احدهما دون الآخر فيتبع حكمه وبه  
 قال السيد (ره) في العروة اقول هذا مبنى على كون معنى الحج هو  
 التوجه واما على ما اخترناه من كون المعنى هو المناسك فيكون اوله  
 الميقات فلا وجه لتعيين احد الفرضين في حقه لانه بعد ان صار  
 مستطيعا في احد المنزلين يكون المرجع هو اطلاق وجوب الحج على  
 المستطيع المقتضي للتخير العقلي بين الافراد الثلاثة حينما لم يثبت  
 ما يقتضى التعيين ان ثبت الاطلاق كذلك وان نوقش في هذا الاطلاق  
 فيكون المرجع ادله عموم التمتع فيكون الوظيفة هو تعيين التمتع مضافا  
 الى انه بعد ما تكافؤا الوظيفتان في حقه ودار الامر بين التعيين  
 والتخير فيكون الاصل هو تعيين التمتع مع كونه افضل وهكذا فيما لو  
 استطاع في غير الوطنين وبالجملة لا وجه لتفصيل السيد بين ما اذا  
 حصلت الاستطاعة من كليهما فله التخير وبين ما اذا حصلت الاستطاعة  
 له من واحد عنهما فعليه فرضه لان حين حصول الاستطاعة لا يعقل  
 كونه في كليهما الا ان يكون مراده حصول الاستطاعة وهو في بلد ثالث  
 واما اذا كان له منزل واحد وكان نصفه داخل الحد ونصفه الآخر  
 في خارجه فيكون الحكم فيه هو التخير لصدق العنوانين عليه فيشمله  
 ادله الطرفين ولا فرق بين كون اقامته في احد النصفين اغلب من  
 اقامته في نصف الآخر لا . ان قلت فيما كان ذا منزلين وغلب اقامته



باطلاقه يشمل المستطيع وغيره وقوله عليه السلام و كان الا هلال احب الى هو الا هلال لحج الافراد بقرينه قوله عليه السلام فى صحيح آخر له ( و الا هلال بالحج احب الى ) و بالجمله يستفاد التخيير من الخبر مطلقا .

٢ - صحيحه عبد الرحمن بن حجاج وعبد الرحمن بن أعين  
قالا : سألنا ابا الحسن عليه السلام عن رجل من اهل مكه خرج الى بعض الامصار ثم رجع فمر ببعض المواقيت التى وقت رسول الله صلى الله عليه وآله له أن يتمتع فقال : ما ازم ان ذلك ليس له و الا هلال بالحج احب الى و رايت من سال ابا جعفر عليه السلام و ذلك اول ليله من شهر رمضان فقال له : ( جعلت فداك انى قد تويت ان أصوم بالمدينه ) قال : تصوم انشاء الله تعالى قال له : و ارجوان يكون خروجى فى عشر من شوال فقال :، تخرج انشاء الله فقال ( قد نويت ان احج عنك او عن ابيك فكيف اصنع ) فقال له تمتع فقال له ان الله ربما من على بزياده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : و زيارتك و السلام عليك و ربما حججت عنك و ربما حججت عن ابيك و ربما حججت عن بعض اخوانى او عن نفسى فكيف اصنع فقال له : تمتع فرد عليه القول ثلاث مرات يقول انى مقيم بمكه و اهلى بها فيقول تمتع، فسأله بعد ذلك رجل من اصحابنا فقال انى اريد ان افرد عمره هذا الشهر يعنى شوال فقال له انت مرتين بالحج فقال له الرجل : ان اهلى و منزلى بالمدينه و لى بمكه اهل و منزل و بينهما اهل و منازل فقال له انت مرتين بالحج فقال له الرجل فان لى ضياعا حول مكه و اريد ان

اخرج حلالا فاذ كان ايان الحج حججت تقريب الاستدلال الخبر  
باطلاقه حاكم بجواز التمتع ولو كان حجه الاسلام وناقش بعض و هو  
السيد الشاهرودي (قده) بعدم اطلاق للخبرين في قوله (ما ازم  
ان ذلك ليس له بل هما واردان لبيان صحة التمتع لهذا الشخص كما  
يصح منه الافراد اما فرضه ماذا فليس في مقام بيانه مضافا الى ان ذيل  
خبر الثاني قرينه على اختصاصه بالحج الندبي و هو استشهاد ابي  
الحسن عليه السلام لجواز التمتع له بقوله ورايت من سأل ابا جعفر  
عليه السلام . . . الخ .

ثم قال ولكنه بعد لا يخلو من تأمل دليل من قال بأن عليه  
فرض المكي اذا كان الحج واجبا عليه و هو قول ابن ابي عقيل و السيد  
(ره) في العروه .

١ - هو اخبار ما دل على انه لا متعه لاهل مکه تقريباً  
الاستدلال الاخبار باطلاقها يشمل المورد اي من كان من اهل مکه  
ثم خرج الى بعض الامصار ولا اطلاق للصحيحين بل محمولان على  
المندوب وعلى فرض تسليم الاطلاق لهما و تساوى الاطلاقين فهما  
يتساقتان و يرجع الى الاصل المقتضى للاحتياط و هو انه اذا  
دار الامر بين التعيين و التخيير فالتعيين متعين لان المتعين مجزئ  
على كلا التقديرين و الفرد الآخر المخير مجزئ على تقدير واحد فيكون  
مقتضى الاشتغال هو التعيين خصوصا اذا كان مستطيعا حالكونه  
في مکه فخرج مضافا الى جريان استصحاب حج الافراد في حقه لانه  
حينما كان في مکه وجب عليه الافراد و بخروجه منها يشك في تبدل



الافراد الى التمتع فيستصحب عدم التبديل اللهم ان يستشكل في هذا الاستصحاب حيث انه من الاستصحاب التقديرى اى هو حينما يريد الحج و هو خارج الميقات يشك في تكليفه حيث انه على تقدير ما كان في مکه و لم يخرج لوجب عليه الافراد فيشك في الحال واما من قال بالتفصيل اى لو كان مستطيعا قبل خروجه منها لوجب عليه فرض المکى فيرد عليه انه يكون هذا القول مخالفا لاطلاق النصوص التى اعتمدوا عليه .

وقال السيد الحكيم (قده) في تحقيق الجمع بانه يخصص دليل عموم افضليه التمتع بالصحيحين اولا و يبقى تحته افضليته التمتع لغير الخارج و يبقى الصحيحين على اطلاقهما اى يجوز المتعه للخارج عن مکه سواء وجب عليه الحج بان صار مستطيعا او استحبه له بان أتى فرض حجه الاسلام قبلا و ان كان الافضل حج الافراد و يعارض الصحيحين اطلاق دليل لا متعه لاهل مکه اى سواء الخارج من مکه ام لا فان اخذ باطلاق دليل الثانى تعين حمل الصحيحين على الندب و ان اخذ باطلاق الصحيحين تعين حمل دليل الثانى ( لا متعه لاهل مکه) على من لم يخرج من مکه و لم يكن تقييد احدهما باسهل من تقييد الآخر .

ولما كان التعارض بينهما بالعموم من وجه اى يكون مصاده الاجتماع هو المستطيع الخارج من مکه مقتضى الصحيحين جواز التمتع له و مقتضى دليل الثانى عدم جواز التمتع فسهما يتعارضان و يتساقطان و يرجع الى عموم الفوق و هو وجوب الحج على المستطيع

الشامل للاقسام الثلاثة فهو مخير بين التمتع والافراد . والافراد افضل و يتم قول المشهور فلا وجه لقول السيد وابن ابي عقيل من انه يرجع بعد التعارض الى الاصل العملى المقتضى لتعين الافراد عليه .

اقول : اولا انه لا اطلاق للصحيحين بل يختص بحجه الاسلام لوجود القرينه و هى كلمه (الا هلال احب الى) فى واحد و (الا هلال بالحج احب الى) فى آخر مضافا الى ثبوت استحباب التمتع مطلقا لمن لم يكن عليه حجه الاسلام فلا يرتبط حديث افضليه التمتع بالمقام ومما استدلوا به من دلاله ذيل الصحيح الثانى على الاستحباب غير تام لأنه نقل الامام عليه السلام سؤال سائل آخر فى ذيل الروايه ولا يرتبط بالصدر و ثانيا لو سلم الاطلاق للصحيحين و كان التعارض بينهما وبين اطلاق لا متعه لا هل مكه بالعموم من وجه و حكم بالتساقط يكون المرجع عمومات التمتع فيتعين عليه حج التمتع مضافا الى ذلك ان الصحيحين يدلان على جواز التمتع لمن خرج عن مكه و يقيد بهما اطلاق لا متعه لا هل مكه و يحمل على من لم يخرج من مكه و بالجمله نحن نخالف السيد (ره) فى العروه و توافق المشهور فى الحكم و نخالف السيد الحكيم فى الدليل .

(المسأله ٣) : هل الآفاق المقيم فى مكه يتمتع بالحج او يفرد

الصور المتصوره فى المساله .

١ - اذا كان مستطيعا فى بلده ثم توطن فى مكه عليه ان يتمتع

سواء قصد التوطن فى مكه او قصد المجاوره فقط و لو بازيد من سنتين



وهو حينما اراد حج الاسلام يخرج الى الميقات والدليل له انه لم  
يقم دليل على انقلاب فرضه الى الافراد فيستحب وجوب التمتع عليه  
اللهم الا ان يقال بشمول الاطلاقات الآتية لهذا الفرض .

٢ - لم يكن مستطيعا فى بلده واستطاع فى مكه ولم يقصد  
التوطن فى مكه قال السيد فى العروة يلحقه حكم المكى لو اقام بها  
سنتين و داخل فى السنه الثالثه على المشهور وما يقرب لهم من  
الدليل .

١ - صحيح زراره عن ابى جعفر عليه السلام قال من اقام بمكه  
سنتين فهو من اهل مكه ولا متعه له . . . . الخ .

٢ - صحيح عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام  
المجاور بمكه يتمتع بالعمرة الى الحج سنتين فاذا جاوز سنتين كان  
قاطنا وليس له ان يتمتع قال صاحب الجواهر ناقلا عن ظاهر الدروس  
يلحقه حكم المكى لو اقام سنه و دخل فى الثانيه لظاهر اكثر الروايات  
١ - خبر عبد الله بن سنان : المجاور بمكه سنه يعمل عمل اهل  
مكه (قال الراوى) يعنى يفرد الحج مع اهل مكه وما كان دون السنه  
له ان يتمتع .

٢ - مرسل حريز قال الباقر عليه السلام من دخل مكه بحجه غيره  
ثم اقام سنه فهو مكى صحيح الحلبي قال : سالت ابا عبد الله عليه  
السلام لاهل مكه ان يتمتعوا قال لا قلت فالقاطنين فيها قال : اذا اقاموا  
سنه او سنتين صنعوا كما يصنع اهل مكه فاذا اقاموا شهرا فان لهم  
ان يتمتعوا .

٤ - خبر حماد قال : سألت ابا عبد الله عن اهل مكة يتمتعون قال عليه السلام ليس لهم متعه قلت فالقطن بها قال اذا اقام سنه او سنتين منع صنع اهل مكة قلت فان مكث الشهر قال عليه السلام يتمتع قلت : من اين يحرم قال يخرج من الحرم قلت : من اين يهل بالحج قال من مكة نحو ما يقوله الناس ثم ان هنا اخبار تدل على انه بعد سته اشهر او خمس اشهر يلحقه حكم المكي كصحيح حفص البختري عن ابي عبد الله عليه السلام : في المجاور بمكة يخرج الى اهله ثم يرجع الى مكة باى شئ يدخل قال عليه السلام ان كان مقامه بمكة اكثر من سته اشهر فلا يتمتع و ان كان اقل من سته اشهر فله ان يتمتع وصحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام : من اقام بمكة سته فهو بمنزله اهل مكة و خبر الحسين بن عثمان وغيره عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اقام بمكة خمس اشهر فليس له ان يتمتع اقول يمكن ان يقال بصدور هذه الطائفة من الاخبار للتقيه و ان لم يظهر كون ذلك مذهب المخالفين ليصح الحمل على التقيه ولكنه لا يجاد الاختلاف بين الشيعة حتى يشتهب الامر على العامه .

وقال بعض يحمل على اعتبار مضي ذلك المقدار في اجراء الحكم الوطن لمن قصد التوطن فيمن يتخذ الوطنين من باب قاعده ان التأويل اولى من الطرح لو تمت القاعده ثم ان هنا قول بالاعتداد بثلاث سنين و لكنه غير معتمد على نص و لعل المراد منهم هو الدخول في السنه الثالثه الموافقه لقول المشهور اقول اختلف الاقوال باختلاف الطوائف من الاخبار بعد حكومتها على ما ورد من انه لا متعه لأهل



مكه و يمكن ان يقال فى الجمع بين الطوائف بان ما هو الحد لانقلاب  
الفرض الى الافراد تعيينا هو تمام السنتين و الحدود المذكوره فى  
قبل السنتين .

١ - كون العبره بسته اشهر .

٢ - بخمسه اشهر .

٣ - بسنه فهى حد لحصول التخيير و اختلاف الحدود محمول  
على اختلاف مراتب الفضل و فيه ان هذا الحمل بالنظر الى مجموع  
الاخبار غير ممكن و احتمال صاحب كشف اللثام بان يكون المراد فى  
صحيحى زراره قوله عليه السلام ( من اقام بمكه سنتين ) و فى صحيح عمر  
بن يزيد قوله عليه السلام ( فاذا جاوز سنتين كان قاطنا ) الداليتين  
على اعتبار الدخول فى السنه الثالثه هو الدخول فى الثانيه و المراد  
من سنتى الحج الزمان الذى يمكن وقوع حجين كما يراد ذلك فى شهر  
الحيض و فيه ان هذا بعيد قال صاحب الجواهر فى الجمع بين  
الاخبار بان المراد من الاقامه و المجاوره سنتين الدخول فى الثانيه  
ولكنه تبقى نصوص الستة اشهر او اكثر ثم قال او يمكن حملها على  
التقيه بناء على اكتفاء العامه فى صيروره من حاضرى المسجد الحرام  
بالاستيطان سته اشهر او الدخول فى شهر السادس او على اعتبار  
مضى ذلك فى اجراء حكم الوطن لمن قصد التوطن ، و فى كشف اللثام  
او على اراده حكم ذى الوطنين بالنسبه الى قيام الستة اشهر او اقل  
او اكثر او غير ذلك قال السيد ( ره ) فى العروه و المعتمد هو اخبار  
السنتين لاعراض الاصحاب عن غيرها و الاعراض عنها موجب لو ههنا  
مع ان قول المشهور موافق للاصل اى يشك قبل السنتين فى انقلاب

التمتع الى الافراد فيستصحب عدم الانقلاب و نقش عليه بانه مهما حدث الاستطاعه بعد المده فيكون من استصحاب التعليق والاولى ان يقول انه يتمسك بالعموم الدال على وجوب التمتع وفيه بل الاستصحاب بتجيزى ويستصحب وجوب التمتع مع انه لا يمكن التمسك بعموم التمتع ايضا بعد ما يعد من اهل مكه .

الصوره الثالثه ما قصد التوطن هل الميزان فى صدق التوطن او المجاوره بالقصد او بالصدق العرفى فى انقلاب التمتع الى الافراد قال صاحب المدارك وربما قيل : ان الحكم مخصوص بالمجاور بغير نيه الاقامه اما لو كان بنيتها انتقل فرضه من اول السنه وفيه ان اطلاق النص يدفعه قال السيد الحكيم ( قد ه ) انه مع التوطن وقصد الاقامه يصدق انه من اهل مكه وحاضرى المسجد .

و يكون الظاهر من النصوص ورودها فى غير المتوطن و تلحق المجاور بعد السنتين باهل مكه ولا تكون وارده فى المتوطن حتى تلحق المتوطن قبل السنتين بالنائى و حينئذ يكون الحكم بانه لا متعه له بعد السنتين ايضا على القاعده و حكمه بالمتع بعد السنتين وبالجملة من جاور مكه بعد السنتين يكون بحكم اهل مكه و يكون هذا تصرف فى قولهم عليهم السلام ليس للنائى الا ان يتمتع فلا يكون المراد من النصوص بانها وارده فى من توطن حتى يكون الحكم فيها بان له ان يتمتع الى سنتين تصرفا فى قولهم ليس لاهل مكه متعه حتى يلحق المجاور قبل السنتين بالنائى ولا يكون المراد منها هو الاعم من المجاور والمتوطن كما توهم حتى يكون تصرفا فى



الحكمين معا فى كل مما قبل السنتين و ما بعدها فلا وجه لاشكال صاحب المدارك تبعا لصاحب المسالك .

اقول بل الميزان فى صدق التوطن هو العرف مثلا من ارتحل بجميع اساس البيت الى بلد فهو يعد من اهل هذا البلدان فيكون الملاك هو صدق التوطن ليصح الانقلاب والدليل لذلك قوله عليه السلام المجاور بمكه يتمتع حتى سنتين تقريبا الاستدلال كلمه المجاور فى مقابل المتوطن ويستفاد من ذلك ان المجاور بعد السنتين يصدق عليه انه من اهل مكه وعليه فرضه فلا يلزم فيه قصد التوطن دائما والتقيد بما اراد المقام ابدا مخالف للنص والاجماع وبالجملة يكون القول بان السنتين فى الروايات للاعم من المجاور والمتوطن والقول بأن الخبر يختص بمن قصد التوطن فى غير محله مع انه لم يرد فى لسان الروايات كلمه التوطن وقد انقدح مما ذكرنا ما فى كلام السيد (ره) فى العروه قوله : اذا كان بقصد المجاوره .

ثم ان الظاهر فى فرض الانقلاب كفايه الاستطاعه من مكه فلا يشترط حصول الاستطاعه من بلده وهكذا فى صورته عدم الانقلاب تكفى الاستطاعه من مكه لكن بمقدار الحج التمتع وبالجملة كما ان الانقلاب اوجب تغيير نوع الحج كذلك اوجب تغيير نوع الاستطاعه والدليل لذلك انه بعد ما قال الامام عليه السلام ان هذا من اهل مكه فهذا ملازم لانقلاب الاستطاعه ايضا ثم ان صاحب الجواهر بعد ان حكى عن بعضهم انه لا يشترط فى وجوب الحج عليه الاستطاعه المشروط له ولو الى الرجوع الى بلده بل يكفى فيه استطاعه اهل مكه لاطلاق الآيه

## الصدق العرفي .

ثم استدرك ( قد هـ ) بقوله نعم الظاهر دخوله حينئذ في المسأله  
السابقه فعلى القول بالتخير فيها كما عن المشهور يتخير وعلى قول  
ابن ابي عقيل يتعين عليه وظيفه المكى .

اقول لو حصلت الاستطاعه له و هو فى مكه ثم صار الى سائر  
الامصار فعليه فرض المكى لشمول ادلتة له و لا معنى فيه للتخير واما  
اذا حصلت الاستطاعه له و هو فى سائر الامصار و لم يصدق عليه عنوان  
المتوطن عرفا فهو داخل فى المسأله السابقه و يشملہ قوله عليه السلام  
فى صحيح عبد الرحمن ( سألنا ابا الحسن عليه السلام عن رجل من  
اهل مكه خرج الى بعض الامصار ثم رجع فمر ببعض المواقيت التى  
وقت رسول الله صلى الله عليه وآله له ان يتمتع فقال : ما ازمع ان ذلك  
ليس له و الا هلال بالحج احب الى ) و بالجمله مقتضى التحقيق هو  
التخير و قد مضى البحث فيه .

و اما القسم الثانى و هو فيما اذا قام متوطنا بين مكه والميقات  
على بعد من ثمانيه و اربعين ميلا فيشكل الامر حيث انه لا يعد من  
اهل مكه حتى يلزم عليه الافراد و من حيث انه غير عابر عن الميقات حتى  
يلزم عليه التمتع فاذن مقتضى العلم الاجمالى هو العمل بالاحتياط اى  
يعتمر اولاً بلا تميز ثم يحرم للحج بقصد القربه المطلقة نعم على مبنى  
من جوز التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه فيثبت فى حقه التمتع  
توضيح ذلك ان مفاد العمومات هو وجوب التمتع على كل احد خرج منه  
المكى و يشك فيمن توطن خارج مكه و داخل الميقات هل هو داخل فى



العام او فى المخصص فيتمسك بعموم العام نعم لو كانت الشبهه مفهوميه  
اى هل عنوان المكى موسع يشمل هذا الفرد ام لا فهذا شبهه مفهوميه  
للمخصص فيتمسك بعموم العام لان القدر المتيقن الخارج من العام هو  
من كان داخلا فى الحد فالعام حجه فى الباقي فيشمله حكم العام و  
عليه التمتع وقد مضى البحث عنه فى اول الفصل والله العالم .

( المسأله ٤ ) : من استطاع فى بلده ثم اقام فى مکه او استطاع فى  
مکه قبل السنتين يجب عليه الخروج الى الميقات لاحرام عمره التمتع  
واختلف فى تعيين ميقاته على اقوال .

١ - مهل ارضه و هذا مستند الى المشهور اليك الدليل :

١ - سماعه عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن المجاور  
أله ان يتمتع بالعمرة الى الحج قال عليه السلام نعم يخرج الى مهل  
ارضه فليلب ان شاء ( بضم الميم اسم مكان الالهلال ) .

٢ - صحيح الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل  
نسى ان يحرم حتى دخل الحرم قال قال : ابي يخرج الى ميقات اهل  
ارضه فان خشى ان يفوته الحج احرم من مكانه . . . الخ .

٣ - عن حماد عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام  
عن رجل ترك الاحرام حتى دخل الحرم فقال : يرجع الى ميقات اهل  
بلاده الذى يحرمون منه فيحرم فان خشى ان يفوته الحج فليحرم من  
مكانه .

٤ - عبد الله بن سنان قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن  
رجل مر على الوقت الذى يحرم الناس منه فنسى او جهل فلم يحرم حتى

اتى مكه فخاف ان رجع الى الوقت ان يفوته الحج فقال يخرج من الحرم  
و يحرم و يجزيه ذلك تقريبا الاستدلال يكون الاخبار الوارد فى مورد  
الناسى و الجاهل مؤيد الخبر سماعه بناء على عدم خصوصيه الجهل  
و النسيان فى الحكم بذلك و قد يناقش فى دلاله خبر سماعه بكلمه  
( ان شاء ) يحتمل كونها قيذا للتلبيه و فيه ان هذا فاسد لكـون  
التلبيه واجبه سواء شاء او لا و يحتمل كونها قيذا لقوله عليه السلام  
مهل ارضه فلا يتم الاستدلال به لانه يدل على جواز الاحرام منه و هذا  
خلاف الفرض و يحتمل كونه قيذا للتمتع و على هذا يتم الاستدلال به  
اقول و لعل احتمال الثالث هو الظاهر من الحديث و المناقشه فى  
غير محلها ان قلت ورد الحديث فى الحج الندي و الشاهد لذلك كلمه  
التعليق اى تعليق اتيان الحج بالمشيه و لو كان واجبا لم يكن مجال  
للتعليق .

قلت هذا انما يتم لو لم يكن المجاور مخيرا بين الانواع الثلاثه  
فهذه قرينه خارجيه على كون مورد الروايه فى الحج الواجب فلا يدل  
التعليق على المشيه على كون حجه نديا و يمكن ان يقال بان الحديث  
مطلق يشمل الواجب و المستحب لانه يكفى فى حسن التعليق على  
المشيه كون بعض افراده مستحبا و قال بعض و ان ورد الحديث فى  
الحج الندي و لكنه يتعدى عن مورد الحديث الى الحج الواجب  
بالاولويه القطعيه .

وفيه ان حصول القطع بالمناط فى الشرعيات غير ممكن و قد  
يناقش فى سند الحديث بالضعف و عدم امكان جعل اخبار الوارد فى



الناسي و الجاهل مؤيدا له لاحتمال الخصوصية في مورد الجاهل و الناسي وكذلك الاخبار الواردة في توقيت المواقيت و تخصيص كل قطر بواحد منها او من مر عليها لان الرجوع الى الميقات غير المرور عليه ولا اطلاق للاخبار حتى يشمل من هو في مكة ان قلت يجبر ضعف السند بالشهره .

قلت : لم يعلم كون استنادهم الى الحديث و لعل استنادهم الاصل الجارى فيه و هو اذا دار الامر بين التعيين و التخيير فالتعيين متعين لانه عمل بكلا المحتملين .

اقول مقتضى التحقيق ان الرجوع الى مهل ارضه هو المتعين على الاحوط القول الثانى انه مخير في الرجوع الى احد المواقيت اليك الدليل .

١ - مرسله حريز عن ابي جعفر عليه السلام قال : من دخل مكة بحجه عن غيره ثم اقام سنه فهو مكى و ان اراد ان يحج عن نفسه او اراد ان يعتمر بعد ما انصرف من عرفه فليس له ان يحرم من مكة ولكن يخرج الى الوقت و كلما حول رجع الى الوقت و فيه انها مرسله .

٢ - موثق سماعه ابن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : من حج معتمرا في شوال و من نيته ان يعتمر و يرجع الى بلاده فلا بأس بذلك و ان هو اقام الى الحج فهو يتمتع لان اشهر الحج شوال و ذو القعدة و ذو الحجه فمن اعتمر فيهن و اقام الى الحج فهي متعه و من رجع الى بلاده و لم يقم الى الحج فهي عمره .

و ان اعتمر في شهر رمضان او قبله و اقام الى الحج فليس يتمتع

وانما هو مجاور افراد العمره فان هو احب أن يتمتع فى اشهر الحج  
بالعمره الى الحج فليخرج منها حتى يجاوز ذات عرق او يجاوز عسفان  
فيدخل متمتعاً بالعمره الى الحج فان هو احب ان يفرد الحج فليخرج  
الى الجعرانه فيلبى فيها ، وفيه ان الامر بالخروج الى ذات عرق  
او عسفان لا بد من التصرف فيه لعدم القائل به بالخصوص فهو محمول  
على ان المخاطب به كان من النائين الذين مهلهم ذات عرف او عسفان  
الا ان يقال ان عسفان ليست من المواقيت و هى على مرحلتين من مكه  
بين مكه والجحفه و بالجملة لا اعتماد على الموثقه لانها مخالفيه  
للاجماع .

٣ - اسحق بن عبد الله قال : سألت ابا الحسن عليه السلام  
عن المعتمر بمكه يجرد الحج او يتمتع مره اخرى فقال : يتمتع احب الى  
و ليكن احرامه من مسيره ليله او ليلتين وفيه ان الخبر غير معمول به  
عند الاصحاب و يمكن حمله على ان الليله لمن يكون ميقاته على مسيره  
ليله والليلتان لمن كان ميقاته على مسير ليلتين فلا يرتبط بالمقام .

٤ - الاخبار الداله على جواز الاحرام بما مر عليه من المواقيت  
وفيه انها تختص بالنائى العابر فلا اطلاق لها القول الثالث انه يخرج  
الى ادنى الحل .

اليك الدليل :

١ - صحيح الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام لاهل  
مكه ان يتمتعوا قال لا قال فالقاطنين بها قال اذا اقاموا سنه او سنتين  
صنعوا كما يصنع اهل مكه فاذا اقاموا شهرا فان لهم ان يتمتعوا قلت



من اين قال يخرجون من الحرم قلت من اين يهلون بالحج قال من مكه  
نحو ما يقول الناس

٢- على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير او عن حماد قال  
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اهل مكه ايتمتعون قال ليس لهم متعه  
قلت : فالقطن بها قال اذا قام بها سنته او سنتين صنع اهل مكه قلت  
فان مكث الشهر قال : يتمتع قلت من اين يحرم قال يخرج من الحرم  
الخ ١٠٠٠-٣ صحيح عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من  
اراد ان يخرج من مكه ليتعمرا حرم من الجعرانه او الحد يبيه او ما  
اشبهها قال السيد الحكيم ( قد هـ ) والعمدة من هذه الطائفة هي صحيح  
الحلبى قوله عليه السلام ( يخرجون من الحرم ) ويكون تقيدها باخبار  
المواقيت غير صحيح لاختلاف المورد ويمكن تقيده بخبر سماعه لا تحاد  
المورد ثم قال ومع ذلك هو بعيد بل الجمع العرفى يقتضى الاخذ  
بظاهر الصحيح وحمل خبر سماعه على الاستحباب كما هو الغالب فى  
المتعارضين فى الاقل والاكثر ان لم يكن خبر الحلبي موهونا باعراض  
الاصحاب لكن اعراض الاصحاب غير ثابت فرفع اليد عن الصحيح لوجه  
له قال السيد ( ره ) فى العروه او محموله على صورته التعذر قال السيد  
الحكيم ( قد هـ ) لا قرينه عليه ولا الجمع العرفى يقتضيه . اقول بل  
صحيح الحلبي قوله ( يخرجون من الحرم ) ظاهر فى الاستحباب لقوله  
عليه السلام ( فان لهم ان يتمتعون ) او نقول عام يشمل الواجب ولكنه  
مطلق تقيد بخبر سماعه ان اعتضد بالشهره وبالجمله مقتضى الاحتياط  
هو قول المشهور .

و اما صحيح عمر بن يزيد قوله عليه السلام ( ليعتمر احرم من الجعرانه او الحديبيه ) فلا يدل على المطلوب ولعل المراد منه هو المفردة قال السيد ( ره ) في العروه ثم الظاهر ان ما ذكرنا حكم كل من كان في مكه و اراد الاتيان بالتمتع و لو مستحبا مراده من الظاهر هو ظاهر اكثر النصوص . اما العموم او خصوص المستحب اقول هذا الظاهر غير معلوم .

هذا كله اذا امكنه الرجوع الى المواقيت و مع تعذره يكفى الرجوع الى ادنى الحل و جعله في المدارك مما قطع به الاصحاب و لكنه مشكل و الاحوط هو الخروج الى ما يتمكن منه خارج الحرم مما هو دون الميقات و ما ورد في الاخبار من الحكم بالصحة عند ترك الاحرام نسيانا او جهلا فضايق الوقت فلا يمكن التعدى عنه الى غيره لاحتمال الخصوصية في المورد و ان لم يتمكن من الخروج الى ادنى الحل احرم من موضعه و الاحوط ان يخرج الى ما يتمكن منه و يجدد التلبيه في ادنى الحل في الفرض الاول و في مكه في الثانى .

هذا غاية ما وسعنى البال فى تقرير دروس سيدنا الاستاد الى الحال و سيلحقه انشاء الله ما بقى منها .

اقل الطلبة ميرزا محمد تقى الطبسى بن المرحوم محمد حسن  
غفر الله له .



الموضوع	الصفحة
فصل فى الحج الواجب بالنذر والعهد واليمين	٥
هل الحكم فى الحج المنذور وضعى او تكليفى	٦
فى الحج الواجب بالعهد	٨
كلام فى معاهدات الدوله و كيفيه تصور المالكه لها	
هل الحج الواجب باليمين اخبار ام انشاء ام غيرهما	
فى ما استدل به على تحقق نذر الصبى	١٠
فى المناقشه الواردة على من عد المغمى عليه من افراد من	
ازيل منه العقل	١٢
هل الاسلام شرط فى تحقق النذر والعهد ام لا	١٢
ما هو الحكم فى العامه التاركين لحج النساء	١٤
هل حديث الجب يشمل الكافر بعد ما اسلم	١٥
مسأله ١ - هل يشترط فى صحه النذر اذن الوالد والزوج والمولى و تفصيل ذلك	
مسأله ٢ - هل يشترط فى انعقاد يمين ولد الكافر اذن ابيه	٢٤
مسأله ٣ - هل يشترط فى انعقاد يمين عبد المبعوض اذن مولاه	٢٥
مسأله ٤ - هل الولد يشمل الانثى و تلحق الام بالاب	٢٦
مسأله ٥ - هل للوارث نقض اذن الاب بعد موته فى نذر العبد	٢٧
مسأله ٧ - فى تخلف القيد فى الحج المنذور المقيد	٢٨
مسأله ٨ - هل يقضى الحج المنذور عن تركه ومات وهو متمكن منه	٣٤
مسأله ٩ - هل يقضى الحج المنذور اذا تمكن منه حين النذر ثم عرض العجز ومات	
	٤١

## الصفحة

## الموضوع

- مسألة ١٠ - هل ينعقد النذر المعلق ومات قبل حصول المعلق عليه ٤٢
- مسألة ١١ - هل يستتبع من عرضه العجز من الحج المنذور ٤٣
- مسألة ١٢ - هل يخرج الكفار من التركة اذا نذر احجاج الغير ومات ولم يف ٤٤
- مسألة ١٣ - هل يقضى عن نذر الاحجاج المعلق على الشرط وحصل الشرط بعد موته ٤٧
- مسألة ١٤ - فيمن نذر ان يحج حجه الا سلام ٤٨
- مسألة ١٥ - فيمن نذر الحج المندوب وهو مستطيع ٥٣
- مسألة ١٦ - فيمن نذر الحج المندوب وهو غير مستطيع ثم استطاع ٥٤
- مسألة ١٧ - فيمن نذر الحج المندوب ثم استطاع واهمل الوفاء بالنذر ٥٥
- مسألة ١٨ - فيمن نذر الحج المندوب مقيدا سنهوا استطاع في هذا السنه ٥٥
- مسألة ١٩ - فيمن نذر الحج معلقا على شرط واستطاع قبل حصول الشرط ٥٦
- مسألة ٢٠ - فيمن عليه حجان واجبان وهو قادر على واحد ٥٨
- مسألة ٢١ - هل يجوز الحج المندوب وعليه الحج المنذور والمطلق ٥٨
- هل يصح الحج بنحو الاستيجار وغيره وعليه حجه الا سلام ام لا ؟ ٦٣
- مسألة ٢٢ - فيمن نذر الحج او الاحجاج مخيرا ٦٤
- مسألة ٢٣ - فيمن نذر ان يحج او يزور الحسين (ع) مخيرا ٦٥
- مسألة ٢٤ - اذا علم الورثة ان على الميت حج واجب يقضى عنه بقصد القرية المطلقة ٦٦



- مسأله ۲۵- هل يصح نذر المشى فى الحج قيدا كان او حالا ۶۸
- مسأله ۲۶- هل يصح نذر الحج حافيا ۷۰
- مسأله ۲۷- اذا عرضه العجز عن الحج ماشيا وحافيا ۷۱
- مسأله ۲۸- هل المبدء فى المشى او الحفاه هو البلد او الميقات ۷۳
- مسأله ۲۹- اذا انحصر الطريق بالبحر هل يسقط نذر الحج ماشيا ام لا ؟ ۷۵
- مسأله ۳۰- اذا خالف القيد فى الحج وحج راكبا ۷۶
- مسأله ۳۱- اذا خالف المشى وركب فى بعض الطريق ۸۰
- مسأله ۳۲- اذا كان المنذر مقيدا بسنه معينه ثم عرض العجز عنه ۸۰
- فصل فى النياه : هل تصح النياه فى الحج المندوب والواجب ۸۴
- مطلقا او يختص بصوره الموت او العجز ۸۴
- الشرائط فى النائب ۱- البلوغ ، هل البلوغ شرط فيه ام لا ؟
- ۲- العقل ۳- الايمان ۸۷
- ۴- عدم اشتغال ذمته بحج واجب ۸۸
- هل يصح توارد الحكمين الوضعيين المتباينين على شخص واحد ۹۰
- ۵- العداله والوثوق ۶- معرفته بافعال الحج ۹۰
- مسأله ۲- فى صحه نياه العبد مع اذن مولاه ۹۰
- مسأله ۳- الشرائط فى المنسوب عنه ۱- الايمان ۹۱
- هل تصح النياه عن الكافروالمخالف والناصب ام لا اوفيه تفصيل ۹۲
- ۲- ان يكون المنسوب عنه ميتا او حيا عاجزا ۹۳
- مسأله ۴- فى النياه عن الصبى المميز والمجنون ۹۴

- مسأله ٥- فى عدم اعتبار المماثلة بين النائب والمنوب عنه ٩٥
- مسأله ٦- فى نقل الاقوال فى اعتبار الضرورة وعدمه ٩٧
- مسأله ٧- فى اشتراط تعيين المنوب عنه فى النيه ٩٩
- مسأله ٨- فى الفرق بين الاجاره والجعل للحج ١٠٠
- فيما يتحقق به فراغ ذمه المنوب عنه ١٠١
- مسأله ٩- فى نيا به العاجز عن بعض الافعال ١٠٣
- مسأله ١٠- اذامات النائب قبل اتيانه للحج وذكر الصور فى المساله
- مسأله ١١- اذامات النائب بعد ما دخل فى الحرم هل يستحق لاجره ١٠٧
- مسأله ١٢- هل يجوز تبديل ما استوجره عليه من اقسام الحج ١٠٩
- مسأله ١٣- فيما لو خالف الاجير الطريق المعين له واستحقاقه ١١٠
- الاجره
- مسأله ١٤- فيما لو أجر نفسه من اخر ايضا ١١٢
- مسأله ١٥- فيما لو احز الحج عن السنه المعينه ١١٤
- مسأله ١٦- فى امكان تصحيح الاجاره باجازها للمستاجر الاول ١١٥
- مسأله ١٧- اذا صد الاجير واحصر ١١٧
- مسأله ١٨- اذا ارتكب الاجير ما يوجب الكفاره ١١٨
- مسأله ١٩- هل اطلاق الاجاره يقتضى التعجيل ١١٩
- مسأله ٢٠- اذا زاد الاجره على النفقه ١٢٠
- مسأله ٢١- اذا افسد الاجير حجه بالجماع ١٢١
- مسأله ٢٢- هل يملك الاجره بالقصد او بعد ما فرغ من الحج ١٢٢
- مسأله ٢٣- هل اطلاق القصد يقتضى المباشره ١٢٣



- مسأله ٢٤ - اذا ضاق وقته عن التمتع عليه العدول الى الافراد  
١٢٤ وهل يفرغ ذمه المنوب عنه ام لا
- مسأله ٢٥ - ذكر الصور في التبرع عن الغير  
١٢٥ هل يفرغ ذمه المنوب عنه بالتبرع عنه ام لا  
١٢٨
- مسأله ٢٦ - هل يصح نيابه واحد عن متعدد  
١٣٠
- مسأله ٢٧ - في نيابه المتعدد عن واحد  
١٣١
- يذكر في المقام تحقيق في الصلاه على الميت واذ ان الاعلام للمناسبه  
١٣٢
- فصل في الوصيه بالحج : مسأله ١ - ذكر قاعد في الوصيه بالمال  
١٣٣
- اذا لم يعلم اشتغال ذمه الموصى بالحج الواجب هل يخرج الوصيه  
من الثلث او من الاصل  
١٣٦
- مسأله ٢ - اذا اوصى بالحج الواجب من البلد هل يخرج الزائد على  
المیقات من الثلث او من الاصل  
١٣٨
- مسأله ٣ - ينصرف الاجره الى المثل اذا لم يعين الاجره ومهما  
وجد من يرضى بالاقل وجب اخذه ام لا  
١٣٨
- مسأله ٤ - هل يلزم ملاحظه شان الميت في اخذ الاجيرام لا  
١٤٠
- مسأله ٥ - اذا اوصى ولم يعين المره او التكرار  
١٤٢
- مسأله ٦ - لو عين مبلغا ولم يكف للحج عن البلد وكفى الميقاتي  
١٤٢
- مسأله ٧ - اذا عين الاجره في مقدار ويذكر فيه الصور  
١٤٤
- مسأله ٨ - اذا عين شخصا خاصا ولم يعين اجرته  
١٤٥
- مسأله ٩ - اذا عين اجره لا يرغب فيه  
١٤٤
- مسأله ١٠ - اذا باع داره بمن يحج عنه بعد موته هل يلحقه حكم الوصيه  
او يصير الحج بمنزله الثمن على ذمته بعد موت الموصى  
١٤٨

- مسأله ۱۰- هل يفسد الحج بالمال الحرام ام لا ۱۷۰
- مسأله ۱۱- هل يحج ندبا من عليه الواجب ۱۷۲
- مسأله ۱۲- هل يجوز اهداء ثواب الحج بعد ما حج ۱۷۳
- مسأله ۱۳- فى التصكع بالحج  
فصل فى اقسام العمره
- هل العمره المفرده كالحج فى الاستطاعه ۱۷۴
- هل الحكم فى العمره وضعى او تكليفى ۱۷۵
- مسأله ۲- هل تجزى عمره التمتع عن المفرد ۱۷۶
- نقل كلام صاحب المستمسك فى العمره المفرده ۱۷۹
- نقل الاقوال فى العمره المفرده ۱۸۱
- هل يجب على الاجير بعد ما فرغ من النياحه ان يعتمر مفرده  
لنفسه ۱۸۶
- بيان المختار فى المسأله ۱۸۶
- مسأله ۳- فيما اذا صار العمره المفرده واجبه بالعرض ۱۸۶
- ذكر من استثنى من عموم وجوب الاحرام لدخول مكه ۱۸۷
- فى اعتبار الفصل بين العمرتين  
فصل فى اقسام الحج  
ذكر روايات الباب ۱۹۰
- فى تشريع التمتع فى حجه الوداع ۱۹۱
- ما هو حد البعد عن مكه لتوجه خطاب التمتع ۱۹۲



الموضوع	الصفحة
حكم المكي المقيم في ساير الامصار	٢٢٣
مسأله ٤ - حكم من استطاع في بلده ثم اقام مكه	٢٢٥
حكم من ترك الاحرام من المقيات و هو غير متمكن من العود	٢٢٧





بقلم  
محمد تقی الطوسی

# مُحَاضِرَاتُ الْمُفْقَدِ الْإِسْلَامِيِّ

کتاب الحج

أَقَامَهَا

هذه الأمانة المشيئة المبرع الذي في الجاه  
السيد عبد الله الموسوي الشيرازي  
مُظَلَّلُ الْوَارِثِ

ایران خراسان مشهد مقدس

# مُحَاضِرَاتُ الْمُفْقَدِ الْإِسْلَامِيِّ

كِتَابُ الْحَجِّ

أَقَامَهَا

مكتبة المجمع العلمي العربي  
بمكة المكرمة

هَدِيَّةً لآلَةِ الْأَسْتِثْنَاءِ الْمَرْحُومَةِ أَلَيْمَةِ الْحَجَّاءِ  
السَّيِّدَةِ رَدِّةِ الْمَوْسُوِيِّ شَيْخَةِ السَّرَّارِيِّ  
مِنْ

إِرَانِ - خِرَاسَانِ - الشَّهِيدِ الْمُتَقَدِّسِ